وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة يحي فارس المدية

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم التاريخ

"دراسة المجال الزراعي من خلال كتاب تكون التخلف في الجزائر "

لـ عبد اللطيف بن اشنهو 1830- 1962 " انموذجا "

مذكرة لنيل شهادة ماستر في تاريخ الحركة الوطنية الجزا ئرية

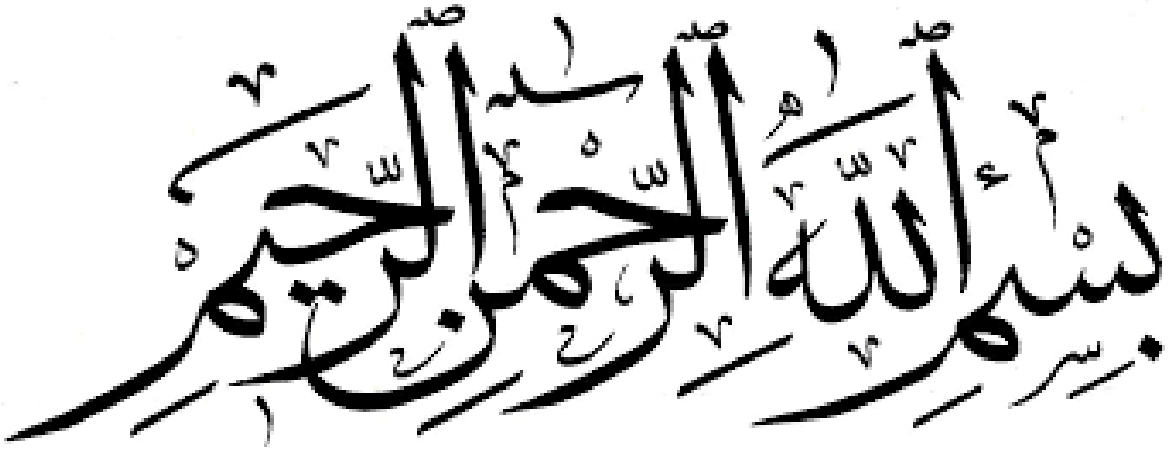
إعدادا الطالبان **تحت إشراف:**

- عميرات بوعلام أ. يعيش مناد
- حمزاوي محمد

لجنة المناقشة

الأستاذ	الرتبة	الصفة	الجامعة

السنة الجامعية 2023/2022


بسم الله الرحمن الرحيم

"شـــــــكـــر وتـــقديـــــــر"

" الحمد لله الذي وفقنا لإتمام مشوارنا الدراسي وختامه بهذا العمل المتواضع

كل الشكر والتقدير لكل من ساهم في هذا العمل و إشرافه وتوجيهه لنا والوقوف على تفاصيل الدراسة كما نتقدم بجزيل الشكر لكل الأساتذة والعاملين بجامعة الدكتور يحي فارس المدية عامة وقسم التاريخ خاصة كما لا ننسا الأستاذ المشرف لما قدمه لنا من نصائح

إلى كل من ساهموا في تعليمنا رفعكم الله منزلة بكل حرف علمتمونا اياه جزاكم الله عنا كل خير .

وأخيرا نتقدم بالشكر إلى عائلاتنا والى كل الزملاء ولن ننسى في الأخير

" يونس - محمد "

إهـــــــــداء

الحمد لله ملئ السموات والأرض وما بينهما نشكره سبحانه وتعالى على منحه نعمة العقل والأمل والصبر والصلاة والسلام على اشرف المرسلين أما بعد :

إلى من تحمل مشاق الحياة من احمل اسمه وكل فخري به من افتخر كونه ابي الرجل الأعظم في حياتي " ابـــــــــــي " حفضه الله وأطال في عمره

الى من جعل الجنة تحت أقدامها الى من حملتني وهن من كافحت من اجل وصولي الى هذا اليوم العظيمة "امـــــــــي" حفضها الله وأطال عمرها

إلى جميع عائلتي وأخواني واخواتي

والى من ساندني وخط معي خطوات مذكرتي " **حمزاوي محمد** "

عادل عميرات

إهـــداء

اهدي هذا العمل الى الوالدين الكريمين حفظهم الله

والى جميع أفراد عائلتي الكل بإسمه ومقامه

كما اهدي هذا العمل إلى أساتذتي الكرام والى زملائي وزميلاتي

كما اخص بالشكر صديقي " عادل عميرات " وصديقي يونس رغميت ومحمد رغميت "

وأتمنى الله ان يرزقهم الصحة والعافية والتوفيق والنجاح في حايتهم

واشكر كل من ساعدنا من بعيد وقريب

حمزاوي محمد

قائمة المختصرات

قائمة المختصرات:

الرمز	المعنى
إ	إعداد
ج	جامعة
د.ق.ن	دار القصبة للنشر
د.غ .إ	دار الغرب الإسلامي
د.إ.ن.ت	دار الإرشاد للنشر والتوزيع
ش.و.ن.ت	شركة وطنية للنشر والتوزيع
ص/ص.ف ت	صفحة/صناعة الفهرس والتطبيق
ط	طبعة
ع	عدد
ق.ت.ج.ج	قسم تاريخ جامعة الجزائر
م.ج	منشورات جامعية
م.م.ل.د	مجلة متيجة للدراسات التاريخية
م	مجلد
ن.ك	نشر وتوزيع

مقدّمة:

على الرغم من ان وثيقة الاستسلام التي أمضاها الداي حسين عشية احتلال مدينة الجزائر بتاريخ 05 جويلية 1830م نصت على احترام مقومات الشعب الجزائري بما فيها الحريات الفردية والممتلكات الخاصة، وما ان استقرت السلطة الفرنسية في الجزائر حتى شرعت في تطبيق سياسة استهدفت الإنسان والأرض معا.

وتعتبر الأرض أو العقار الفلاحي الإطار الاقتصادي الذي يسمح للإدارة الفرنسية والمستوطنين الأوربيين من بناء اقتصادهم، فكانت الفلاحة هي النشاط الوحيد الذي بدا لهم ممكنا حيث تحصلوا على الأرض مجانا، فقد سنت الإدارة الفرنسية سلسلة من التشريعات بفضلها تمكنت من السيطرة على العقار الجزائري، لتُمَكِّن للمستوطنين بعدها، وقامت بتطبيق سياسة زراعية طيلة فترة الإحتلال الفرنسي للجزائر 1830- 1962، اختلفت باختلاف الفترات والتطورات والتي عرفتها الجزائر والعالم وهذا كله من اجل تحقيق النمو الاقتصادي الفرنسي وتحقيق متطلبات وحاجيات سكانها المختلفة، على حساب سكان الجزائر.

دواعي اختيار الموضوع:

-أسباب ذاتيّة: تكمن هذه الأسباب في:

- الرّغبة والميول الشّخصيّة في إثراء الرّصيد العلميّ والمعرفيّ من النّاحية الاقتصاديّة، كذلك إعادة إحياء روح البحث في هذا النّوع من الدّراسات.

- حبّ الاطّلاع والبحث.

- الرّغبة في دراسة الموضوع باعتباره موضوعا من تاريخ بلدنا الجزائر

- أسباب موضوعيّة:

- يندرج الموضوع ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في تاريخ المقاومة والحركة الوطنية الجزائرية.

- يدخل هذا الموضوع ضمن الدراسات الحديثة التي تعنى بالجانب الحضاري، وتبتعد علن الجوانب التي استهلكت بحثا ودراسة وتحليلا.

أهمّيّة الموضوع: تكمن أهمّيّة الموضوع في معرفة التطورات التي عرفها قطاع الفلاحة في الجزائر منذ بداية الاحتلال الفرنسي 1830م إلى غاية الاستقلال 1962، وهو ما يسمح في تفسير أسباب ضعف وتخلف القطاع الفلاحي في الجزائر المستقلة، كما أن هذا الموضوع يدحض الأباطيل التي يرفعها أبناء المدرسة الفرنسية بشأن تمدين فرنسا للجزائر، بينما لم يكن هؤلاء الفرنسيون سوى عبارة عن لصوص.

إشكاليّة البحث: تحاول المذكرة الإجابة على الإشكالية التالية:

إلى أي مدى استطاع عبد اللطيف بن أشنهو في كتابه تكون التخلف في الجزائر، أن يبرز النشاط الفلاحي في الجزائر خلال فترة الاحتلال 1830- 1962؟

ويندرج ضمن هذه الإشكالية مجموعة من التساؤلات:

- كيف كانت الملكية الزراعية في الجزائر قبيل الاحتلال الفرنسي للجزائر 1830؟

- ماهي أهم التغييرات التي طرأت على الأراضي الفلاحية في فترة الاحتلال 1830-1962؟

- ما هي أهم الجهود الفرنسية وسياساته المختلفة التي مست قطاع الفلاحة؟ وما هي أهم المحاصيل الزراعية التي ركز على إنتاجها الفلاح الفرنسي في الجزائر؟

الدّراسات السّابقة:ظهرت العديد من الدراسات التي تناولت الموضوع بشكل جزئي ضمن الدراسات التي ركزت على السياسة الاستعمارية الاقتصادية في الجزائر منها: دراسة نصرالدين سعيدوني المعنونة بـ"دراسات في الملكية العقارية"، ودراسته المعنونة بـ " الجزائر منطلقات وآفاق"، ودراسة يوسفي زهرة المعنونة بـ" السياسة الاستعمارية في المجال الاقتصادي ضغط واستنزاف 1954 –1962"،شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة سيدي بلعباس، السنة الجامعية 2021 – 2022، ومقال عبد الباسط

قلفاض المعنون بـ"نقل ملكية الأراضي في الجزائر خلال العهد الاستعماري" معارف، جامعة خميس مليانة، العدد 20 ،جوان2016.

المنهج المتّبع: اعتمدنا في دراستنا هذه على المنهج التّاريخيّ كونه يعدّ المنهج الأصليّ في مثل هذه الدّراسة، والذي يعتمد على الوصف في إبراز مظاهر التطور في قطاع الفلاحة خلال فترة الإحتلال 1830- 1962، بالإضافة إلى التحليل الذي يفسر أسباب مختلف التطورات، كما اعتمدنا على المنهج الإحصائي من خلال إبراز العديد من الأرقام التي تبرز ملكية الأراضي الفلاحية بين الجزائريين والمستوطنين ضمن سياسة مصادرة الأراضي التي انتهجتها فرنسا في الجزائر.

خطّة البحث: للإجابة على الإشكالية المطروحة تم تقسيم المذكرة إلى مقدمة وثلاث مباحث وخاتمة.

أما المقدمة فقد تضمنت أسباب اختيار الموضوع وأهميته، والإشكالية المعالجة فيه والمنهج المتبع، وخطة العمل وعرض لأهم المصادر والمراجع.

وفيما يخص **المبحث الأول** فقد جاء بعنوان التعريف بالكاتب والكتاب (بن اشنهو / كتاب تكون التخلف في الجزائر 1830-1962

وهو فصل تمهيدي تطرقت فيه الى دراسة حياة المؤلف عبد اللطيف بن اشنو من خلال أسلوبه المتبع في كتابه ومنهجيتة وحياته ونشأته واهم ما تناول كتابه ومساره العلمي .
بخلاصة أبرزت نبذة حياته وسيرته الذاتية للتعريف بالكاتب والكتاب تكوين التخلف في فترة1830 - 1962 والذي يحدد دراسة حدود التنمية الرآسمالية في الجزائر

بينما **المبحث الثاني** فتم عنونته بـ تطور الملكية الفلاحية تناولنا فيه دراسة أوضاع الجزائر في مرحلة 1830-1880 و1880 – 1930 ،و1930 -1962 وهذا على فترات لمعرفة كيف ان الاستعمار استولى على الارض على فترات وهذا بسن عدة قوانين تحرم الجزائريين خقهم وتطرقنا الى النظام المتبع آنذاك في الجزائر وهدفه السيطرة على الأرض ومختلف القوانين ، مثل قانون الغابات وهيمنة الشركات

الاستعمارية على الأرض ، كما خاولنا ابراز اثر السياسة الإقتصادية على المجتمع الجزائري ، وطريقة بيع الأراضي بعدة أساليب التراضي ، القروض ، ونزعها للأتراك وغيرها .

أما **المبحث الثالث** فكان بعنوان : مظاهر السياسة الزراعية وقد تطرقنا فيه إلى أهم النشطات الممارسة آنذاك من الجزائريين وهي الزراعة الصناعية وكيف ان السياسية الفرنسية حاولت بعدة جوانب تدمير اقتصاد الجزائر، ومن هنا كانت مصادرة الأراضي الخصبة الزراعية وبناء مستوطنات للأوربيين داخل الأراضي الجزائرية لنهب خيراتها و وسيطرة الإستعمار على المياه لتحكم في الزراعة

وفي الأخير خاتمة للموضوع جمعنا فيها أبرز النّتائج الّتي توصّلنا إليها. ثم ذيلنا المذكرة بملاحق رأينا أنها تثري الموضوع وتدعمه.

عرض أهمّ المصادر والمراجع:

لإنجاز هذا الموضوع اعتمدنا على مجموعة من المراجع أهمها:

كتاب تكون التخلف في الجزائر دراسة في تطور الرأسمالية في الجزائر 1830-1962، لصاحبه عبد اللطيف بن أشنهو، ويعتبر الكتاب عمدة البحث، إذ شكل نسبة هامة من المادة التي تضمنتها المذكرة، وقد تناولناه في المبحث الأول بالدراسة.

كما اعتمدنا على مجموعة من الكتب لدراسة الملكية في الجزائر خلال الفترة الاستعمارية 1830- 1962م في مختلف الفترات منها: مقال عبد الباسط قلفاض بعنوان: "نقل ملكية الأراضي في الجزائر خلال العهد الإستعماري" ، ودراسة نصر الدين سعيدوني بعنوان" دراسات في الملكية العقارية "، ودراسة بن داهة عدة بعنوان" الاستيطان والصراع حول ملكية الأراضي إبان الاحتلال الفرنسي للجزئر 1830 – 1962 ومذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في التاريخ العربي المعاصر من جامعة قالمة 2019- 2020" السياسة العقارية الفرنسية وتأثيرها على المجتمع الجزائري 1830

– 1900" ، ومذكرة "السياسة العقارية الفرنسية الجزائرية 1840 – 1940" وهي الأخرى مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في تاريخ العربي الحديث والمعاصر سنة 2012-2020 من جامعة قالمة.

وفيما يخص سياسة الاستعمار في المجال الفلاحي في الجزائر في مختلف الفترات فقد اعتمدنا على مجموعة أخرى من الكتب والدراسات المتخصصة منها: دراسة أعمير أحميدة عميراوي وآخرون بعنوان:"آثار السياسة الاستعمارية والاستيطانية في المجتمع الجزائري (1830-1954)"، ودراسة صالح عباد بعنوان:"المعمرون والسياسة الفرنسية في الجزائر 1870 – 1900"، ودراسة نصرالدين سعيدوني المعنوة بـ"الجزائر منطلقات وافاق مقارباتلل واقع الجزائي من خلال القضايا والمفاهيم التاريخية"، ومقال بختاوي خديجة بعنوان"السياسة الزراعية في عمالة وهران بين النجاح والفشل" ، ومقال خيخيخلايلي بعنوان: "منطقة سيدي بلعباس ومكانتها في سياسة فرنسا الاستعمارية 1842 - 1954م"، ومقال عقيب محمد السعيد بعنوان: "السياسة الاستعمارية الفرنسية في الجزائر 1870-1900" وأطروحة دكتوراه يوسفي زهرة بعنوان: "السياسة الاستعمارية في المجال الاقتصادي ،ضغط واستنزاف 1954 – 1962"من جامعة سيدي بلعباس 2021 - 2022

صعوبات الدّراسة: لا يخلو أيّ بحث علميّ من الصّعوبات مهما كان بسيطا، ولعلّ أبرز الصّعوبات الّتي واجهتنا صعوبة فهم بعض المصطلحات الاقتصادية، لأن الكتاب يخص المجال الاقتصادي، كما أن الكتاب مترجم من الفرنسية إلى العربية، مما جعل الأسلوب في بعض الأحيان يصعب من فهم الأفكار الواردة فيه.

المبحث الأول

- **ترجمة المؤلف**
- **كتاب تكون التخلف في الجزائر " بطاقة قراءة"**
- **اسلوب الكاتب ومنهجه**
- **محتوى الكتاب**

ترجمة المؤلف

نشأته و تعليمه

لا توجد الكثير عن شخصية عبد اللطيف بن اشنهو، لأن المعلومات شحيحة، لكن يمكن الحكم على انه يجيد اللغة الفرنسية حيث ألف كتاب " تكون التخلف في الجزائر باللغة الفرنسية وأعيدت ترجمتها إلى العربية

"لديه أيضا كتابين باللغة العربية ويمكن القول ان لديه ثقافة عربية أهلته لتأليف مصنفين في مجال :

- الدولة الجزائرية 1830 1862
- مدخل الى الاقتصاد السياسي

التعريف بالكاتب والكتاب

مساره العلمي

- عبد اللطيف بن اشنهو سياسي جزائري شغل وزير المالية في عهد حكومة بن بيتور وحكومة بن فليس 23 ديسمبر 1999 إلى 26 أوت 2000
- بن اشنهو وزير المالية سبق حكم منصب وزارة المالية من سنة 2000 الى 2006 خلاله استضافته في منتدى جريدة المجاهد
- سمي العهد الذي حكم فيه بالعصر الذهبي للجزائر حقق فيه نتائج ايجابية في حين انتقد الفترة التي ازيح فيها من منصبه كوزير حيث صرح ان الجزائر تعتمد بالكثرة على مورد واحد وهو البترول [1]

التعريف بالكاتب والكتاب

إنتاجه العلمي

1- كتاب تكون التخلف في الجزائر 1830 1962
محاولة دراسة حدود التنمية الرأسمالية في الجزائر "بن اشنهو عبد اللطيف"

2- مدخل الى الاقتصاد السياسي
يعالج الاقتصاد وعلاقته بالسياسة
لغة: العربية
تاريخ الإصدار: 01يناير 2004
عدد صفحات: 485

3- الدولة الجزائرية 1830 مؤسساتها في عهد الامير عبد القادر
لغة: العربية

[1]- قلم النهار : 17 فيفري 2013 : توقيت 23:30

التاريخ الاصدار: 1 يناير 2013
عدد الصفحات : 219

كتاب تكون التخلف في الجزائر " بطاقة قراءة"

دوافع التأليف

إن الدافع إلى كتابة هذا البحث هو التأمل والتفكير في السياسة الاقتصادية الجزائرية والقوى الاجتماعية التي تحدد مسارها ويبدو تحليل التشكيل التاريخي لهذه القوى الاجتماعية كشرط أولي لاستغنى عنه من اجل فهم السياسة الزراعية التي تعاقبت منذ عام 1962. إن هذه القوى الاجتماعية {وأيضا غياب أو ضعف بعضها ما هي إلا محصلة لنمو الرأسمالية في الجزائر منذ انطلاقها عام 1830وحتى الاستقلال السياسي عام 1962.

مصادر الكتاب :

في هذا البحث نجد تنوع هم من حيث المصادر الموجودة من الملاحظ أن الباحث عبد اللطيف بن اشنهو لم يتطرق الى تصنيفها في كتابه، ووضع هيكل لتعريف بالمصادر الموجودة .

يمكن تصنيفها كما يلي :

ب. بارات في في كتابه الاقتصاد السياسي لنموه
لاكوست. ا توشي. أ. بروتان. الجزائريين ماضي والحاضر
انوشي: البيت وحياه السياسية في المغرب
كارل ماركس الرأسمال كتاب الاول
لاكوست : ابن خلدون ولاده بتاريخ ما في عالم الثالثه ص ص 33.34
برأى. ى. تيرلن :مجابهات ثقافية في الجزائر
اشوبلون و أ. لغبير :تليق على قانون الجزائر 1896ص 60
لوروابوليو :الجزائر ووتونس 1887ص324
داريون:صيد الرجال باريس1891
س. ر اجلون تاريخ جزائر المعاصرة
ارنست بيكارة : النقد واعتماد ف جزائر 1830الجزائر 1930
بوايان:مليكةسكان الأصلين في الجزائر 1900ص931
ورود : جزائر 1891 فرانك:استعمار المتيجة باريس 1928
ايسنار :إعادة تنظيم الملكية الريفية في متيجة
برنارد :الجزائر 1930ص497
ارنتس بيكار :نقد واعتماد في جزائر 1830ص156
ك يالونو:المكاتب العربية وتطور أنماط حياة
مولار:زراعة القمح في الجزائر

أسلوب الكتاب ومنهجه

كتاب تكون التخلف في الجزائر 1830 1962 تجدر الإشارة الى ان الكاتب عبد اللطيف بن اشنهو الف كتابه باللغة الفرنسية وقد تم إعادة ترجمته الى العربية ، اذا لا يمكن الحكم على أسلوب الكاتب لان الترجمة قد تؤثر فيه من خلال النسخ المترجمة، يمكن القول ان هناك ملاحظات في طريقة اختيار الألفاظ والعبارات التي تتنافى مع المصطلحات التاريخية [1]

محتوى الكتاب

كبداية لمحتوى الكتاب تناول فيه هدة جوانب لمعرفة الرأسمالية في الجزائر، حاول فيه بن اشنهو الإجابة على الإشكالية الاتية :

كيف ظهرت الرأسمالية ونمت في الجزائر ؟ وماهي التعديلات البنيوية الاجتماعية التي ارتبطت بهذا النمو

مقدمة منهجية :

لدراسة ومناقشة مفهوم تولد الرأس المالية ومدى نجاعتها ، والإطلاع على مفهوم تراكم البدائي من خلال سيرورة الرأسمالية في الجزائر، وذلك من خلال تقسيم كتابه الى مقدمة تمهيدية وأربع أقسام واستنتاج

القسم الاول : يدرس التشكيلة الاجتماعية في الجزائر قبل الاستعمار وأسباب التدخل الفرنسي والصعوبات التي واجهتها الرأسمالية قبل الاستقرار في هاته البلاد [2]

القسم الثاني : تخليل ظهور الرأسمالية وأسباب بطأها وهذا عائد الى مقامة الفلاحين في الجزائرية وتقلب السياسات الزراعية في الجزائر نذكر منها فصول :

- أشكال تراكم رأس المال 1880

القسم الثالث : جاء عل ان الرأس مالية في الجزائر عرفت طريقها 1880 ويظهر هذا في تنوع نمو المنتجات والصادرات واستخراج المأجور ونتج عنها عدة افكار " البرجوازية الاستعمارية ونمو البرجوازية الجزائرية الزراعية "[3]

القسم الرابع : تخليل الأسباب الاجتماعية وان سببها الرئيسي ركود رأس المال منذ 1932 وتعتبر سنة الأزمة الكبرى في الجزائر.

---

[1] كتاب بن اشنهو ، المرجع السابق

[2]- كتاب بن اشنهو ، المرجع السابق ص ص 11 -12

[3]- كتاب بن اشنهو ، المرجع السابق ص ص11 ، 12

القسم الاول :

الفصل 01 : النظام الاقتصادي في التشكيلة الاجتماعية الجزائرية أراضي البايلك

، أراضي العزل والقبيلة والقروية ، من جهة الضرائب التركية وظروف سيطرة النظام الاقتصادي على النظام الفلاحي واقتطاع من قبل الإدارة التركية هذا بواسطة السياسة التركية القبلية كما نلاحظ ان هناك نظام اقتصادي تعاوني وظروف خضوعه المهيمنة ، وظروف تطور هذا لاقتصاد وبروز الطبقة التركية المهيمنة في تلك الفترة

الفصل 02: سيرورة الانحلال المرتبط بدمار الطبقة السائدة وانهيارها : التركية" ، يعني امتلاك الأراضي من قبل الاستعمار وتطرقنا الى تفسير العرف من قبل التشريق

- دراسة جانب الظرائب وضرورة توجيه الإنتاج الى التبادل يؤدي الى تغير الضريبة وخلق ما يعرف بالربا ، وعلية نتج عنه نزع الملكية
- إظهار الأليات الحقوقية والتحليل الكمي لسيرورة نزع الملكية وتدهور شروط اعادة الإنتاج وتجديد الجماعات الفلاحية ، وكما نجد بطئ اكتمال الترابط من النمط الرأس مالي ترتب عليه السياسة الزراعية المالية والتجارية للسلطة الفرنسية و الجوانب المتناقضة للسياسة الزراعية والتجارية .

الفصل 03 : 1850 – 1880

- جاء تراكم في الزراعة وبداية الإحتكار الوسائل والميزانيات لصالح الطبقة المسيطرة واعتماد سياسة الأشغال العامة والسكك الحديدية و الري الزراعي .
- اعتماد اسواق التصريف وتوجيه مشكلة قوة العمل والرأس مالية الشكلية اضافة الى ضعف في الصناعة
- كان انطلاق الرأس مالية في الجزائرية 1930 -1880 خلق ازمة عالمية كبر ترتب عليها نمو اسواق التصريف وخلق نظام التمويل و بروز قطاع مهيمن زراعة الكرمة والحبوب
- اثار الخرب العالمية الاولى وتبعيتها وتسارع التمايز الاجتماعي في الريف ونمو النشاط المنجمي والأسمدة الفوسفاتية
- احتكار وسائل الميزانية وتمويل الزراعي كدعامة لتراكم رأس المال وخلق جمعيات مخلية كما نجد عمليات نزع الملكية وتسلط التجار على الفلاحين وتدمبر الصناعات التقليدية [1]

[1]- كتاب بن اشنهو ، المرجع السابق ص ص 5-6

الفصل الرابع :ركود الرأس مالية في الجزائر 1930 – 1962

- أشكال و وأثار ركود الرأس مالية ونظرة عامة حوله ، ومراخل ركوده والأزمة الكبرى و اثارها والعمل من اجل استقرار ، رأس المال
- الإجراءات المالية والسياسية الاقتصادية الرامية الى تجديد تراكم رأس المال والسياسة الاقتصادية لدعمه حتى سنة 1954 وفشلها
- دعم تراكم رأس المال في الصناعة والإنتاج المخلي الإجمالي وتمويل الاستعمار وتطوير استخدام المأجور في فترة 1945-1954
- أسباب فشل هاته السياسة الاقتصادية وكيفية إيجاد حلول اصلاحية مثل خط قسنطينة والسياسة الصناعية والمحافظة على الإتحاد الجمركي
- فشل السياسة الصناعية في القطاع النفطي وطبيعتها وأثارها
- النتائج الإجمالية للسياسة الاقتصادية وتطوير التمويل وتغيراتها [1]

[1]- كتاب بن اشنهو ، المرجع السابق ص ص 8 – 9

المبحث الثاني : تطور الملكية الفلاحية

" "

- **ملكية الأراضي الفلاحية عشية الاحتلال**
- **سياسة الاستعمار اتجاه الأرض**

تمهيد:

كانت ايالة الجزائر مقسمة إلى أربع مقاطعات ادايرية عثمانية تسلمت كل من إقليم السلطان حكم مركزي ، بايلك الشرق ، بايلك الغرب ، بايلك التيطري ، وقد توزعت هذه الأقاليم واحتوت كل مختلف أصناف الأراضي الفلاحية وأراضي العزل وأراضي القبيلة والتي هي مستغلة جماعيا من قبل الأسد والأعراش الجماعية ويمكن تصنيفها كالأتي :

I. ملكية الأراضي الفلاحية عشية الاحتلال

1- أراضي البايلك :

أطلق على الأراضي الفلاحية المملوكة للدولة العثمانية آنذاك اسم البايلك وقد اخذ هذاالاسم من المصطلح التركي "Beyligi" الذي يحمل معنى الإمارة او الدولة او المقاطعة ، لذلك كانت ملكية هذا النوع من الأراضي تعود للدولة العثمانية وتخضع بالتبعية لتعرف الحكام الأتراك فيها

وقد كان الوضع القانوني ونوعية استغلال اراضي البايلك يماثل الأرض الخراجية التي فتخوت عنوة وأصبحت في حوزت بيت المال وأصبح تحت تصرف أمير المؤمنين نيابة عن جماعة المسلمين ، غير ان الأحداث التي عرفتها البلاد والضروف التي تميزت بها الفترة الأولى من الحكم العثماني ، لم تساعد على تطبيق الأحكام الإسلامية المتعلقة بالأرض الخارجية[1]، اذ الأصل ان الأصل ان الدولة الإسلامية كانت تفرض على الأرض الخراجية ما يصطلح عليه بالخراج[2] وهو حق يؤدى على الأراضي المفتوحة عنوة، أي بالمقاومة فضلا عن أراضي الصلح وفق عقد الصلح والأراضي التي جلى عنها أهلها خوفا من المسلمين الفاتحين ، وعلاوة على ذلك كانت تفرض الجزية على أصحاب الأراضي المفتوحة عنوة او صلحا مما لم يدخلو الإسلام [3] وكانت أراضي البايلك منتشرة على ربع التقسيم الإداري لإيالة الجزائر حيث

---

[1]- نصر الدين سعيدوني ، دراسات في الملكية العقارية المؤسسة الوطنية للكتاب الجزائر، ط 1986 ، ص 47

[2]- ورد في متن اللغة ان اسم الخراج هو ما يخرج من الارض والجملة معناها الغلة ثم استعمل في منافع الأملاك وربع الأرض ..... والخراج ماكان على الارض ارجع : ابن منصور ، لسان العرب ، المجلد الثاني ، دار المعارف ، القاهرة، دون تاريخ ، ص 26 ، والخراج يختلف عن الجزية لان الشخص لم يدخل الإسلام ، انضر" بن رقية بن يوسف شرح قانون المصطلحات ، الديوان التربوي للأشغال ، الجزائر، ط 1 ، 2001، ص 22

[3]- ابو يوسف يعقوب كتاب الخراج ، دار المعرفة ، بيروت ، لبنان ، ط1399 هـ 1979 م ، ص 59 -60

توزعت على إقليم دار السلطان [1]وهي جهاز الحكم المركزي في الجزائر تحت سلطة الداي ، واراضي بايلك الشرق[2] اراضي بايلك الغرب[3] واراضي بايلك التطري[4]أما الصحراء لمتكن واضحة المعالم ولعل تفسير ذلك من جهة نضرنا ضعف خصوبة جل هذه الأراضي مقارنة بالأراضي الفلاحية الواقعة في السهول على طول البحر الأبيض المتوسط والسهول الداخلية والهضاب العليا ، وانتشرت الزراعة وسادت فيها حياة الاستقرار كونها تتميز بخصوبة التربة ذات الإنتاج الوفير من الحبوب وخاصة في السهول الداخلية و الساحلية المنتجة للحبوب ، بالقرب من اهم المناطق الحضارية وعلى حافة اهم وأسهل طرق المواصلات حيث توجد حاميات المجند مثل سهول وهران ، شلف ، متيجة ونواحي قسنطينة و عنابة وغيرها [5].....

أما استغلال أراضي البايلك فكان يتم بصفة مباشرة وفق ما كان ما يعرف بنظام الخماسة وهذا النظام كان معروف منذ القدم بمنح أدوات الزراعة للفلاحين والعمال للقيام بأنشطة ذات صلة باستعمال واستغلال الأرض ، مثل عملية الحرث وتنقية وتهيئة الأرض وجني المحاصيل الزراعية والمنتجات الفلاحية مقابل الحصول على حصة تقدر ب جزء من خمسة أجزاء 5/1 من المحصول وكانت أراضي البايلك تسلم أيضا الى القبائل المعروفة بالغزالة مقابل تربية مواشي البايلك كما كانت تستغل عن طريق تسخير القبائل الخاضعة" الرعية " للقيام بالأعمال التوطوعية وكذلك أثناء عملية الحرث والبذر والحصاد وتسمى هذه العملية **بالتويزة .**[6]

وكذلك لابد ان نشير الى أراضي البايلك التي كانت تشمل أيضاأراضي الحوات وهي الراضي البعيدة ن المحيط العمراني التي يمكن من الصعب استغلالها لعدة أسباب كإنقطاع المياه عنها ا وان تكون ارض صخرية

---

[1]- امتداد دار الإقليم السلطان من دلس شرقا الى شرشال غربا و ساحل البحر شمال الى سفوح ال الأطلس الجبلي ، انظر بالتفصيل : صالح عباد الجزائر خلال الحكم التركي ، 1514- 1830 ، دار الأمومة ، الجزائر ، ط 2012 ص 281 – 282 ص 285 – 292

[2]- بايلك الشرق من اهم البايلكات كان يضم اخسن اراضي الحبوب واشجار النخيل وهو عبارة عن رقعة جغرافية واسع تمتد من البحر شمالا الى ما وراء واد سوف جنوبا ومن الحدود التونسية شرقا الى ما وراء اقليم ونوغة وبرج حمزة وسفوح جبال جرجرة ، المرجع نفسه ص 292

[3]- بايلك الغرب عدة مدن وأقاليم من الساحل الغربي الى نواحي البيض ويشمل أقاليم أخرى كمنطقة شلف وغيليزان الى نواحي وجدة

[4]- بايلك تيطري اصغر البايلكات وافقره كانت عاصمته المدية يحده من الشمال الأطلس البلدي ومن الجنوب الأطلس الصحراوي ومن الغرب شلف ومن الشرق جبال ونوغة كان هذا البايلك اضعف البايلكات حيث فرضته المسألة الأمنية فهو الدرع الواقي ... المرجع نفسه 281 -292

[5]- احمد البحري الجزائر في عهد الدايات الدراسة للحياة الاجتماعية ابان الحقبة العثمانية ،ج 2 ، دار الكفاية الجزائر ، ص 224

[6]- بن الرقية بن يوسف المرجع السابق ، ص 25 ،

لذلك فإن الإنتفاع بها لا يكون الا بها لإحيائها وجعلها قابلة للفلاحة من خلال غرسها وكانت هذه الأراضي تستقطب القبائل البدوية التي تتجه اليها بحثا عن الرعي لتشرب قطعانهم ، ولا تتحول هذه الأراضي الى ملكية خاصة[1].

2- أراضي الفلاحية الوقفية (أراضي الحبوس):

كانت الأراضي الوقفية إثناء فترة التواجد العثماني بالجزائر تحبس على مقاعد خيرية وتوضع تحت إشراف نضار الأوقاف ومساعدين من الوكلاء والشواكل للإنفاق على المؤسسات الدينية مثل :اليتامى والهيون والسواقي ومؤسسة الحرمين الشريفين والجامع الأعظم.[2]

ونضرا للأحكام الشرعية المتعلقة بهذه الأراضي والمعاملات القانونية الخاضعة لها بحيث تصبح خارجة عن استعمال المتعارف علية سواءا بالنسبة للملكيات الخاصة للأفراد او التابعة للدولة او الأراضي العائدة للقبائل والمجموعات الريفية ، فلا تخضع لقوانين البيع ولا تتماشي وأحكام الوراثة وكذلك لا تخضع للضرائب ولا تتعرض للمصادرة ، على الخجز من طرف الحكام وهذا ما ساعده على عدم تفتيت الملكيات الموقوفة وانتقالها من بائع لأخر [3]

لذلك وبهدف الحفاظ على ملكياتهم وحمايتها من تسلط الحكام لجأ ملاك الأراضي الفلاحية الخاصة الى نظام الحكم الخاص الذي طغى انذاك على الوقف العام وأصبح يشكل النسبة الغالبة للمدن كما لجأ إليه بعض الملاك لحرمان الإناث من الإرث والحفاظ على أملاكهم [4]

والتالي توسعت رقعة الأراضي الفلاحية بشكل كبير وساهمت تبعا لذلك في تصنيف قاعدة النتاج الفلاحي العائد من أصناف أراضي البايلك الفلاحية على غرار الأراضي الفلاحية المستغلة جماعيا وفرديا

3- اراضي القبيلة او العرش

مصطلح العرش منشأ اجتماعي خيث يعبر عن المكان الذي تتخذه العشيرة او القبيلة باعتبارها كيانا له خصوصيته لتمارس من خلاله سبل العيش الملائمة لعادتها وتقاليدها ويطلق عليها تسمية اراضي السابقة او السبقية والسابق

---

[1] - نصر سعيدوني ، دراسات تاريخية في الملكية ، المرجع السابق ، ص47

[2]- نصر الدين سعيدوني ، الأوضاع الاقتصادية والإجتماعية والثقافية لولايات المغرب العثمانية ، المرجع السابق ص 27

[3]- انظر : نصر الدين سعيدوني ، والمهدي بوعبدلي ، المرجع السابق ص 53 دراسات الملكية العقارية المرجع السابق، ص6 ص 51 -53-55

[4]- اسماعين شامة النظالم القانوني الجزائري للتوجيه العقاري ، دراسة وصفية دار هموة بوزريعة الجزائر ط ، 2004 ص 11

من فعل سبق سبقا ، أي تقديم وخلف ورأى غيره وهذا المصطلح يطلق في الغرب الجزائري ، اما مصطلح العرش فيطلق في الوسط والشرق فيطلق في الوسط والشرق الجزائري [1].

وكانت اراضي العرش تحتل مساحات شاسعة ومكانة معتبرة في النظام الفلاحي والزراعي في العهد العثماني ، اذا كانت توفر الأفراد مورد غذائي هاما جدا خاصة بالنسبة لمستغليها من سكان الأعراس إضافة الى مساهمتها في دعم خزينة الدولة العثمانية على غرار بقية الأراضي الفلاحية الأخرى ، وذلك عن طريق تخصيل الضرائب المفروضة على مستعمليها ويخضع استغلال الأراضي العرش لمعيار خاجة افراد العرش الو القبيلة حسب مقدرتهم وإمكانياتهم بينما تترك الأجزاء الغير المستغلة للرعي

يتمتع كائر ارض العرش بحق الإنتفاع الدائم وهو لا ينتهي بوفاته ولكنه ينتقل الى ورثته الذكور على الشيوع دون الإناث ، أما اذا لم يكن لهالك ورثه على عمود النسب بتولي أعيان الشيوع الجماعة تخت قيادة شيخ الدور تسليم الأرض لمن يستغلها ، اذا فأحكام الميراث لا تخضع للشريعة الإسلامية التي تمنح المرأة الحق في الميراث مع الرجل ويعود السبب في ذلك الى خشية دخول الأصهار في الميراث وتمكنهم من استغلال أراضي تابعة لعرش ليس بعرشهم لان ذلك يعد مساسا بشرف ومكانة العرش.[2]

وقد وجدت اغلب اراضي العرش بالمناطق التي يغلب عليها الطابع البدوي والتنظيم القبلي ، وهي مناطق ممتنعة عن السلطة المباشرة للحكام او بعابرة أخرى تلك المناطق التابعة للقبائل الغير المتعاونة ، والتي تتميز بحصناتها الطبيعية وقلة خصوبتها ، فهي اقل شأنا من الناحية الاقتصادية مقارنة بالأراضي الأخرى السابق ذكرها ، اد تركزت في السهول شبه اكافة ، وبعض المناطق الصحراوية ، كما يمكن القول انها اراضي داخلية تقع على خافة الأراضي شبه الصحراوية ، حيث تعيش القبائل وتقيم العشائر ، معتمدة على الرعي المسمي ز والزراعة الواسعة في ان واحد ، كما هو الخال في منطقة الهضاب العليا الممتد من سطيف نواحي تبسة وأطراف بايلك قسنطينة حيث تقيم قبائل على النماشة والمنانشة وغيرهم

[1]-انطوان نعمة، عصام منور ، لويس عجيل –عنتري شماس، المتجدد في اللغة العربية المعاصرة ، دار المشرق ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الأولى ، لسنة 2000، ص644

[2]- نصر الدين سعيدوني ، دراسات تاريخية في الملكية والوقف والجبائية ، مرجع السابق ، ص ص 50-51

وكذلك يتواجدون في سهول الحضنة وأودية ووهاد ، جبال الونشريس وجبال عمود وفي جبهات التيطري الجنوبية وسهول الشلف ووهران الداخلية

وقد مارسو عليها الزراعية والرعي وكان يتميز بالنمط الزراعي الجماعي ويتولى توزيع هذه الأراضي زعماء القبائل بشكل يتناسب مع قدرات وإمكانيات العائلات على الزراعة [1]

تمهيد : عملت فرنسا جاهدة منذ وجزدها على تراب الجزائري الى بسط سيطرتها على خيرات الجزائرين ونهب ثرواتها خاصة الأراضي، فطبقت سياسات مختلفة واختلفت ومضامنها وازمنتها ، يمكن تقسيمها حسب فترات زمنية التي قسمها الباحث بن اشنهو كتاب التخلف .

I. سياسة الإستعار الفرنسي اتجاه الأرض

1. السياسة الاستعمارية 1830 – 1880

طرح بوجو امام المجلس سنة 1840 مايلي :

يجب ان نضع المعمرين في ظروف ملائمة جدا حيث توجد المياه الجيدة والأراضي الخصبة ، يجب ان نخلق مستعمرات ونوزع كل الأملاك على المعمرين من دون استفهام عمن يملك هذه الارض " بالسيف و المحراث " هنا يبين أطماع الفرنسين التي تحاك من اجل بسط سيطرة المعمرين على حساب الجزائرين ومن اجل جلب اكبر عدد من المعمرين من الجزائرين أي الإستطان [2]

قال ماركوس : كانت قاعدة هذا التطور انتزاع ملكية المزارعين واغتصاب املاك الكنيسة والإستحواذ على أملاك الدولة ونهب اراضي البلدية والدخول الإرهابي لملكية المقاطعين .... نجد في عملية انتزاع ملكية المنتجين في الجزائر التمييز بين الرأسمالية الإقتصتادي المسيطرة وبين نضام الفلاحي

ورد في تموز 5 صك استسلام مايلي :

تبقى ممارسة الدين الإسلام حرة ، كما ان حرية المواطنين من كل الطبقات ودينهم وملكيتهم وتجارتهم وصناعتهم لن تصاب بأذى ، برزت سريعا استحالة الحد من امتلاك

[1]- مخمود السويدي، مقدمة في دراسة المجتمع الجزائري : تخليل سوسسولجي لأهم مظاهر التغيير في المجتمع الجزائر المعاشر ، ديوان المطبوعات الجامعية ، بن عكنون ، الجزائر ، ديون تاريخ ، ص 73

[2]- كتاب تكون التخلف ، عبد اللطيف بن اشنهو ،1830 - 1962 مخاولة لدراسة حدود التنمية الرأس مالية في الجزائر ، تر : نخبة من الاساتذة ، رج عبد السلام شحاذة ، دق ، محمد يحي ربيع، م ط ، الجزائر 1979

المنظم للأراضي ووضع الاستعمار يده مباشر على هذه الأراضي التي تملكها الطبقة المحلية المسيطرة ،

عمدت سلطة الاستعمار للتفسير الو ضيفي لنظام الملكية للأراضي في الجزائر .....

انهيار الطبقة التركية فتح الطريق امام امتلاك الأراضي وسيثبت تشريع موات ملكية الارض لوضع اليد عليها سواءا كانت شخصية عامة او مضارب خاصة

في تشرين الأول 1844 ، صدر مرسوم يظمن ويحدد الحقوق العقارية لحائزين الفرنسين ، في 31 تشرين الأول 1845، صدر مرسوم ثاني يحدد خقوق المصادرة ويحدد في المادة العاشرة في المستقبل لا تطبق مصادرة الأرض والأملاك المنقولة والغير منقولة للسكان المحلين [1]

قرار كلوزيل بتاريخ _ سبتمبر 1830 و7 يسمبر 1830 يقضي بأملاك الدولة أراضي الأتراك وأملاك الحبوس المخصصة لأعراض الدين[2]

أصدرت فرنسا قرارها المشهور في 22جويلة 1834 الذي اعلن في ان الجزائر فرنسية وقسمتها الى ثلاث ولايات وعدة بلديات كما هو الحال بفرنسا سابقا ....[3]

صدر مروسومان الأول في تشرين 1844 والثاني في تموز 1846 اعطى فيه التفسير الوظيفي لحق القبائل في الأرض ، تظم اراضي المرور والأرض المستريحة

مرسوم تموز 1846 : ان عدم زراعة الاراضي سبب كافي في انزع ملكيتها وتم انتزاعها حقا من طرف القبائل حسب اجيرون حلت الدولة الفرنسية مكان الدولة التركية ونهبت الأراضي في الجزائر ،حسب كازي فيه ياكو تم خصر الاراضي للقبائل لأنها اكثر من كافية يقول بيجو: كان مذهبي السياسي خيال العرب خصرهم على الارض التي يملكونها وجرا تقنين ممارسة التحديد بقانون 16 حزيران 1851 الخاص بدستور الملكية في الجزائر فشرع هذا القانون المادة 11 و14 منه مايلي : [4]

يعترف بحقوق الملكية والتمتع بعائدات الأفراد والقبائل عند الغزو أو كما جرتا للحفاظ عليها او تقنينها من قبل الحكومة الفرنسية ، لكل فرد الخق في التصرف والتمتع بملكيته بحرية مطلق اذ لم تتعارض مع القانون

---

[1]- كتاب تكون التخلف ، عبد اللطيف بن اشنهو، ص 52

[2]- السياسة العقترية الفرنسية وتأثيرها على المجتمع الجزائري 1830 – 1900 ، مذكرة لنيل ماستر في التاريخ العربي المعاصر، ا ش د ، سعاد بولجويجة سنة 2019 -2020 جامعة 8 ماي 1945 قالمة ، ص 30

[3]- سعد الله ، الحركة الوطنية 1900 – 1930 الجزء الثاني ، دار الغرب الإسلامي ،ط 4 ، بيروت ، ص 20

[4]- بن اشنهو ، المرجع السابق ، ص 53- 55

كان مرسوم 22 جويلية 1834 نقطة تحول جوهريا في تاريخ احتلال فرنسا للجزائر والذي تطلب بمواكبة حركة الاستيطان حيث نص على الحاق الجزائر بفرنسا [1]

نص قرار الذي أصدره بيجو 18 افريل 1841 والمتضمن استفادة من الأرض الزراعية وإنشاء مراكز استيطان[2].....

..... لكنها تمكنت في النهاية من القضاة على المعارضي وتدمير القرى والمساكن واتلاف المزارع ومصادرة أملاك وأراضي حتى أصبح اقتصاد الجزائر خاضع لفرنسا والمكمل له.[3]..

النظام الإقتصادي الفلاحي

أدت أسباب السياسية الى إطلاق نضام جماعي اذ ان القبيلة كابح وخطر في عملية الاستعمار ويتشكل الكابح من السمة العائلية لحق الملكية الذي يمنع عملية البيع والشراء الحرة أي الحصول على وسائل الإنتاج ....

قام مناصر الملكية الفردية بعرضها امام مجلس الشيوخ ، عمدت الدولة إداريا الى تعيين حدود أراضي القبائل وتوزيعها على مختلف الدورات [4].....

قانون 1887 الذي حل القانونين السابقين و سهل على عملية الانتقال الأراضي الجزائرية إلى الكولون [5]

استغلال كلوزيل الجنرال على أراضي صالحة للزراعة وتشجيع الاروبين على الهجرة الجزائريين [6]

في 21 أوت 1839 تعديل مفهوم الملكية الى ثلاثة أصناف دومين الوطني ، الدومين الكلونيلي ، أملاك الدولة [7]

---

[1]- السياسية العقارية الفرنسية 1830 – 1900 المصدر السابق ص 36

[2]- الاستيطان والصراع خول ملكية الأرض ابان الاحتلال الفرنسي للجزائر 1830 – 1962 ج1 عدة بن داهة ط 1 1434 هـ 2013 م ح ط م ص 54 ، المؤلفات للنشر والتوزيع خي الفاتح ماي المحل 5 حمام الضلعة للمسيلة ، ا ق 3269 - 2013

[3]- نصر الدين سعيدوني الجزائر منطلقات وافاق ، مقاربات للواقع الجزائري من خلال القضايا والمفاهيم التاريخية ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ط 1 ، 2000 ، ص 128

[4]- بن اشنهو ، المرجع السابق ، ص ص 56-57

[5]- الاستيطان بن داهة ، المرجع السابق، ص 99

[6] - المرجع نفسه ، ص 121

[7]- السياسة العقارية الفرنسية الجزائرية 1840 – 1940 مذكرة لنيل شهادة الماستر في تاريخ العربي الحديث والمعاصر ، د ياسر فركوس ، 2020-2012 جامعة قالمة ص 18

اتبعت ادارة الاحتلال عدة الايات للنهب منها امتيازات وذلك عن طريق فرض غرامات وضرائب وهذا من اجل الإستلاء على رزق واراضي الفلاحين عن طريق البيع ونقل الملكية ، خاصة الأراضي القريبة من المستوطنين [1]

المساحات التي تأثرت بقرار مجلش الشيوخ

الجدول ص 60 انظر الملحق : يمثل احصائيات العامة للجزائر

خضعت الاراضي التي تعود ملكيتها للدولة الاستعمار الفرنسي مباشرة ، ورد في رسالة نابليون الى ملك ماهون في 20 حزيران 1865 " هناك فرضية مواتية لمنح صفة الملكية الفردية بحذر وتدريجيا من دون التعرض لبنية القبيلة بشرط ان تكون الملكية الفردية بعد تنفيذ مرسوم مجلس الشيوخ[2] .

برهنت التجربة الى تطبيق مرسوم مجلس الشيوخ الصادر في 22 نيسان 1863 القاضي على تحديد أراضي القبائل والدورات لايسمح بعملية البيع والشراء ، الأرض بين السكان الأصلين والمستعمرين ، بل على العكس شجع على خالة الشيوعية الزراعية والمولدة للبؤس [3].

قانون 26تموز 1873 يخضع تقرير الملكية العقارية في الجزائر والمحافظة عليها والانتقال التعاقدي للعقارات وحقوق العقارية الى القانون الفرنسي بغض النظر عن المتالكين بالتالي تلغى كل الحقوق ولا يسري حق الشفعة على المشترين الا بصفة الإسترداد الوراثي ومن قبل أقارب الوارثين طبقا لقانون الإسلامي وضمن شروط منصوص عليها في المادة 841 من القانون المدني ونثرأ في الماد 3 تشكل الملكية الفردية من حصة او حصص الأراضي لذوي الحق وبمنح سندات الملكية [4] .....

بعد قرار 8 سبتمبر 1830 قرار خق سلطات الاحتلال الذين ينحدرون من اصل تركي[5]

في الماد 18 تعطى مهلة 3 اشهر لتطرق المعني بأن يتقدم المعني امام المحاكم الفرنسية وتقديم اعتراضه المفوض المحقق التخصصات الناتجة حول استنتاجه

هنا جدول يبن افلوضع في 30 حزيران انظر الملحق

[1]- عبد الباسط قلفاض، نقل ملكية الأراضي في الجزائر خلال العهد الإستعماري ، معارف ، جامع خميس مليانة ، العدد 20 ، جوان 1016 ، ص 131

[2]- بن اشنهو ، جدول ص 60 ، يمثل الإحصائيات عام للجزائر ، انظر الملحق

[3]- المرجع السابق ، ص ص 60- 61

[4] - المرجع نفسه

[5]- السياسة العقارية الفرنسية ، 1840 – 1940 المصدر السابق ص 15

قراءة للجدول

نلاخظ استخدام تعبير أراضي المفرنسة للمرة الأولى والمقصود بذلك الأراضي الخاضعة للقواعد الحقوقية أي قواعد نابليون بانتزاع الملكية منهم بشكل فظ ، لم تنزعج الإدارة الاستعمارية خلال اجراء استقصاءات لتبسيط تسليم ساندات الملكية داخل الجماعات مثل ما حصل في دوار سيدي بن موسى 1887 يملك كل صاحب حق بالمتوسط 1700 جزء أي 3400 حصة ، الإدار ة الفرنسية لم التضحية بأصحاب الحق بسندات الملكية الفرنسية والمضاربات العقارية كل هذا لمواجهة ظاهرة الملكية المشاعة ...[1].

نظام الضرائب وضرورة توجيه الإنتاج نحو التبادل في 1830 دفعت القبائل بعض الضرائب الثانوية كان من الضروري ان يكون الاستقطاب الضريبي متناسبا مع إنتاج القبائل التي تدفع الضرائب .....

في سنة 1845 ظلت الظرائب تدفع عينا بعد 1845 وجب دفعها نقدا " بموجب استبداله يحددها حاكم المنطقة محليا [2]..... منذ ذلك الحين أصبحت القبائل مجبرة على تسويق قسم من انتاجها لدفع الضريبة وحدث نفس الشيئ مع الفلاحين المعزولين الذي حطمت فيه القوانين العقارية للمؤسسات الجماعية[3]

في 17 جانفي 1845 تبين مصاريف الوقعة على عاتق الخزينة ومصاريف المستعمرة وظهر مصطلح الميزانية المحلية والبلدية بدل مصطلح الكولو نيالية وصار جزء من المداخيل يصرف من خلال البلديات ثم العملات ابتداء من 1858 اثر تزويدها بمجالس عامة على امريين 17 اكتوبر 1858[4]

تسيير شكل الضريبة يؤدي الى خلق ظروف وسائل ربا

في المقام الاول حدد النظام الضريبي توجيه الانتاج الجديد نحو التبادل، لقد اثبت المؤرخون هذا الواقع بضريبة واضحة كما تؤكد الارقام الاضرار لدفع الضرائب تحمل القبائل انتاجها الى السرقة، لكن هذه الضرورة جلبت ظروف ملائمة لبسط نفوذ الرأسمالية التجارية، هنا لعب قانون 11 كانون الثاني 1851 دورا ملحوفا

[1]- بن اشنهو ، المرجع السابق ، جدول الأراضي المفرنسة ، ص 62 انظر الملحق
[2]- المرجع السابق ، ص64
[3]- المرجع نفسه
[4]- السياسة المالية الفرنسية في الجزائر1830 – 1962 قسم العلوم الإنسانية ، جامعة سكيكدة 20 اوت 1955 ، الجزائر ، ش ، 10 -2021 مجلة ابمعارف ، موقع ASJP

قبل 1851 كانت عمليات البيع في السوق محدودة ولو انها كانت في نم، انظر الملحق جدول ص 66[1]

جدول وضع مؤسسات فردية في الجزائر 1830 1837 من ثم 1845 زاد حجم الحبوب التي تحملها القبائل 44.443 هيكتوليتر عام 1837 يعود حجم هذا الضعيف في المبادلات الى اضطراب سياسية الى التدمر ذات الشبه المستمرة في الجزائر

يقول نوشي محلل الوضع في منطقة قسنطينة من فصل الاول لا قرار القانون سجلت الحركة التجارية نمو يفوق سنوات السابقة ازداد حجم تصدير الصوف والحبوب

كما يقول ش. ر اجيروه محلل الوضع في سجل الجزائر" افاد التقدم الاقتصادي لسنوات 1851 الى 1857 الفلاحة بشكل واسع واصبحت اسعار القمح والشعير مريحة، دفع تجار الضرائب المتزايدة من حبوب والصوف والماشية سبب نمو في ممارسات ربوية[2]

شجعت مواصلات المعاملات التجارية بطريقة الحسم في مصرف الجزائر الذي انشئ عام 1851 سهل النشاط التجاري

بين دخول اقتصادي نقدي واتساع دائرة التداول ضعف اكبر في اعادة انتاج النظام الاقتصادي الجماعي

لقد وجدت خلل في منطقة انتاجية بفضل التخزين لهذا الاخير تطور يمتد لسنوات[3]

حجم ومصادرة اراضي اهالي بحجة تورط الجزائريين فيها فتصادر املاكه بسبب عمل عدائي لفرنسا كما تزعم[4]

الرباء وانتزاع ملكية المنتجين المباشرين

تؤكد كل الشواهد اهمية لظاهرة الربا في الجزائر بدء من سنة 1850 ودورها في انتزاع ملكية الفلاحين بدءا من سنة 1870

تعدت د الرسائل التي فقد بها السكان الأصليون ارضهم بالرغم من ان اسباب نزوع ملكيتهم، هنا حرم الاوروبيون السكان الاصليين من ارضهم

---

[1]- بن اشنهو ، المرجع السابق ص 66

[2]- جدول ص ،66 يمثل بيع في سوق من جلد نيران . قمح ، شعير ، خراف

[3]- مرجع السابق ص ص 67-68

[4]- شريف بن حيمريس جزائر فرنسية كما يراها اكثر أهالي در – عبد الله ، فيصل عمر ريدلة يوسف ، دار مسك جزائر 2012.ص 92

بدأت ممارسة الربا في الجزائر نسبيا باترابط مع نظام الضرائب يقول ماهون: " ان العرب احتو بفقدان ثروتهم لأرضهم وتراكم ضرائب[1]

الآليات الحقوقية

يمكن التمييز بين 4 اليات اساسية: البيع، الحجز، البيع بواسطه القضاء، البيع بالمزاد

يشكل البيع الوسيلة الشرعة لانتزاع ملكية بالطرق الشرعية، اي ان العقار يحجز ويبيع بالرهن

اصبح البيع بالمزاد ممكنا بعد فرنسة الاراضي طبقا لقانون 1873

اشار تزا فين باكونوس في مجال عرضه لسنوات 1870 1877 في السهول واكثر من ذلك ابداع الطرق التقليدية للحجز من اجل الديون السابقة على تامين ملكية الفردية

يقدم لنا الكاتب لوحة التالية البالغة الدلالات من وجهة نظره انظر ملحق ص 78 الجدول الاتي[2]:

عندما نعرف حجم المساحة في كل هذه العمليات يمكن تقديم مدة ثروات انتزاع ملكية يتكلم لورابوليو عمليات مرعبة

لا ينتزع ملك سكان الاصليين وانتزاع مرسوم مجلس الشيوخ سنة 1863

تجد الاشارة الى القول ان المالكين الحقيقيين لا يعطون بهذا الشكل على سندات ملكية فرنسية وقد قبل بموجب البلاغ الصادر 3 آب سنة 1881 بإمكانية التنازل عن الملكية الا في حالة اتفاق مكتوب[3]

تدهور شروط اعادة انتاج النظام الاقتصادي

حدثت هاته العملية نتيجة الحصر التي دعى اليها مرسوم مجلس الشيوخ 1880 عمدت اليه الدولة الفرنسية في الجزائر الى توزيع 880.000 هكتار على معمرين

[1]- عبد الطيف بن اشنهو ، ص 73 - 79
[2]- جدول ص 78 م.س بيع بمراد - انظر الجدول
[3]- سياسة عقارية فرنسية في الجزائر 1840-1940 مصدر سابق ص 48

يساهم توجيه الانتاج نحو التبادل بافقاره ويمكن الحديث عن افقار مستمر للجماعات الفلاحية ويشير لورو يولو الى نوعية فئة الاولى من هذه الاراضي فيقول ان نصفها على الاقل من نوعية جيدة[1]

اما سبب ذلك فيعود الى رغبة الإدارة بخدمة مصالح ملتزم الغابات حتى 3 كانون الاول 1884 ثم اعطاء حق اشهار 150,000

عبر الفلاحون عن وضحهم بالوصف التالي" كنا نملك الاراضي فاشتروها منا بالقوة وكنا مضطرين الى ان ننتظر 5 سنوات كي نقبض ثمنها الذي تصرفه بسرعة فرنسا تكاليف العدالة[2]

اكثرنا سابقا الى واقع مهم ان الراسمالية لم تجد في الجزائر كما وجدت في اوروبا طبقة ملائمة لمصالحها وسيطرتها في المقام الاول في المقاطعة قسنطينة قامت الطبقة المسيطرة التركية احتلال الفرنسي بشكل عسكري واضح[3]

هنا تجد الملاحظة لعنصرها بغية فهم الحركة الاجتماعية في سنة 1830 قدر عدد سكان الجزائر 3 ملايين نسمة

1871 مواجهه الفرنسيين ثوره بلاد القبائل بقمع عتيق باضافه الى تغريم السائرين ب 36 مليون فرنك اقدمته ادارة احتلال على مصادره اراضي زراعية انتقاما وعقابا للفلاحين الثائرين استعادت منها القبائل 73,000 هكتار عن طريق شرائها بحيث بلغت اراضي مقتطفة حوالي 446.000 هكتار[4]

تمهيد

سياسة الاستعمار الفرنسي اتجاه الأرض

نبقي مع نفس العنوان لكنه هذه المزغ الى فترة 1880- 1930 ودوارتي لعبته السياسية الاستعمارية وكيف غيرت اسلوبها في التعامل مع الجزائرين وكيف انها احتكرت وسائل انتاج لصالحها

2. السياسة الإستعمارية في فترة 1880- 1930

[1]- بن اشنهو مرجع السابق ص ص 81-82
[2]- بن داهة خدة المرجع السابق ص ص 83-84
[3]- مرجع سابق ، ص 85
[4]- صراع حول ملكية ارض ابان احتلال فرنسي للجزائر 1830-1962

منذ عام 188 وحتى 1930 تمت التزام البدائي الرأسمالي أي انفصال المنتجين عن وسائل الإنتاج وامتلاكها من قبل الرأس مالين قوة عمل حرة وانتزاع الأ راضي سبق تراكم البدائي حكما لتراكم رأس المال ، لكن بعد 1880 هو الذي سيحدد التوسع في سيروات التراكم نجد انفسنا بين 03 الأولى هو واقع القونين العقارية وثانية تنفيذ بواسطة الربا اما ثالثة فتحددها هيمنة رأس مال تجاري على صغار الملاكين من الفلاحية ، يجب ان نسجل تدمير الحرف التقليدية الذي الذي حدة بصورة منهجية خلال تلك الحقبة [1]

وسعنا ان تظهر خلال فترة الممتدة من 1880- 1930 ، ان مراد نمو رأس المال تجلت عبر توسيع عمليات انتزاع أراضي من الفلاحين ، ولكن عكسيا تميز مراحل ازمة التراكم وعمليات انتزاع الأراضي على اقل تلك التي يمكن ان نلاحظها من خلال إحصائيات التي تفرض عمليات بيع الأراضي من الجزائرية للأوروبيين[2]

بعد قرار شيوخ العام 1831 وقانون المصادرة لعام 1871 وقانون فرانز لعام 1973 حتمت متطلبات تراكم رأس المال التي تمت بسرعة ، اعتبارا من 1880 ، التصويت على عدد كبير من القوانين العقارية بهدف اسراع في انتزاع الأراضي

قانون 28 نيسان 1887 هدفا انتزاع الأراضي يصرع قانون 1887 يمكن ككل صاحي حق حتى في ارض الحرش للمطالبة بإجراء استقصاء جزيئ جاء في مادة 07 من هذا القانون [3]

حدث في شهر اوت

تأسيس ملكية المقاربة 518.254 قانون 1917 سياسة الاستعمار الفرنسي اتجاه الأرض

رحلة بين 1880 1934 احصائيات حول مبيعات الجزائريين للأوروبيين وذلك لأنه ابتداء من كانون الثاني 1877 وفي مواجهة توسيع عدد عمليات البيع وشراء اضطرت الادارة الاستعمارية هي نشر هذه الارقام سنويا [4]

- وقد وضع جدول يمثل مرحلة بين 1877-1894 [5]

[1]- بن اشنهو ، مرجع سابق ص 206، فرنسية
[2]- المرجع نفسه
[3]- الكمرجع السابق، ص ص 207، 208
[4]- بن اشنهو ، المرجع السابق ص 216
[5]- جدول يبين عملية البيع والشراء بين 1877 - 1897

(انظر ملحق)

1- نلاحظ ان في زراعة الكروم نمو رافقه توسع سريع للمشتريات الأوروبية بين 1880 - 1884 توقفت هذه حركة تصاعدية مرتين في العامين 1885 1887 ثم عام 1894 هذين التراجعين يرافقان ازمة 1985 الى غاية 1894 التي عرفتها زراعة الكرمة وزراعة الحبوب كانت في ازمة طيلة هذه الفترة
2- ملاحظة ثانية كل ازمة في زراعة الكروم مصحوبة بحركة سريعة من البيع للجزائريين وذلك ان ازمة حبوب في ازمه مستمرة اما في عقد ثاني ارتفع المتوسط السنوي للمشتريات الجزائرية الى 9090 هكتار بسعر 122.03 فرانك هكتار وهذا يشير الى ازمة في بيع
3- من الواضح ان قيمة عكسية الى جانب عملية التراكم حركات المضاربة التي يقوم بها الاوروبيون الشراء من اجل البيع بسعر اعلى في فتره 1880 1890 كان الاوروبيون يشترون الهكتار بسعر وساطي 96.5 فرانكيت ويبيعونه بسعر وسطي 222.5 فرنك لقد استمرت المضاربة في كونها مجال للتراكم الراسمالي اكثر مردودة من الانتاج نفسه وفي نفس الوقت بما ان المبيع الجزائريين بسعر مرتفع فان حصول على قطعة ارض يستنفذ القدرات المالية للمشتري الجزائري[1]

مؤسسات اهلية الاحتياط وافق استعمار على ا نشاء 66 في 1864 1929 انشاء مؤسسات ذات منفعة عامة[2]

1929 دخول مزرعة مدرسية لعين تموشنت حيز التطبيق الحقت بها زراعه 8200[3]

الفترة مابين 1915-1919

انظر الملحق الجدول ص 224[4]

يشرح الجذول ازمة الرأس مالية كنتيجة للحرب العالمية الأولى، تتساوى فيها مشتريات الاروبيين والجزائرين ولكن كما نعلم ليس الجزائريين ليس من يشترون ، بل هم من يبعيون

[1]- بن اشنهو ، ص ص 218-219
[2]- السياتسة العقارية الفرنسية وتأثيرها على المجتمع الجزائري ، المصدر السابق ، ص 43
[3]- الإستيطان والصراع حول ملكية الأرض ، المصر السابق ص ،47
[4]- جدول ص 224

من الملاحظ من خلال السنتين الأولتين للحرب العالمية ازدات بصورة فجائية مبيعات الأروبين للجزائرين وكنا قد ذكرنا سابقا من هم الجزائريين الذين استفادو من حرب المالكون العقاريون اكبار والتجار بفعل المضاربة على منتوجات ومصنوعة

استعادة مشتريات الأراضي زعما بصورة جوهرية في فترة 1920 1934 عشية ازمة 1920 وسبب ذالك تطور نظام تمويل الزراعة لصالح البورجوازية الإستعمارية

ان دعم الاملي لتعاونيات والقروض الفردية الطويلة لأجل ونمو هائل للقروض قصيرة لاجل انكل ذلك اوجد تسهيلات

نشهد بموازات ذلك نمو مبيعات الأروبين للجزائريين والأملاك اذ هذه 259000 هكتار الم المشترات من قبل الجزائريين تدعم جديا ملكية البرجوازية العقارية الجزائرية

ان ما جعل بيع الأراضي الأروبين للجزائرين ممكنا هو تتابع سلسلة من المواسم السيئة ، انا بدا من 1920 مما اضعته صلاحية الجزائرية ، ويدل هذا بمقابل على أراضي جزائرية لم تشتري من قبل فلاحين الجزائريين [1].

على خطى شركة جنيف باقي شركات ذات رؤوس أموال ضخمة فهي فترة ممتدة ما بين 1870-1914 تحولت سياسية فلرنسا افريقة وضعت خطة لمصادرة أراضي زراعية وطنية فرنسي وتكفلة بهذا شركة حماية اهل الألزاس واللوبين وشركة bouthet حيث حطة على اراظي خصة في الجزائر من قبل حاكم عام فرنسي[2]

قانون 104 اوت 1926 جاء هذا قانون لتعديل قانون 1897 لتطهير أراضي عرش[3]

قوة العمل :

ان سيرورة تحرير قوة العمل مرتبطة بسيرورة نزع الملكية بصورة عامة ، عندما يتم نزع ملكية لصالح الجزائريين ، يدقي الفلاحون المنتزعة بملكتهم فوق ارضهم بصفة خماسية بالمحاصصة بنسبة الخمس ، والذين لايبقون يتحولون

- بن اشنهو ص 224 يشرح فيه الازمة التي خلفتها الحرب العالميةالاولى خلال 1915-1934[1]
- السياسة العقارية الفرنسية في الجزائر ص ص 37-38 [2]
- جيلالي صاري ، تجريد الفلاحين ومن أراضيهم 1830- 1962ت ر : القندوز فوزية، لمركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطني وثورة اول نوفمبر 1954 د ط، 2010 ، ص 35 [3]

الى مياوين او عاطلين عن عمل و مما يؤسف ان احصائيات متأخرة جاءت متأخرة [1]

- يمكن إعداد جدول عن البندق الاجتماعية في أرياف عام 1901
- توزيع سكان الجزئرين في قطاع زراعي ، انظر ملحق
- يجب ان يشير الى نسبة عالية من للملكيات 54.7 بالمئة
- ان اللوحة اللاحقة ستظهر ان هذه الملكية ملكية صغيرة في معظمها تقدر ب 55 بالمئة

من الملاك يملكون قل من 10 هكتار ، لقد كان الأثر الحاسم لتطبيق القوانين العقارية ونمو فئة الفلاحين ذو الملكية الصغيرة التي تشكل اغلبية الفلاحين عام 1900.

وبذلك تدخل في المنافسة مع الفلاحين المحرومين من الأرض .[2]

تشكل النسبة العالية للخماسين المؤشر الحاسم عن تحويل ملكية الأراضي الجزائريين الى ملكية خاصة ، ولو ان المعمرين كانو يعمدون منذ امد بعيد الى اتباع هذا النمط للإنتاج الزراعي .[3]

قانون 16 فيبراير 1897 ادخل هذا القانون اصطلاحا على قانون 1887 بعد ان استنفذ هذا المشروع تم إنجازه في الجزائر من قبل لجنة كان كولان مقرر لها، حيث لم تقترح إجراءات جذرية وتعديلات عقارية [4]

في سنة 1920 بلغت زراعة الكروم وقد مت تطورا ومذهلا وارباحا لما يذريه على خزينة فرنسية واصبحوا يراقبون 90% من محاصيل الكروم[5]

- اذا كانت القوانين العقارية قادت بسرعة الى مبيعات كثيفة لصالح الاوروبي في ذلك سببه رقة الحال التي تخلفها وسط الفلاحين تجزئه الارض نتيجة لفرنسا اضعاف اسس وجود الفلاحين.

[1]- بن اشنهو ، المرجع السابق ، ص 228
[2]- جدول ص 228 توزيع سكان جزائريين في قطاع زراعي
[3]- مرجع سابق ص 229
[4]- سياسة عقارية فرنسية وتأثيرها على مجتمع جزائري ص 87 مصدر سابق
[5]- استطان وصراع بن دامة، المرجع السابق ، 221

ان الفلاح صاحب الملكية الصغيرة يرى وجوده معددة بتقلبات الطقس وملكيته معددةبائعي الضريبي وقد وجد الربا ارضيته مناسبة لنمو وذلك في صالح الجزائريين والأوبين معا[1].

- ان اساليب الربوية هي تلك التي عرفناها :الرهانيات بين الجزائريين وقروض مقابل هارون لصالح الاوروبيين يتزايد اللجوء الى الرهانات بين الجزائريين بسبب القروض الربوية فيتنازل مفترض ماديا عن ارضه لضمان ويصعب عليه في غالب استيرادها
- بدءا من 1920 يتحمل الفلاحون الجزائريون انخفاض في قيمة انتاجهم نتيجة وجود فائض في انتاج العالمي للحبوب والتزايد انتاج الاوروبيين انفسهم وكذلك يتزايد تهكل اوضاعهم هذا اضطراب الذي ضاقت منه المواسم السنوية في تلك الفترة[2] ، في حين اصبح مالك العقار يتحول المدين المنهار ومنزوعة ملكيته الى كادح زراعي.
- ان غالبية الثروات العقارية لها أصل مشابه يبدا مواطن الأصل محلي بحصول على ملكية الشيوع او يطرح نفسه كدائن لاحد شركاء في الملكية وشيئا فشيئا يوسع دائرة عملياته الى ان يصل الى راحة جدا وعموما تجمع بين يديه التربة اعراضي التي يرغبها بفضل تواطئ القاضي يكون مشتري وحيد لأراق اثناء طرحي في مزاد.[3]

في 1894 بلغت شركة جنيف في محصول قمح الصلب 18.403 هكتار 4457 و 22 عقار لشركة جنيف يداع بعضها 679 هكتار اغلبها يتمركز في سطيف[4].

- 9 ديسمبر 1885 لاعبة غابات دورا في حماية سكان أهالي حيث كتب احد إعلامي في هذا كانت غابة في زمن الغابر تقي بنصف بتلك ما عاش أهالي اضافة الى دورها زراعي اصبح يستخرج منه البلوط مادة ذباغة اشتهر وقتها ان الفلين هي أفضل مواد رباغة[5]

الرهينة

امتدت أيضا الى الاراضي غير قابلة مبدئيا لتصرف قبل فرنستها بواسطة استقصاء الجزئية ولكن المرابين بالضبط سرعوا حركة الاستقصاءات الجزائرية كما يعطيهم

[1]- بن اشنهو ، المرجع السابق ، ص230
[2]- المرجع نفسه ، ،ص 230
[3]- المرجع نفسه ،ص 231
[4]- سياسة عقارية فرنسية في جزائر 1840-1940 مذكر لنيل شهادة الماستر ، المرجع السابق
[5]- شارل روبير اجيرو ، الجزائريون مسلمون وفرنسا 1871-1919 جزء الثاني ، دار الرائد للكاتب حاج مسعود اكلي ، الجزائر 2007 ، ص 197.

الحق بذلك قانون 1897 واخيرا ساهم اصحاب المناصب الادارية في تطوير سيرورة الربا ونزع الملكية من الفلاحين نظرا لاتساع هذه فقط قرر تعميم للحاكم عام صدر في 15 حزيران 1906 انه في مستقبل لا يحق للمواطنين المحليين والقضات والضباط و الوزاريين والمعلمين المسلمين ورجال الدين الاسلامي ولا بأي وجه من الوجوه ممارسة الرهنية في مكان المقامة او في دائرة ممارسة الصلاحيات.[1]

- لقد ظنت الادارة الاستعمارية انه باستطاعتها مكافحة الربا وحفاظا على ملك الفلاحين لأنشائها مؤسسة لإقراض التعاضدي، الشركة المحلية لاحتراس الاهتمامات سياسة واضحة، فقد اعلن الحاكم""تيرن""ان سكان الأصليين سيكونون أكثر اهتماما للحفاظ على الامن العام وسيشاركون بطريقة اكثر فعالية في افكارنا في الاقتصادية وتقدمنا اذ ما مارسوا التوفير والاحتراس وأنقذوا من الربا".[2]
- لقد عملت هذه الشركات في واقع بطريقة معادية جدا للديمقراطية على كل مستويات على مستوى انتساب اولا كل فلاح مسجل في سجلات الضريبة العقارية ومؤسسات الزراعية مطالب بانضمام الى الشركات، وقد اعتبر الفلاحون الفقراء ومحرومين من الأرض عبئا ظريبيا اضافيا من المؤكد ان قيمة موجودات الشركات محلية لاحتراس كانت ستنخفض بانسبة كبيرة لولا رسوم الانتساب فتحصلت بنفس طريقة تحصيل الضريبية

على مستوى التركيبة كان أبعاد الفلاحين منظما بحكة رئيس مجلس الشركة هو المدير المدني، وقد اشتغل هذا وهو سلطة قمعية بدرجة الأولى .

- سلطاته المالية لقمع الفلاحين الفقراء ومكافئته اكثرهم ليونة والوجهاء، يساعد المدير في عمله قادة او وجهاء جزائريون يعينهم الوالي[3]
- في 14 ابريل 1893 صدر قانون بإنشاء مؤسسه ذات منفعة عامه يطلق عليها شركه اهليه لاحتياط بهدف مساعده الفلاحين الجزائريين وتجديد ادوات عمل وضمهم الى ضمان. اجتماعي[4]
- مؤسسات زاعية لإحتياط تميزت. بإنحراف ولم تحترم أهداف انشلءها وتسير وفق إدارة احتلال منرصور انخراطها تلتزم جزائيين فلاحين في مناطق. غربية. بيع انتاجهم. من العنب الى خمور في عين تموشنت.[5]

[1]- 231
[2]- المرجع السابق ، ص 232
[3]- المرجع السابق ،ص 233
[4]- سياسة عقارية فرنسية تأثيرها 1830-1900 ، المصدر السابق ، ص113
[5]-المرجع السابق ،ص،115

في المقام الاول: كان رسم الانتساب النقدي محددا من قبل مجلس الإدارة واستنادا الى المحاصيل مما يحول السنوات المحصول الجيد الى مرادف فريبي اضافي على فلاحين فقراء

مقام الثاني: كانت القروض تخضع لشروط تجعل فلاحين فقراء مستجدين ان الذين يستفيدون من القروض هم الذين يملكون كفاءات مليئة ومعروفه وهكذا نشاهد هذه المفارقة صندوق مشترك يغذي الجميع لكنه مخصص الى كفاية حاجيات الأكثر غني الفقراء يساهمون في دفع رسم الانتساب لكنه م يستعيدون من فوائد الشركة، هذا يعني ان هذه الشركات ساهمت في تعزيز عمليه نزع الملكية الفلاحين وذلك بمركز رؤوس الاموال بين ايدي المالكين العقاريين الكبار والوجهاء وقد لاحظ هذه العملية كل مراقبي اسلوب عمل الشركات المحلية للاحتراس[1].

- ان هذه الشركات القائمة على فكره صحيحه لم تعطي نتائج المرجوة منها وهي لم تخفض اطلاقا عدد الرهينات وبعد عن محاربه الربا فان هذه شركه شجعته في بعض الاحيان تراهم يوقعون على قروض لأشخاص لا يحتاجون اليها فيستغلها كاربالأشخاص محتاجين اليها فعلا[2].
- في حقيقه ان قاده هم من يقدمون لا احد اعتماد شركات وهاته تفتح الطريق لمناورات الغش في كل انواع وهذا يقضي دفع مبلغ للقائد نفسه ادخال حياة الاقتصادية الى مجتمع المحلي ادى الى كسر الأطر السابقة وتحطيم التوازن التقليدي وانهيار كل الثروات التاريخية تحت ضغط الأعباء الثقيلة[3].

ولاده الثروات جديده بفض التجار والتوفير والسلفيات بفائدة عالية والتي تؤدي الى امتلاك حقول واسعه او تكوين احتياطات ضخمه تلك هي السمة الاقتصادية المعروفة للمجتمع المحلي خلال السنوات الأخيرة[4].

في 30 اكتوبر 1880 انشاء مؤسسه قرض مالي والزراعي للجزائر تحت رئاسه كريستو وافيل مدير فوق مالي الفرس الذي اعلن ان هذه مؤسسه قد وجهت نداء المسلمين في راس ماليه لشركه جديدة

- بموجب هذا المرسوم 2/7/ 1846 أراضي الجزائر أصبحت ملك لفرنسا فان الجزائر امتلكت13167245هكتار من مجموع16820359[5]

[1]- بن اشنهو ، المرجع السابق ،ص233
[2]-المرجع السابق ،،ص 234
[3]- المرجع السابق ،ص234
[4]- بن اشنهو ، المرجع السابق، ص 235
[5]- سعيدوني مرجع السابق ، ص 25

- حسب نوشي في منطقة قسنطينة في عام 1914 يمكن تقديم توزيع التالي للملكة العقارية 191. 247 ملكا (انظر الملحق)

يستدعي هذا الجدول بضع ملاحظات

في مقال الاول :نظرا لأشكال التي اتخذتها عملية نزع الملكية ليس من المستبعد[1] ان يكون بين ملاكي العشر هيكتارات بعض الفلاحين الباقين على أرضهم بالصفة حساسين اتجاه دائنيتهم القدماء، من جهة اخرى فان مجموع الطبقتين اللتين يزيد حجم الملكية فيهما عن 10 هكتارات يمكنها كشف حركة اغتصاب الاراضي من قبل بعض الجزائريين نظرا لان أراضي لم تفرنس في غالبتها. يمكن استنتاج .... مملوكا مشاعا [2]

يوجد حسب ش. ر اجيرون انتقال في ملكية من 324.560 هكتار من الجزائريين الى الجزائريين بين عامين 88 1909 وأخذت في اتساع بعد هذا التاريخ ويتم بواسطة الاستيلاء على الأراضي التابعة للبلدية من قبل الوجهاء او عملاء الإداريين لفرنسا

من المناسب رؤية نماذج استغلال الأراضي التي اتبع أكثر نزع ملكية المنتجين بصورة عامة نادرا ما استغلت الأراضي المثقلة الى أيدي المرابين والتجار حسب سيرورة رأس مالية معتمدة على العمال والوسائل الميكانيكية الضخمة

كان "بويان "منذ 1900 قد لاحظ ان المرابين او الجزائريين يحتفظون بهدفهم القديمة الخماس في ارضه.[3]

الأراضي الواسعة ملك الأهالي المحليين أنفسهم او ملك للمراقبين اليهود فان زراعة تبقى خاضعة لنفس المنهج المعتاد فلا يجري ابعاد المالكين السابقين الذين يبقون على أرضهم، انما باسم اخر وعوض ان يكونوا ملكين فانهم يستثمرون أملاك الغير بصفتهم خماسين[4].

- قانون 4 اوت 1926 جاء هذا التعليم قانون 1897 خاص بملكية عقارية في الجزائر يمنح استعمال تحقيقات جزئية لتطهير اراضي عرش واراضي ملك وتسليم سندات[5]
- أسست فرنسا قانون استثمار الفلاحي الذي يسمح للشركات الأوروبية باستعمار في قطاع زراعة فقدين مثل شركة سويسرية[6]

---

[1]- جدول ص 235 ، توزيع للملكية عقارية (انظر الملحق) ص 235
[2]- بن اشنهو ، المرجع السابق، ص ص 235، 236
[3]- المرجع السابق، ص 236
[4]- المرجع السابق، ص 237
[5]- سياسة عقارية فرنسية في جزائر 1840-1940 ، ص 77
[6]- عبد حميد زوزو ، نصوص وحقائق في تاريخ معاصر 1830-1900 مؤسسة وطنية للكتاب 1984 ص ص 141- 142

- يجدر بنا لهذا السبب ان نحلل الواقع الاقتصادي **لمؤسسة الخماسة** لننطلق في تعريف حقوقي لهذه المؤسسة:

"فهو عقد منشأه دين الخماس تجاه سيدة يتوجب فيه على الخماس زراعة الارض والقيم بالأعمال الزراعة واعمال الفلاحة حتى الحصاد بواسطة الإنسان والحيوان التي يقيمها المالك على ان يقدم هذا الاخير البذار على ان يجري اقتسام الثمار بين فرقا، وهو اقتسام محدد سلفا وخالي ما تكون نسبة الخمس للخماس وأربعة أخماس لصاحب الأرض دون ان يعني هذا انها لا تتغير ولكن مسألته الأساسية هي معرفة الطبيعة الاقتصادية والتاريخية لهذا النوع من العقد يقال غالبا أنا الخماس قريبة من العبودية[1].

ونتيجة لذلك جرى تحليل الزراعة الجزائرية لمجال يتعايش منه نظامان اقتصاديين الرأسمالية الزراعية والزراعة الاقطاعية القائمة على الخماسة

إن هذه الأطروحة تشجع الثنائية وضرورة تنمية الزراعة بالطرق الرأسمالية[2].

ان هاته الأطروحة خاطئة لأنها تتجاهل الوضع التاريخي للخماسة مدلولها المرتبط بالنظام الاقتصادي الرأسمالي في الجزائر يحدد توسع دائرة المبادلات ونمو الصادرات اتجاها عاما لإنتاج نحو التبادل

ان الاقتصادية الإجمالية هي من وجهة النظر هذه من النمط الرأسمالي، ولكن باتجاه المعاكس قوة العمل ليست مأجورة ووسائل العمل هي بدائية

ان عملية الإنتاج هي رأس مالية في شكل انما أمام رأس مالية شكلية ورأسمالية شكلية هي نمط تم تفضل بين الرأسمالية والزراعة المسميات التقليدية وتعتبر اكثر تحديدا في ارياف[3].

استغل معمرون الأوروبيون الأوضاع المزرية التي كان يتميز بها جزائريون في بداية القرن 20 خاضت في سنوات 19/1912 1904 فقاموا بشراء أراضي الجزائريين مستغلين في ذلك طرق الشرعية وغير شرعية[4].

1914أثناء مجلس اعلى الفلاحة إلى إعادة تنظيم غرف فلاحية ومصل عمل الفلاحة[5].

يمكن ملاحظة هذه السيطرة بطريقة بسيطة يكفي تحديد أهم منتوجات صغار الفلاحين ذو الملكية الصغيرة وإظهار تطور صادرات هذه المنتوجات خراف تمر تين شعير القمح

[1]- بن اشنهو ، المرجع السابق، ص237
[2]- المرجع السابق، 237
[3]- نفسه
[4]- سياسة عث=قارية فرنسية 1840-1940 ، مصدر سابق ، ص82
[5]- استطان وصراع ، مرجع سابق ، ص 299

يمكن ان تعتبر ان انتاج هذه المواد يتم بصورة أساسية من قبل صغار الفلاحين الذين يستخدمون اليد العاملة العائلية او مجموعات اكثر اتساعا[1]

يأتي جدول المنتجات والصادرات للفترة التي تهمنا انظر ملحق جدول 241

لقد اخذنا حجم الصادرات كمجرد مؤشر للتسويق الكثيف لوحدات الانتاج

العائلة: الجبلين القبليين "التين وزيتون" سكان واحات جنوب" التمر" ومربي الحيوانات في سهول المرتفعات والسهوب

وتتعمم بالنسبة لزيتون والتمر ممارسات بيع المحصول قبل القطاف يتنازل المنتج عن محصول عمله قبل الوقت محدد لأسباب متعددة ضغط بعض مصاريف[2] العجز التقني عن قيام بنفسه بجمع المحصول وتسويقه مثلا جنوب منطقة قسنطينة، ولا يلعب التجار الجزائريون دور الوساطة بين المنتج والمصانع الكبرى العائدات الأوروبية الموجودة في خارج شركات مارسيليا[3]

ان بعض الثروات الجزائرية تصل الى حجم الثروات الاوروبية لكنها قليلة بمقار معها واذا راجعت الكتاب قيم افريقيا 1927 بين 19 التاجر زيت الزيتون نجد جزائري واحد وحاله نفسها بين منتجي ومصدري التمور

هكذا اصبح جزائري يعاني الفقر البؤس والحرمان في أرضه بعدما حرم من أرضه وزراعته وصناعته وتجارته وابعد الى جبال القاحلة فحتم عليه اما يقاوم او الهجر من الجزائر[4].

سيرورة نزع ملكية المنتجين

من وجهة نظر المنتجين المباشرين يعمل رأس المال التجاري على رأس مال مستغل هنالك بواسطة تحديد اسعار المنتوجات ونظرا لتوزيع الفلاحين فان راس المال التجاري يحاول بالواقع المنتج الى وضعية الكادح رغم ان قوة عمل ليس لها وضعية السلعة لا يوجد عمل

[1]- بن اشنهو ، المرجع السابق، ص 240
[2]- جدول تطور انتاج وصادرات ، ص241
[3]- المرجع السابق ، ص242
[4]- رابح تركب تقليدي قومي وشخصية جزائرية بين 1931 – 1956 ط 2 سركو وطنية لتوزيع ، الجزائر ، ص84

ماجور بل انتزاع الفائض العمل يأخذ شكلا ما مماثلا تماما لما يمارسه رأس ماليون الزراعيون والصناعيون[1].

ان هذا المتداول من السيطرة المنتجية يترك لهم ظاهرة ملكية وسائل الإنتاج لكن منها في الحقيقة عندما يكون مفروضا عليهم تسويق قسم متزايد من انتاجهم حسب نظام اسعار لا يسيطرون عليه ان يسيطر الرأسمالي التجاري على انتاج المسوق والصغير او كما أظهرنا سيطرة نظام الخماسة ونظام الربا بدرجة اقل هي السبل المادية للسيطرة على الأنظمة الاقتصادية تبقى بالطبع معرفة سبب امتناع راس مالي تجاري عن استكمال نزع الملكية المنتجين بشراء أراضيهم وتحويلهم الى إجراء زراعيين[2].

هناك سعر الأرض الغالي والتوترات التي قد يحدثها الاستصلاح الاراضي كما ان الوضع الحقوقي لارض يشكل عائقا مهما ففي واقع رغم التقدم الكبير لن تفرض تماما عملية الفرنسة الاراضي وقد كانت الحالة 1934 على شكل التالي من اصل 7.562,930 هكتارا من اراضي كان ثم 2.850,000 خاضعة لتشريع الفرنسي واخيرا تبقى مقاومه الفلاحين حية[3].

في سنه 1921 بلغت مساحة اراضي عرض التي توجهت الى ملكية فردية هكتار[4].

ولتفكير البنية الاجتماعية قامت سياسة الاحتلال على تشجيع استقرار المستوطنين خاصة في ريف بتقديم اموال واراضي وتسهيلات ومساعدات بلغت 6500 فرنك على انكارها التزايد مستوطني حوالي 200,000 معمر[5].

3. السياسة الاستعمارية في الفترة 1930-1962:

تحديث القطاع التقليدي بدأ تطبيق هذه السياسة عشية الحرب العالمية الثانية وكان هدفها كبح عمليات نزع الملكية الفلاحية والهجرة الريفية ووسائل الاعتماد والتعاونية الا ان اندماجها الاجتماعي وطبيعتها البيروقراطية أدت الى فشلها [6]

على صعيد الاعتماد حملت محاولة هدفها تقوية وتوطيد وسائل العمل والشركات المحلية لاحتراس والصندوق المركزي (سيغير اسم شركات المحلية لاحتراس ليصبح سنة 1995 الشركات الزراعية

[1]- بن اشنهو ، المرجع السابق، ص 243
[2]- نفسه ، ص 243
[3]- بن اشنهو ، المرجع السابق، ص 244
[4]- سياسة عقارية فرنسية مصدر سابقة ، 75
[5]- Agéron ,Citp51
[6]- بن أشنهو (مرجع سابق) ص353

لاحتراس لكن رفع الإمكانيات والتمسك بالمبادئ نفسها أدت فقط الى تقوية إمكانية عمل المقترضين الكبار وعمليات نزع الملكية للفلاحين الصغار بسبب الاستمرار في الاستناد على المعايير المالية التقليدية [1]

- كانت شخصية المصرفي تفرض نفسها على حساب مزرعة المزارع وسبب ذلك بسيط إلاأن مدير الشركة الزراعية لاحتراس كان يتمتع بمسؤوليات صاحب المصرف وكان هذا هو المهم في نظر السلطة المركزية (الصندوق الوطني لشركات الزراعية لاحتراس والمفوضية الفلاحية لشركة زراعية والاحتراس)مدير الشركة يختار أشخاص الذين يقدمون أفضل الضمانات ، لا يجب أن يغيب عنا ان هنالك هوة بين إمكانيات التي حصلت عليها شركة الاحتراس والتي كان يتمتع بها الرأسمالية [2]

- **سياسة استعمارية اتجاه الأرض** :

- في هذه الفترة الممتدة من 1930 الى غاية نهاية استعمار في 1962 نتحدث عن سياسة الزراعية المنتهجة والمتغيرة عن سابقها في فترات الأخيرة منها تغير طريقتها في تعامل إصلاحات التي جاءت بها اتجاه الأرض .

- سياسة استعمارية اتجاه الأرض (1962-1930)

- تنطوي وظيفتها الاجتماعية المحافظة بكافة الوسائل المتوفرة لديها على وجود هؤلاء الفلاحين المحليين وحتى زيادة عددهم .... انها قاعدة سلام اجتماعي في البلدان [3]

في سنة 1955 كانت فروع الاعتماد للشركات المحلية لاحتراس عددها نظع 395،500 عضو في فترة نفسها كانت الإعتمادات التي تقدمها المؤسسات المصرفية في الجزائر توزع كائن : أنظر ملحق –(جدول ص 355)

- فشلت هاته السياسة الزراعية في مجالات أخرى وجزائها وساهمت في بعض الأحيان في زيادة تدهور حالة الفلاحين الفقراء كان بإحدى شركة احتراس جمع الحبوب الفلاحية إلاأن طريقة عملها البيروقراطية أدت بالعكس الى مصادرة فسح المنتوج من الفلاحين، أما الفروع المختصة بأدوات الزراعية على وسائل الممولة من الصندوق العام ،فتحولت لاستغلال الفلاحين من خلال تصعيب دخول لإجراءات طويلة ومتعبة هكذا هي شركة احتراس في منطقة (المكرة)[4]

[1]-مرجع سابق ص 354
[2]-سياسة حقارية فرنسية في الجزائر (1940-1840) مصدر سابق ص 78
[3]-قانون 7 فيفري 1939 اصدر هذا القانون لتنظيم اشعار عقاري في مناطق قبائل لمحافظة الرحمون
[4]- جدول ص 355 يمثل حولية احصائية للجزائر 1955ص (214-209)

-أما فيما يتعلق بانجازات الطليعية التي تميزت بها هاته المرحلة وقطاعات التحسين الريفي فلم يكن لها وجود فعلي سوى في الإحصائيات الرسمية

-رصد إجمالي القطاع الزراعي (هيدروليك والتجهيز) مبلغ59.457 مليون فرنك هذا بين التفاوت مدن الطبيعة الطبقية للسياسة الاقتصادية.[1]

- أدت هاته السياسة إلى نتائج متفاوتة وأدت الى دمج فئة من الجزائريين الفلاحين متوسطية او ملاك عقارين كبار بطبقة الرأسمالية الزراعية ونشأت برجوازية جزائرية، بإجمال يبدو أن هذه السياسة الهادفة الى دعم تراكم الرأسمال قد فشلت ويعود أسباب الفشل من خلال الخراطة في رأسمالية العالمية ، يهيمن رأسمال عالمي على الرأسمال الاستعماري أي أن الرأسمال الاستعماري متدهور باستمرار لمعامل التبادل بين المنتوجات الزراعية والصناعية [2]

- لتحقيق هذا الهدف عملت فرنسا على تدخل في شؤون الدين إسلامي وكانت بداية بأملاك الوقف [3]

- دعم الصناعة :

يرزن منذ 1943 داخل لجنة الإصلاحات الإسلامية عقيدة اقتصادية تصدعية يمكن تلخيصها في جملة واحدة استبدال المستوطنات دون حماية،هكذا أرادت الجزائر حمل الصانعين على الاستفادة من المواد المحلية بأشكال أفضل وتشجعهم على صناعة منتوجات مفيدة ودائمة وبحث عن أسواق لتعريف جديدة والتعاون مع سلطة الإدارية في عملية التجهيز الصناعي في سبيل بعث روح المبادرة وقيام صناعات جديدة .[4]

– عقيدة استبدال مستوردات دون حماية هذا سوف يكون على الصعيد السياسي يؤدي الى تراجع جزئي للبرجوازية الريفية يقتضي هذا تخصيص للمؤسسات مساعدات مالية باهضة قد تصل نيبة 50 من قيمة الاستثمار

- تندرج سياسة التشجيع على الاستثمار ضمن برنامج واسع للتجهيز العام الذي تم على مرحلتين من خلال خطتين رباعيتين تم توزيع اعتمادات التجهيز الاقتصادي 1949-1956 وفق الترتيب السابق [5]

---

[1]-مرجع سابق ،ص (357-356)

[2]- مرجع السابق ، ص 395

[3]-الوقف او حبس عقار او ارض اودكان او مضدع عن ايتاح مساجد وزوايا وغيرها وهو نظام له اهمية اجتماعية واقتصادية وعلمية استخدمه المسلمون لتوفير المنال وغيرها من مساعدات لعلماء واطباء وفقراء وغرباء واسرى ولاجئين وهو في اساس برنامج تكافل اجتماعي (انظر قرن 18-19 نصر دين سعيدوني 2001)

[4]-بن اشهو المرجع السابق ص 360-361

[5]- مرجع نفسه

وقد لاحظنا ان حصة الزراعة بقيت تستأثر بحصة الأسد من السلف التي قدمتها الدولة على سبيل مثال حمل قطاع زراعي سنة 1954.1955 على مبلغ قدره إحدى عشر مليار ومائة وسبعة وأربعون مليون فرنك (11147)

- إن رغبة فرنسا في زراعة الكروم كانت إحدى العوامل العامة وراء استحواذها على اراضي وقد احتلت اهتمام شركات خارجية [1]

- لقد ركز الاستعمار ان تنتج هذه اراضي محاصيل تجارية معدة اساسا لتقدير وليس للزراعة معاشية فعلى حساب زراعة الحبوب قامو بزراعة الكروم كما ذكرنا سابقا[2]

ركود الاستثمارات خلال فترة 1945-1954:

- إن سبب عدم نمو الإنتاج بشكل ملحوظ يمكن في الركود الذي أصاب الاستثمارات نفسها والتي تقهقرت قيمتها حتى ولم نعتبر استثمارات التجهيز للقطن الخام في ماعدا سنة 1951 حيث بدأت عملية تنشيط وتجديد وسائل الإنتاج

- نلاحظ ان بنية الاستثمارات لم تكن مناسبة مع تطوير ونمو حركة تراكم رأسمال الاستثمارات في سنة 1954 توزع كأتي -جدول ص 366 [3].

النباتات والحيوانات الحية (3.4 بالمئة) البناء وأشغال عامة (53.3 بالمئة) الأدوات وآلات (43.3 بالمئة) ان هيمنة قطاع البناء والأشغال العامة تعتبر هنا عن تقلبات عملية التراكم الرأسمالي المرتبط بالمجهود العام من أجل تجهيز [4]

- يمكن هذا التغيير في انتزاع التدريجي للسلطة الاقتصادية في اندي البرجوازية الريفية التي كانت قد وظفت الحرب لبعض أموالها في قطاع الصناعات التحويلية الخفيفة ،كانت هناك علاقة وطيدة جدا بين شرائح البرجوازية الصناعية البرجوازية الريفية بعد حرب أشع حركة تدخل رأسمال من أصل فرنسي وتزداد مع نمو مصادر البترولية بوتيرة متسارعة [5].

[1]-صراع واستطان بين داهة (مرجع سابق ص20)
[2]-محمد عريبي زبيري الثورة الجزائرية في عامها الاول ط1ندار بعث الطباعة ونشر قسطبية الجزائر 1984ص39
[3]- بن أشهو مرجع سابق ص 365
[4]-مرجع نفسه يمثل تطوير بنية تمويل الاستثمارات ص 365

[5]- مرجع نفسه ص 365

- في 27 جوان 1933 قدم بارئ رئيس لجنة البرلمانية أرقام تبرز الفرق بين كميات الخمور المنتجة في الجزائر حيث انتجت 13 شركة في وطن سنة 1332 اقل من 250.000هكتولتر فإن 113 تركت جزائرية بلغت أكثر من ذاك [1]

_ تعد سياسة مصادرة الأراضي وخدمات عقارية ومختلف الزمات الغريبة التي فرضها احتلال فرنسي هذا اشد إجراءات وطأة على تدهور ظروف حياة المجتمع الجزائري خلال الحقبة الاستعمارية [2]

تطوير استخدام المأجور في فترة 1945-1954:

تطوير استخدام المأجور هو أفضل على فشل العملية السياسية الهادفة الى عملية تكريس الاستقرار الاجتماعي . فتبين الإحصائيات ان نمو الاستخدام كان ضعيفا جدا في قطاع الصناعي وانه لا سبيل الى مقارنة مع فخامة البطالة المدنية والهجرة الريفية [3]

- وقد أصابت حالة الركود هذه الاستخدام في قطاعات غير الزراعية بشكل عام بين 1951و1956 . يبين جدول مجموع الأجراء من 1948الى 1956 بآلاف

- تطوير استخدام المأجور في قطاعات غير الزراعية ص 368[4] بين 1948- 1945 ازداد عدد الجزائريين من سكان المدن (50 مدينة) من مليون الى 1.42.000 نسمة ما يؤدي لى تفاقم سريع للبطالة، حيث سيظل عدد العاطلين عن العمل باستثناء العنصر النسائي (250 الف تخص عام 1954)

أسباب فشل هذه الساسة الاقتصادية :

ان سبب الأساسي الذي أدى الى فشل هذه السياسة الاقتصادية لفترة ما بعد الحرب بمكن استمرار البنية الناجمة عن هيمنة السلطة الاقتصادية الاستعمارية في الجزائر، اذان هاته البنية ترسي قواعد توزيع غير متكافئ للدخل وتتميز بفترة سياسية ضعيفة جدا على مواجهة سيطرة رأس المال الفرنسي الاقتصادية على سوق الجزائري [5]

- معطيات عددية تبين بوضوح (سابقة) جنوح سلطات التركيز على جوانب اقتصاد معين لخدمة فرنسا [6].

[1]-بن دامة (استطان) مرجع سابق ص 22
[2]- عمراوي حميدة .محاظرات في تاريخ الجزائر الحديث ط2 دار هدى ، عين مليلة 2004 ص 159
[3]-بن اشهر مرجع سابق ص 367
[4]- تطوير استخدام مأجور في قطاعات الزراعية ص 368
[5]- مرجع سابق ص 368
[6]- مصدر سابق ص 65، اوضاع اقتصادية 1900. 1954

عدم التكافؤ في توزيع الدخل :

في بادئ الأمر ان خلل توزيع الدخل يزداد تدريجيا اذ أن مجموع الأرباح يتضخم على حساب مجموع الأجور وكذلك بالنسبة لعدم التكافؤ بين مختلف الاجور ويمكن هنا إبراز مؤشرين يتعلق الأول ببنية قيمة المضافة الإجمالية والثاني بنية نفقات الاستهلاك [1]

- بنية قيمة (المضافة مليون فرنك قديم)

- جدول ص (369) انظر ملحق

- نلاحظ ان أجور تشكل نسبة ضئيلة من القيمة المضاعفة الإجمالية الى 28 بالمائة وتنخفض هذه النسبة الى 20 بالمائة اذ آخذنا بعين الاعتبار الإنتاج الزراعي فقط.

- وتصل الى 19 بالمائة في التجارة لتعود وترتفع إلى 48 بالمائة في قطاع البناء والأشغال العامة والى 28 بالمئة في صناعة [2]

- أما مسألة القروض ودعم مالي للزراعة والصناعة فإحصائيات تشير أن الأوربيين كانوا يسيطرون على مؤسسات التي تقدم دعما لزراعة فهي 1952 كان هناك 14.082 مزارعا أوروبيا تلقو قروض مالية 12.300 أما الجزائريون 8.40 مزارع جزائري قروض لا تتجاوز 2.600 فرنك قديم [3]

السياسة الزراعية وفشلها :

منذ 1956 بدا التشديد على الطابع المستعجل بشكل خاص الثورة الزراعية بسبب الوضعية المتدهورة الزراعية الغيرة الجزائرية وقد تم في هذه السنة بالذات تكوين صندوق الحصول الملكية والاستغلال الزراعي وكانت الفكرة الأساسية ان يتم عن طريق ممتلكات الشركات العقارية الكبيرة ان يتم استرجاعها قسم من الأرض القابلة للزراعة وتوزيعها على الفلاحين الجزائريين غير المالكين المحاصصين ، المزارعين الخماسين ...الخ والنتيجة هي خلق

[1]- بن اشهر المرجع السابق ص 369

[2]- جدول ص 369 بنية القيمة الباقية (مليون فرنك قديم)

[3]-أوضاع إقتصادية وإجتماعية وثقافية الجزائرية وانعكاسها على حركة وطنية وتفجير ثورة تحرير 1900.1954 ، رسالة نيل مقدمة شهادة دكتوراه في تاريخ حديث ومعاصر ن دكتور رشيد صيادن 2014.2015ن ص 61 (مصدر)

طبقة فلاحية برجوازية واجتماعية لسلطة استعمارية تساهم في عزل جبهة التحرير سياسيا وعسكريا، هكذا كتب السيد الياسيس حين كان مديرا لزراعة والغابات في ملاحظة فيما يتعلق بتحقيق الإصلاح زراعي يقول " ان حيازة ملكية فردية تشكل عاملا أساسيا لتقدم الشخصي والرقي في هرم الاجتماعي وتسمح بتطوير نخبة متميزة من الجمهرة هذا دفع جبهة التحرير إلى ان تقف سياسيا ضد هذا الإجراء والذي يفسر تخوف لبعض الفلاحين ملاك صغار [1]- كانت هناك معارضة سلبية من قبل ستنزع ملكيتهم مستقبلا حاصلة في المناطق المروية.

ومع ذلك فإن صندوق الحصول على ملكية استغلال الزراعي قد استطاع ان يجمع في ايار 201.000.19 هكتار، ويبدأ في إصلاحها بفضل هيئات والقروض التي قدمتها صندوق التخميلة الاقتصادية الجزائرية ، وقد اخفت سياسة الإصلاح الزراعي هذه الأسباب الإدارية والسياسية معا [2]

- كما نص عليه قانون مرسوم 1952.09.28 على تعديل نظام المشاركة وجعلها حرة بدل من حالة اجبارية من طرف فلاحين التي كانت سائدة [3]

- بهذا الصدد يمكن ان تقرأ تقرير مجلس ادارة صندوق الحصول على الملكية واستغلال الزراعي، الذي يقول ان عمل الصندوق قد عرقلته حالة " فقدان الأمن" مطلق السائدة داخل البلاد فليس هناك إمكانية للحمل على مساحة 83.000 هكتار في حيازية العمل ببطئ جدا 29.000 هكتار ، اخرى وعمل الطبيعي لا يتح في منطقة لا تزيد 18.000 هكتار في مساحتها [4].....تبدوالنتائج اقتصاديا وسياسيا ضئيلة فقط 2.000 هكتار تم استرجاع هذه الأراضي المروية وقطع التي جهزت رفضها الفلاحون الفقراء وحتى لو كانو قد قبلوها فلن يحل ذلك المسالة الزراعية فحسابات الأكثر تفاؤلا كانت تتوقع أن 15.000 ربَّ عائلة يمكنه الاستفادة من الأراضي ولكن هناك اقل مليون شخص تنطبق عليه الشروط[5]وبموازن سياسة الإصلاح الزراعي " هذا تم اللجوء الى سياسة التحديث وذلك من أجل تحويل قطاعات الإنتاج المكرسة فقطنلاحظ حاجات المحليين في إطار اقتصاد عائلي ، اكتفائي، يشكل يسمح لها ان تندمج في قطاع التحديث [6]

[1]- مرجع سابق ص 386
[2]- المرجع نفسه
[3]- محمد بلقاسم حسن بهلول ن قطاع تقليدي في زراعة جزائرية تحديد ونظام دمجه في ثورة زراعية مؤسسة وطيدة للكتاب ، جزائر 1985 ص 240
[4]-بن أشهر مرجع سابق ص 387
[5]- مرجع نفسه ص 387
[6]- مرجع نفسه ، ص 388

لهذا تم إنشاءأقسام الزراعية في خط قسنطينة التي ترمي الى تأمين التجهيزات الفلاحين صغار في أشكال تعاونية أو فردية، وهذه السياسة ربما شجعت تحويل بعض الفلاحين الى رأسمالية زراعيين ،إنما قدمته لمنع من إمكانيات التجهيزات وترى هذا التحويل في ريف سنة 1956.

- كما يبينة جدول ص 388 انظر الملحق [1]

_ وتشتيت البنية الاجتماعية لريف الجزائريين فالي سنة 1949 حوالي 100 قايد من أصل 720 ينحدرون من كبار ملاك [2]

_ فيما يتعلق بالزراعة الرأسمالية فقد نركز الاهتمام على تشجيع زراعة الأشجار المثمرة وتربية الأنعام والزراعة الصناعية[3].

جدول إنتاج زراعي من كتاب ص 389 انظر الملحق [4]

اتخذت هذه الإجراءات في إطار توسيع الأسواق التي دفع إليها قيام السوق الأوربية والمقصود هنا ، جعل الزراعة الجزائرية مكملة للزراعة البلدان الأوربية مثل سوق اللحوم في الوطن الأم و عليه أعطية توجيهات لتربية الأغنام والزراعة العلفية [5]

ظهور مردود القمح الطري أكثر مما هو عليه في بلدان الإنتاج لصالح الزراعات الأخر مثل : الحمضيات ، القمح الشعير ، الأرز، و الزراعات التقليدية كزراعة التمور والتين .

في 3 اكتوبر 1958 أعلن ديغول عن مشروع اصطصلاح 250.000 أراضي [6]

- بلغ استهلاك الحبوب سنة1940 خمسة قناطر حبوب لكل الجزائريين ثم انخفض الى قنطارين ونصف "2.5" او اقل[7].

[1]- جدول صفحة 388 (تطوير اعتمادات مكرسة لزراعة)
[2]-تونسي واخرون مرجع سابق 368
[3]- بن اشنهو ، المرج ع السابق ، ص 389
[4]- جدول ص389، يبين الإنتاج الزراعي ، انظر الملحق
[5]- المرجع السابق ، ص ص 389-390
[6]- الإستطان المرجع السابق ، ص 325
[7]- Moine André ;Maguette d'Algerie EditiAnssocioles Paris ,p 18

المبحث الثالث: السياسة الزراعية الفرنسية في الجزائر

- مظاهر السايسة الزراعية
- الإنتاج الزراعي

I. مظاهر السياسة الزراعية الفرنسية

تدخل السياسة في مجال الزراعة ضمن محاولاتها المتعددة الجوانب لتدمير اقتصاد المجتمع الجزائري ومن هنا كانت المصادر الأولى للأراضي الجزائرية التي اكتست أشكالا مختلفة كان هدف أساسي شرعت فرنسا في تطبيقه منذ بداية الاحتلال، فقد استحوذت الإدارة الفرنسية بعد شهرين من اتفاقية 4 جويلية 1830[1] عن طريق مرسوم مؤرخ في 8 سبتمبر على بعض الممتلكات خاصة منها ممتلكات الحبوس وذلك بقرار كلوزيل الذي أمر بحجز أملاك العثمانيين المتضمنة أملاك الأتراك وأملاك البايليك والأوقاف الاسلامية وكذلك إصدار قرار 7 ديسمبر 1830 م، وهو مكمل للقرار السابق ونص على ضم على كافة الأوقاف الاسلامية التي شملت (زوقاف مكة والمدينة فالمساجد والزوايا وسبل الخيرات وأوقاف الأندلس والطرق والمياه) إلى قطاع أملاك الدولة.[2]

وقد جاءت هذه المصادرات مصاحبة بنتائج كثيرة منها تدمير المحاصيل وانخفاضها وتخريب الحدائق وخطوة الهدروليك الحاملة للمياه الضرورية ..... وهذا التدمير ينطبق أيضا على المناطق الجبلية التي تميزت دائما بالأشجار المثمرة مثل منطقة بني مناصر ناحية شرشال والونشريش، وبهذا يكون الانخفاض في الانتاج وبداية تفكيك الريف الجزائري وارتفاع الأسعار.[3]

وفي سنة 1837عرفت الإدارة الفرنسية أراضي للبيع بسعر يقارب 58 فرنك للهكتار الواحد كما سمحت ببيع الأراضي بالتراضي حيث حصل عن طريق هذا الأسلوب بعض المهاجرين على أكثر من 4500 هكتار خلال هذه السنة، وكذلك طلب لاموريسيا من الحكومة الفرنسية قروض مالية لا تقل عن 200,00 فرنك لتثبيت 2332 عائلة أوربية ودعا الحكومة إلى تهيئة المواقع وتحديد الطرق والمساحات العمومية وحفر الآبار وبناء الأحواض المائية والسدود لسقي الأراض الزراعية.[4]

كان بيجو صاحب شعار تطوير الجزائر بالسيف والمحراث، أحدث تغيير في القطاع الزراعي والذي كان يدعو إلى ضرورة الاحتلال الواسع بإنشاء مخيمات يسكنها ويسيرها

---

[1] Mahfoud khaddacke, Djillalisari, L'Algérie péremité et resistanees (1830 - 1962) Office des publications universitaires, Alger, 2002, P 158.

[2] بشير ملاح، تاريخ الجزائر المعاصر، 1830، 1889، ج 1، دار المعرفة، الجزائر، ص 158.

[3] رحيم محياوي، دراسة مستقبلية الاستيطان والتوطين، الاستعمار الفرنسي في الجزائر والحركة الصهيونية في فلسطين، منشورات جامعة باجي مختار، عنابة، 2006، ص 24.

[4] بن دهمة عدة، الاستيطان والصراع حول ملكية الأراضي إبان الاحتلال الفرنسي للجزئر، 1830 - 1962، ج 1، طبعة خاصة لوزارة المجاهدين، د ب، 2008، ص 43.

الجنود وكانت قناعته مؤسسة على رأي هو "إن قانون أقوياء قائم على الفلاحة الأرض بواسطة الجيش وعن طريق إخضاع الأهالي بالقوة الحربية."

ولتطبيق أفكاره وضع جدولا زمنيا قسمه إلى ثلاث مراحل هي:

المرحلة الأولى: من عام 1841 إلى 1843 على أساس أن يتم فيه إعداد البلاد لتطبيق سياسة فلاحية واسعة ومنظمة بعد أن يتمكن الجيش من القضاء على المقاومة الوطنية الجزائرية وأصدر قرار بتطبيق هذا العرض يوم 18 أفريل 1841 م، يقتضي بتوزيع الأراضي على المعمرين مجانا.

المرحلة الثانية: من عام 1844 إلى 1845 م وهي مرحلة إعداد البلاد لاستقبال الهجرة الأوربية التي قدرها بيجو بـ 4000 عائلة سنويا تكون في مقاطعة قسنطينة وحدها.

المرحلة الثالثة: من عام 1846 إلى 1847 على أن تقوم على بناء مدن وقرى فلاحية على أراضي الجزائريين وبالفعل تم وضع تنفيذ قرار 1846 الذي نزع 168000 هكتار من عائلة جزائرية وبهذا يزيد من رغبة الاستعمار الفرنسي من القضاء على الاقتصاد الجزائري.[1]

وفي 15 جانفي 1840 صرح بيجو في خطاب ألقاه أمام مجلس النواب قائلا: " في إفريقيا لا يوجد سوى قطاع واحد وهو الزراعة، مع ذلك فإنه من الصعب النيل من هذا العنصر فيها أكثر من أي مكان آخر لأنه لا توجد لا قرية ولا مزارع، ومع ذلك فإنه يزرع ويحصد وتوجد مواشي أيضا ..." وكان الهدف من نزع الأراضي هو:

- قمع انتفاضات الجزائريين هذا التواجد الفرنسي.

- الحصول على الأراضي وبالخصوص في يد أقلية من المعمرين الكبار الذين كانت الفلاحة بالنسبة لهم مشروعا قد بدأت مع بداية الاحتلال.[2]

تواصلت سياسة نزع الملكية حتى في ظل الامبراطورية الثانية إذ فقد المزارعون 365000 ألف هكتار، رغم زيارة نابليون التي قام بها من أجل الصلح، فسيطرت القوى الاستعمارية على المناطق المحتلة بإنشاء مراكز الاستيطان الأوربي حول حاميات في وسط محيط الزراعات وفي السهول تسجل تضاعف في المراكز الأخرى التي أنشأت لأغراض عسكرية خاصة بمتيجة (واد العلايق)، عنابة ووهران، الشلف، لمراقبة أهم الطرقات والمراكز الاستراتيجية منها المناطق الجبلية وهناك غابتان هامتان التي يعود تاريخ إعادة تشجيرها[3]

[1] أحميدة عميداوي، السياسة الفرنسية والمقاومة الجزائرية في المنطقة سكيكدة 1838 - 1858، دار الهدى، الجزائر، 2004، ص 20.

[2] خيخي خلايلي، منطقة سيدي بلعباس ومكانتها في سياسة فرنسا الاستعمارية 1842 - 1954 م، المصادر، مجلة سداسية تصدر عن المركز الوطني للدراسات والبحث عن الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، العدد 8 ، ص 165.

[3] Djillali Sari, OPCil, P 14

إلى عام 1843 وأصبحت مراكز للسكان يحيط بكل منها محيط استعماري وذلك في عام 1858 الأمر الذي يتعلق بثنية الحد وعمي موسى فالأول كان يراقب المنطقة الشرقية لتلك المرتفعات والثاني يراقب عن كثب محور خط الطول الذي يتبع واد رهيو بين الشلف وسرسو أما بالنسبة للثالث مركز زمورة فقد ظهر عام 1863 ومحيطه بالنسبة لمركز عمي موسى وحده فخمس قبائل تمت مصادرة أراضيها وهي أحسن الأراضي[1]، وبقي الاستعمار يمتد أكثر فأكثر إلى مناطق جبلية جديدة أي يعيش غالبية الأرياف، ففي يوم 26 أفريل 1851 صدر قانون يقضي بتنظيم عمليات تمليك الأراضي للأوربيين ويشترط فيمن تمنح له قطعة أرض من 20 إلى 150 هكتار أن يشارك بمبلغ مالي في استهلاكها ولا تصبح ملكا لهم إلا بعد مضي ثلاث سنوات على استقراره وبقي هذا القانون معمولا به حتى عام 1861 م، وذلك لإنجاح الاستيطان الريفي وإخراجه من الركود الذي يعاني الذي يعاني منه باعتباره العنصر الأساسي داخل السلسلة الاستعمارية الزراعية كما صادقت الجمعية العامة في 21 سبتمبر من نفس السنة على قانون جمركي يعفي بعض المواد الزراعية التي تحتاج إليها السوق الفرنسية والصادرة من الجزائر من الرسوم الجمركية بحيث شجع هذا القانون ربط الاقتصاد الجزائري بالاقتصاد الفرنسي وجعل المستوطنين ينتجون ما تحتاج إليه السوق الفرنسية بدلا من حاجيات السوق الجزائرية في حين ظلت الفلاحة على الوضع الذي كانت عليه في العهد التركي أي فلاحة معاشية هدفها الأول هو الاستهلاك الذاتي.[2]

كذلك طبقت فرنسا سياسة زراعية المتمثلة في تشجيع الشركات الرأسمالية في الاستثمار في الجزائر وأهم الشركات:

1- شركة جينيفواز السويسرية: تأسست عام 1853 من طرف سوقيداي بورقار[3] وتحصلت خلال عشر سنوات على 281 هكتار بسطيف وحاولت خلق عشرة مناطق من 200 هكتار لكل وحدة.

2- الشركة العامة الجزائرية: حصلت عام 1865 على 100 ألف هكتار بإيجار فرنك واحد للهكتار وأغلبها في مقاطعة قسنطينة وعندما أفلست حولت أملاكها إلى الشركة الجزائرية التي تنازلت الدولة مجانا على 70 ألف هكتار وحصلت عام 1867 على 170 ألف هكتار أخرى من أجود الأراضي في منطقة وادي زناتي تأميما للقرض المالي الذي قدمته السلطات الاستعمارية ومبلغه 100 مليون فرنك، مع حرية التصرف في الأراضي كما يحلو من إيجار

[1] OP - Cit.
[2] رحيم محياوي، المرجع السابق، ص 29.
[3] Djillali Sari, OPCil, P 31.

وبيع واستغلال هذه الشركة لم تتقيد مثل شركة جنيف بالتزاماتها مما أدى إلى فشل محاولات لتجميع السكان.[1]

3- الشركة هبدة ومكتا: يترأسها رجل أعمال باريس كاهن شبكتها المصرفية وصلت تدريجيا إلى تغطية أغلبية ..... الريفية وحتى الشبه الحضرية للجزائر، رغم أنها عملية مثمرة إلا أنها ..... للفلاحين فقد منحته الدولة 2500 هكتار منها 5320 هكتار ، أراضي صالحة للحرث والبقية عبارة عن مسارات وأراضي فلاحية بمنطقة مكتة السيق بين أرزيو ومستغانم بالمقابل عليها أن تنجز عدة أعمال منها: التجفيف، السقي، استصلاح الأودية.[2]

4- الشركة الفلاحية والزراعية لصحراء الجزائر التي تسيطر على 24000 نخلة في الجنوب.[3]

5- شركة جمعية الغابات حصلت على 160 ألف هكتار من أراضي الغابات لتستعملها مدة طويلة، وبمقتضى هذه السياسة سيطرت الشركات الرأسمالية على حوالي 600 ألف هكتار وسيطر المستوطنون على حوالي نصف مليون هكتار أخرى وسيطرت السلطات الاستعمارية على حوالي 200 ألف هكتار من أراضي الغابات وكان المفروض أن تعمل الشركات على استغلال الأراضي ففضلت استغلال الأهالي بأجور منخفضة وبأعداد كبيرة لتوفير الأرباح.[4]

شكلت الأرض أكبر ميدان للصراع بين الأهالي من جهة والإدارة الفرنسية والمستوطنين من جهة أخرى وذلك لأنها تعتبر أساس البناء الاجتماعي لدى المجتمع الأهلي كما شكل مورد الاقتصادي الوحيد أما بالنسبة للمستوطنين والإدارة الفرنسية فإن الجشع والنزعة الاستغلالية هي التي أدت بهم إلى انتزاع أراضي الفلاحين، نستهلها بالانتفاضة 1871 فبعد نهايتها تمخضت ردود فعل عنيفة ضد الفلاحين وسكان الريف وأجبروا على دفع ضريبة الحرب 64739075 فرنك من الذهب للسكان الذين حملوا السلاح مباشرة بالإضافة إلى ذلك تم نزع نصف مليون هكتار وقد وصل المبلغ في بداية 1872 إلى 30 مليون وفي جوان من نفس السنة 35 مليون والذين لا يستطيعون دفع المبلغ المستحق تصادر أملاكهم وتباع بالقوة[5] فبعد المصادرة تم تسليم الأراضي للمستوطنين سنة 1874 ظهر أربع مئة مركز معظمها 76 بالمنطقة الشرقية و 114 بالوسط الغربي و17 مزرعة جديدة والبقية استحداثات حديثة ففي

---

[1] يحي بوعزيز، سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية 1830 - 1954، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007، ص 16.

[2] Djillali Sari, OPCil, P P 25 - 26.

[3] آثار السياسة الاستعمارية والاستيطانية في المجتمع الجزائري 1830-1954، ص 60.

[4] يحي بوعزيز، سياسة التسلط، المرجع السابق، ص 17.

[5] عقيب محمد السعيد، "السياسة الاستعمارية الفرنسية في الجزائر 1870-1900" المؤتمر الدولي الثاني جرائم الاحتلال الفرنسي في الجزائر بين الجريمة المكتملة والمساءلة المؤجلة، قسم العلوم الإنسانية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة بسكرة 16 - 17 نوفمبر، 2011، ص 8.

الجزائر الوسطى[1]، فكان يتعلق الأمر خاصة باستعمار بلاد القبائل لأنها مفيدة للغاية أي السهول الخصبة سباو وإسارو الساحلية بعد إنشاء القرى التي يسكنها الكوربات، وبغرب الجزائر تظهر مراكز أخرى منها بسهول الشلف والهضاب العليا الظهرة والونشريس كما في المنطقة الغربية فكانت منتشرة بالسهول الساحلية وشبه الساحلية أي سلسلة التلة جبال تلمسان، بني سوقران.[2]

وكذلك عمل الاستعمار الفرنسي بتعجيل تجريد الفلاحين من الأراضي فذهب تفكيره في سن القوانين وذلك لحشد أكبر مساحة ممكنة من الأراضي لصالح المعمرين منها قانون "وارني" 1873 وهو قانون المعمرين، وخلال الفترة ما بين 1871- 1880 وزعت 347.268 هكتار قيمة 43 مليون فرنك ومجانا.[3]

بهدف تجسيد السياسة الاستعمارية في الجزائر استحدثت السلطات الفرنسية مؤسسات إدارية ومجالس تمثيلية تتولى إدارة الشؤون النقدية والمالية في المستعمرة وتمثلت في ما يلي:

مؤسسات الإدارة المالية: وهي كالآتي:

- الخزينة العامة: كانت مدمجة مع إدارة البريد خلال الفترة الممتدة ما بين 1830-1848م وفي سنة 1848 صارت تابعة لوزارة المالية ولما أعلن الاستقلال المالي الجزائري في ديسمبر 1900م، أصبحت الخزينة العامة مستودع الميزانية الجزائرية كلها وكانت موضوعة تحت رقابة الحاكم العام وتتبع وزارة المالية ويرأس الخزينة العامة القابض العام وهو رئيس محتسب الدولة والناظر الأعلى على الميزانية الجزائرية وتصرف تحت مسؤوليته، وله قابض عام نائب في مدينة الجزائر ووهران وعنابة، ورئيس المحاسبات في الجزائر وعدة موظفين في أنحاء البلاد، وكل محاسبات الجزائر موضوعة تحت مراقبة المراقب العام للمالية الجزائرية.[4]

- إدارة المالية: تتولى هذه الإدارة جمع أموال الضرائب والإتوات وكل مداخيل البلاد ومنها توزع ويرأس هذه الإدارة المراقب العام للمالية، وتمتاز هذه الإدارة بوجود نوعين من الموظفين فيها: الموظفون الفرنسيون الذي يردون عليها من وزارة المالية الفرنسية، ولهؤلاء مراكز ممتازة وسلطة الحاكم العام عليهم ضعيفة جدا وهم تابعون من حيث المرتب والترقيات للنظام الفرنسي، والموظفون الجزائريون، وهم يشتغلون مراكز ثانوية والحاكم العام هو الذي يسميهم في مناصبهم وله عليهم الحق المطلق، وللإدارة المالية عدة فروع عامة:

---

[1] Djillali Sari, OPCit, P P 26- 27.
[2] Ibid PP 39- 42.
[3] أحمد محساس، الحقائق الاستعمارية والمقاومة، دار المعرفة، الجزائر، 2007، ص 108.
[4] أحمد توفيق المدني، كتاب الجزائر ، دار المعارف، الجزائر، د ت ، ص 258.

- **إدارة التسجيل وأملاك الدولة والطابع:** أغلب موظفي هذه الإدارة من فرنسا ووظائفها بأيدي الفرنسيين الجزائريين وزارة المالية في فرنسا تراقب هذه الإدارة من تقاضي أجر التسجيل والطابع و..... وغير ذلك على نفس النسبة الموجودة في فرنسا والحاكم العام هو المسؤول عن سير الإدارة وانتظامها.[1]

- **إدارة الضرائب المختلفة:** هي عبارة عن قباضة عامة تتعلق بكل الضرائب، يعين موظفوها بواسطة امتحان، والحاكم العام هو الذي يعين مراكزهم ويراقبهم، ويقرر لهم العقوبات، وفي الجزائر مكاتب عديدة لإدارة الضرائب المختلفة، يتولى كل مكتب منها مدير وظيفته قبض سائر الضرائب والإتوات الدولية والبلدية والعملية (العمالات) وهذا الذي يتولى أعمال المالية في البلديات العاملة التي لا تتجاوز مداخيلها 50 ألف فرنك وكذلك مالية المناطق البلدية الممتزجة والمناطق البلدية الأهلية مهما كانت مداخيلها.

- **إدارة الضرائب القارة:** أنشئت في الجزائر في 8 ماي 1872 يعمل بها موظفون بنفس النمط السابق وتشتغل بكل ما يختص بالضرائب الشخصية القارة، وللحاكم العام بها سلطة واسعة منذ يوم 13 جويلية 1911 حيث أصبح له حق النظر في المطالب المتعلقة بحذف أو تخفيف المطالب الزائدة، وهي الخطايا والخدمات التي تفرض على دافعي الضرائب الذين لم يرضخوا لنصوص القوانين، بشرط أن تكون تلك الخطايا والغرامات فوق الألف فرنك ودون الخمسة آلاف.

- **إدارة الجمارك:** وظيفتها تنفيذ القوانين الحكومية المتعلقة بمراقبة الصادرات والواردات من البضائع والمنتجات عن طريق البحر والبر واستخلاص الأداء على ما يدفع منها أداءً، وهي موضوعة تحت سلطة الوالي العام، ويرأسها مدير للجمارك مستقر في مدينة الجزائر[2] وقد لعبت السياسة الجمركية التي طبقتها فرنسا في الجزائر دورًا رئيسيا في ربط الاقتصاد الجزائري بفرنسا وتوجيهاته ليكون مكملا للاقتصاد الفرنسي، فقد قامت في بداية الاحتلال بغلق أبواب الأسواق التي كانت تتعامل معها الجزائر في العهد العثماني وبالخصوص تونس والمغرب وقد حصرت التعامل التجاري في الأسواق الفرنسية فقط.[3]

بنك الجزائر: أسس بموجب قانون أصدره البرلمان الفرنسي في 04 أوت 1851، وهو بنك الإيداع والتداول والسحب، مقره الجزائر العاصمة، أعطي طابع شركة ذات أسهم برأس مال قدره ثلاثة ملايين فرنك، موزعة على ستة آلاف سهم (500 فرنك للسهم) على أن تقدم له

[1] المرجع نفسه، ص ص 260 - 261.
[2] أحمد توفيق المدني، المرجع السابق، ص ص 260 - 261.
[3] عبد الحكيم رواحنة: السياسة الاقتصادية الفرنسية في الجزائر 1870-1930، شهادة ماجستير في التاريخ، جامعة باتنة، السنة الجامعية 2013- 2014، ص ص 45 - 46.

الدولة تسبيق قدره 1 مليون فرنك ليبدأ مزاولة نشاطه وهذا لتقديم الخدمات للمعمرين والاستفادة من الفرص الاقتصادية، ومنها الشركة المرسيلية التي تكونت عام 1855.[1]

1-2 المجالس التمثيلية: لقد تطلبت عملية إدارة الشؤون المالية للجزائر المستعمرة وفق التطورات السياسية والإدارية التي شهدتها الجزائر، توظيف تلك المجالس التمثيلية (المعينة أو المنتخبة) التابعة للنظام الإداري المستحدث في الجزائر، وهي المجالس البلدية، المجالس العامة في العمالات، المجلس الأعلى للحكوم، المندوبيات المالية، المجلس المالي، تم برلمان الجزائر، وهي المجالس التي لها صلاحيات المداولة على مشاريع الميزانيات سواء على المستوى المحلي أو على مستوى المستعمرة، ومن أبرز هذه المجالس في إدارة الشأن المالي:

- **المجلس الأعلى للحكومة:** يتمثل دوره في مساعدة الحاكم العام، وكان يتشكل فقط من رؤساء المصالح الرئيسية ومندوبين المجالس العامة، بناء على مرسوم 11 أوت 1875 م، غير أن مرسوم 23 أوت 1893 م أدخل تمثيل المسلمين في هذا المجلس، وعددهم 10 أعضاء منهم: (04) عن المندوبية المالية للأهالي، وثلاثة (03) نواب أهالي من المجالس للعمالات، وثلاثة (03) أعيان من الأهالي يعينهم الحاكم، وبذلك يكون المجلس الأعلى مشكلا من 60 عضوا منهم 10 أعضاء من الأهالي، ومن أبرز مهامه هي التداول والتصويت على مشروع الميزانية الذي يكون قد أعد من قبل الحكومة وصادقت عليه المندوبيات المالية، ويدعى كذلك للتداول على مشاريع القروض ومشاريع الأشغال العمومية وكل القضايا المتعلقة بإرادة الجزائر التي يعرضها عليه الحاكم العام، باستثناء القرارات السياسية.[2]

- **المندوبيات المالية:** أسست المندوبيات المالية بمرسوم صادر يوم 23 أوت 1898 بهدف تقديم الاستشارة للحكومة العامة حول المسائل المتعلقة بالضرائب، وهي هيئة منتخبة، تسمح لدافعي الضرائب الفرنسيين أو الرعايا الفرنسيين في الجزائر من إبلاغ صوتهم حول كل القضايا المتعلقة بالضرائب، وقد قسمت إلى ثلاث مندوبيات، مثلت كل واحدة فئة معينة، وتشكلت الأولى من أربعة وعشرون (24) عضوا ينتخبهم مباشرة الكولون، وكان دور هذه المندوبيات المالية سبقى ضيق ومحدود في مجرد تقديم الثورة الحكومة العامة لولا صدور قانون الاستقلال المالي في 19 ديسمبر 1900 م الذي أسس ميزانية خاصة بالجزائر.[3]

- **المجالس العامة:** من أبرز صلاحيات المجالس العامة هي المصادقة على الميزانية العمالة فقد حدد مرسوم 23 سبتمبر 1875 بأن مشروع ميزانية العمالة يهيئ ويقدم من قبل عامل العمالة، ثم يعرض على مجلس العمالة لتتم المداولة والمصادق عليه على أن تصدر الميزانية

[1] أعميراوي أحميدة وآخرون: آثار السياسة الاستعمارية والاستيطانية في المجتمع الجزائر (1830-1954) منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفبر 1954، الجزائر، 2007، ص 66.
[2] بوعلام بن حمودة: الثورة الجزائرية، ط 2، دار النهان للطباعة والنشر، الجزائر، 2014، ص ص 85 - 86.
[3] صالح عباد: المعمرون والسياسة الفرنسية في الجزائر 1870 - 1900، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1984، ص ص 115، 116.

المصادق عليها بواسطة قرار من الحاكم العام، وتكون مقسمة إلى قسمين: ميزانية عادية، وميزانية استثنائية.

- **المجالس البلدية:** عرفت الجزائر نوعين من البلديات هما البلديات الكاملة الصلاحيات والبلديات المختلطة، ففي المناطق المدنية حيث تكثر الفئة الكولون استحدثت البلديات كاملة الصلاحيات منذ عام 1847 م، تم نظم سيرها مرسوم 27 ديسمبر 1866 م، الذي حدد تمثيل المسلمين واليهود والأجانب بثلث (3/1) أعضاء المجلس البلدي، ومن أبرز مهام المجالس البلدية بناء على الأمرية الملكية الصادرة في 28 سبتمبر 1847 م، في الجانب المالي في المداولة على ميزانية البلديات التي يعدها رئيس البلديات، وذلك من حيث المداخيل والمصاريف العادية أو الاستثنائية، وللمجلس الحق في تحديد الرسوم والتعريفات المتعلقة بمداخيل البلدية والمداولة على المشاريع المختلفة (طرق - أماكن عامة - صيانة الشوارع ... الخ) وتحديد المصاريف ومنها مصاريف التعليم والمؤسسات الدينية الموضوعة تحت وصاية البلدية.[1]

كما حاولت فرنسا سيطرتها على الجزائر ومصادرتها للأراضي الزراعية لجأت أيضا إلى تحديث القطاع الزراعي حيث يتماش ومتطلباتها الاقتصادية وحاجيات السكان المعيشية، فطبقت سياسة زراعية مختلفة باختلاف الفترات والتطورات والحكومات المتعاقبة على السلطة ومع اختلافها كانت تصب في نقاط مشتركة وهو خدمة الاقتصاد الفرنسي فاهتمت الإدارة الفرنسية بالبحث عن العوائق الذي يعرقل الاقتصاد الفرنسي في المجال الزراعي وكانت تتمثل هذه العوائق فيما يلي:

- المعوقات الطبيعية المرتبطة بالجانب الجغرافي والمناخي الذان يحددان طبيعة الإنتاج الزراعي.

- المعوقات الاجتماعية والتاريخية التي لها علاقة بالنظام المحلي الذي كان سائدًا في الجزائر، والذي نجم عنه عدم الاستقرار، والارتباط بالأرض بشكل دائم، زيادة إلى ذلك الحركة الاستعمارية التي عرفتها المنطقة منذ القدم والتي أثرت على نمط المجتمع بشكل مباشر، وأيضا عدم الاستقرار السياسي الذي كانت تعاني منه المنطقة.

- المعوقات التقنية وكانت مرتبطة بغياب وسائل عمل حديثة وتقنيات جديدة لاستغلال الأرض تتناسب والطبيعة الجغرافية والمناخية للمنطقة.

[1] حليسي علي: التنظيم الإداري للبلديات المختلطة في الأوراس 1870 / 1979/ بلدية باتنة- بلدية برية، نموذجت، شهادة ماجستير في التاريخ، جامعة باتنة 2014 - 2015، ص 36، وكمال بيرم: بلدية المسيلة المختلطة ودراسة اقتصادية واجتماعية بين 1884 - 1845، ماجستير في التاريخ، جامعة منتوري قسنطينة، السنة الجامعية، 2005 - 2006، ص 71.

- المعوقات السياسية وتتجلى في عدم تطبيق سياسة خاصة تقوم على تشجيع النشاط الزراعي.

ولمجابهة هذه المسائل كان لزاما على السلطة الفرنسية من أجل إيجاد حلول مناسبة ..... التفكير في:

- تأسيس الغرف الزراعية في العمالة:

نظرا لهذه الأسباب رأت الأطراف الفرنسية وعلى رأسها الجمعيات الزراعية ضرورة مواجهة هذا الوضع من خلال الاهتمام الجدي بالزراعة، فتقدمت عدة طلبات من أجل إقامة الغرف الزراعية في عمالة وهران باقتراح من الحاكم العام جونار[1] فصدر مرسوم في 31 مارس 1902 ينص على تأسيس غرف زراعية في الجزائر والتي كانت لها الحق في مصادرو المزيد من الأراضي الزراعية خاصة بعد أن منح لها الحق في تحديد الميزانية التي تمنح لها من قبل المجلس العام وكانت توزع كالتالي:

- تكاليف المؤسسة الخاصة بالقوائم الانتخابية.

- لائحة المصاريف الخاصة بالمكاتب.

- تكاليف طبع المحاضر، وراتب العامل المكلف بتحريرها.

وكان الوالي يقوم بمنح الغرف الزراعية مكاتب تسمح لأعضائها الاجتماع لدراسة أحوال النشاط الزراعي في العمالة، كما يسمح للحاكم العام حسب ما تقتضيه الحاجة عقد جلسة خاصة في الجزائر لكل الغرف الزراعية التي كانت موجودة في الجزائر، ومع أن الغرف الزراعية الفرنسية كانت مستوحاة من الغرف الجزائرية، لأن الفرق كان واسعا في بعض المجالات منها: بنية الهيئات ..... والشروط المفروضة على كل راغب في الترشح، وكذلك كانت الغرفة تضم صنفين من الأعضاء الصف الأول يتم انتخابهم بالاقتراع العام، والصنف الثاني من الجمعيات والنقابات الزراعية والتي كانت تشترط الأقدمية ودفع الاشتراكات، وقد تبنت الغرف الزراعية في الجزائر إلى فكرة تطوير الإنتاج الزراعي بالاعتماد على تقنيات عمل جديدة خاصة بعد أصبحت الجزائر مخبرا للعديد من التجارب الزراعية واكتسحت الآلات المجال الزراعي، فخصصت شركة الأهالي للاحتياط (SIP) بعض أملاك الجزائر بين القيام ببعض التجارب، وقد وضع الاختيار على محصولين أساسيين هما القمح والأشجار المثمرة والملاحظة أن الشركة الأهلية للاحتياط قد تأسست سنة 1893، وقد تحددت المهام الأساسية هذه الشركة والمحددة في ثلاثة أفكار

[1] بختاوي خديجة، السياسة الزراعية في عمالة وهران بين النجاح والفشل، المجلة الجزائرية للبحوث والدراسات التاريخية المتوسطية، ع 2، جامعة الجيلالي ليابس، سيدي بلعباس - الجزائر، 2015، ص 265.

أساسية وهي: الاحتياط والدعم والمساعدة وتقديم السلف، وبهذا كانت لها منفعة عامة وصفة مؤسسة عمومية.[1]

وقبل بدأ التجارب الزراعية بدأت الغرف الزراعية في دراسة المناطق الواجب اختيارها لتنفيذ مشاريعها وتجاربها فوقع الاختيار على مجموعة من المناطق منها منطقة مستغانم، أين تم اختيار أراضي زراعية عالية الخصوبة تقع في سهول ..... من أجل تطبيق تقنيات زراعية خاصة بالحبوب وتبيان مدى فعالية الطرق الفرنسية مقارنة بالطرق الجزائرية، ولم يكن الهدف من هذه الاختبارات هو تطوير الإنتاج وتوجيهه الاستهلاك المحلي يقدر ما كان إثبات نجاح أساليب الزراعية الجديدة التي تبنتها الغرف الزراعية في العمالة، وكانت الأراض المختارة تمتاز بالجودة من حيث التكوين، فتربتها متجانسة من حيث البنية وأراضيها جد منخفضة تقع عند مفترق الطرق، وقد قسمت إلى قسمين: خصصت الأولى لزراعة القمح الصلب المحلي وذلك لإظهار أثر استخدام الأسمدة على كمية ونوعية الإنتاج، وتم تجزئتها إلي ثلاثة أشرطة أو أحواض لكل منها عشرون متر عرض على عشرة أمتار طول، وتم تزويد الشريط الأوسط بالأسمدة وتركت البقية دونها كهاته زرع أربعة أشرطة أخرى بعرض عشرة أمتار على مئة متر طول بأربعة أنواع من القمح وهي: القمح الصلب نوع أنجلوا، والقمح اللين وهو قمح ماهون ويوزاي وفلورون، واستخدام فيه الأسمدة وكان الهدف منها هو تعرف الفلاح الجزائري على أهمية الأسمدة.

- بدء الحرث وتوزيع الأسمدة: عادة ما كان الفلاح الجزائري يبدأ عملية الحرث قبل بداية تساقط الأمطار وغالبا ما كانت تتزامن مع النصف الثاني من شهر أكتوبر، فبدأ الفلاح في استغلال الأرض بشكل جدي من خلال الحرث ونثر الأسمدة قبيل أيام من مبدأ عملية الزرع والتي كانت تنطلق من اليوم الأول والثاني من شهر ديسمبر في أرض مهيأة، وتم تنفيذ هذه الخطوة في الأراضي التي تم تخصيصها للقيام بالتجارب بما فيها الأراضي التي لم تزود بالأسمدة والتي حظيت بنفس خطوات العمل حتى تكون التجربة قد استفادت من نفس ظروف العمل حتى تكون التجربة قد استفادت من نفس ظروف العمل، وهذا ما سيسمح لهم الحصول على نفس النتائج وليبنوا مدى أهمية الطرق الحديثة، علما أن الأشرطة الثلاثة كانت متوازية لا فاصل بينهم للتمكن من المقارنة من حيث كمية الانتاج والنوعية، بعدها تأتي عملية الري والتي كانت تعتمد على التساقط أو تزويد الأرض بالماء في حالة الجفاف.[2]

بعد الري تحتاج البذور إلى الحرارة لتنمو فينتقل الفلاح إلى عملية نزع الأعشاب الضارة وإعادة تقليب الأرض بشكل خفيفة، تم تزود بالماء مدة أخرى عن طريق التساقط أو الرش، وبظهور الاخضرار تتجلى نتائج التجربة إيجابيا أو سلبيا، وهنا لاحظوا أن قمح ماهون

[1] بختاوي خديجة، المرجع نفسه، ص 268 - 269.
[2] بختاوي خديجة، المرجع نفسه، ص 269.

وفلورانس قد كان من مشكل الصدأ، بينما الأشرطة المزودة بالأسمدة وغير المسمدة قد بدت نفس الصفة، أي عدم وجود اختلافات بينهما فالنتيجة التي خرجوا بها هي بالرغم من الجهد الذي ..... الغرف الزراعية فإن الإنتاج الزراعي للموسم لموسمي 1938 و 1939 لم تعطي لنتائج المرجوة فالأراضي المزودة بالأسمدة تمت بها الأعشاب البرية الضارة بشكل كثيف بسبب ارتفاع نسبة تساقط الأمطار خلال هذا الموسم.

بعد زراعة القمح انتقلت الغرفة الزراعية للأشجار المثمرة، فاختارت مجموعة من الحقول قصد غرسها بأنواع من الأشجار المثمرة وكان الجديد فيها هو طريقة زراعتها وسنتطرق إليها من خلال نوعية التربة فالتربة الطينية كانت تخصص لزراعة اللوز والتي حفرها بعمق نصف متر وتركت مسافة ستة متر بين كل شجرة وأخرى لتتم وضع الشجيرات وتركت دون تدخل الإنسان إلى غاية فصل الصيف، بعدها تم وضع أحواض عند قاعدة كل شجرة لتسهيل عملية الري وكانت التربة الرملية زرعت بها الكروم والزيتون وكذلك اعتمدوا على الأسمدة المناسبة لكل شجرة وحسب الظروف المناخية، واعتمدت الغرف الفلاحية زراعة الأشجار المثمرة في بعض المناطق شريطة توفير الشروط الضرورية وهي:

- اختيار الأرض والتربة لكل نوع من الثمار.

- يقوم الصندوق الأهلي للاحتياط بتوفير الأشجار وتوزيعها على المنخرطين.

- تأسيس مصلحة خاصة بالأوبئة الخاصة بالنباتات وظيفتها تقديم ضمانات خاصة بصحة الأشجار.

لقد كانت كل التجارب الزراعية تهدف إلى تحسين التربة، والحصول على إنتاج زراعي خاصة الحبوب، وتنويع الإنتاج من حبوب وخضر وفواكه.[1]

II. الإنتاج الزارعي.

بعدما استولى المستوطنون على أجود الأراضي الزراعية طوروا قطاعا زراعيا نقديا حديثا، وعملوا على تطوير الفلاحة في الجزائر المستعمرة، واستخدموا الآلات والأسمدة والمبيدات وقد مد لها المساعدات المادية هائلة من أجل التشجيع على التوسع والاستصلاح فنمت المستثمرات الفلاحية التي أشرفت على الإنتاج الضخم بوسائل تقنية متطورة وبحثوا عن منتوجات زراعية التي تخدم الاقتصاد الفرنسي ومن أهم المنتوجات الزراعية:

1/ الكروم: توسعت هذه الزراعة بشكل كبير إذ يتم تحويل جزء كبير من محاصيلها إلى خمور والتي تتمتع بسمعة جيدة في المستعمرة [1] وبلغت مزارع الكروم 18264 هكتار بينما

[1] بختاوي خديجة، المرجع نفسه، ص 270 - 271

في سنة 1856 م كان 8187 هكتار منها 6000 هكتارا ملكا للعرب وبزيادة سنة واحدة من 1873 م إلى 1874 بمساحة مزروعة تقدر بـ 1019 هكتار و 113609 هكتارا من مزارع العنب ملكا ومستغلة من الأوربيين في سنة 1874، وقدمت منتوجا قدره 229000 هكتولتر لكل هكتار كما تحسن إنتاج الخمور في الجزائر المستعمرة بسبب إدخال أصناف العنب المناسبة لطبيعة التربة والمناخ والتحسينات التي أدخلت في عمليات صناعة النبيذ، لقد كان القمح المحصول الأساسي للزراعة الجزائرية إلى أن ظهرت الإصابات الأولى لمرض الفيلوكبيرا على أشجار العنب بفرنسا عام 1880 م مما أدى إلى تراجع مساحتها من 2 مليون هكتار عام 1870 م إلى 1,8 مليون هكتار عام 1890 فبدأ التوسع الكبير في زراعة الأعناب في الجزائر المستعمرة للتعويض عن ذلك فتزايد الاستثمار في مجال الكروم وأصبح الكروم النبات الاستعماري بامتياز حيث جذب المزيد من المزارعين والمزيد من رأس المال في الجزائر وأصبحت محور الزراعة الأوربية في الجزائر، وقد ساعدت في ذلك عدة عوامل[2]:

- ملائمة الظروف الطبيعية لزراعة الأعشاب في الجزائر.

- القروض السخية التي كان يوفرها بنك القرض الفلاحي وغيره من البنوك للتوسع في زراعة العنب وإنتاج الخمور.

- ارتفاع قيمة العائدات المادية لزراعة الكروم، حيث تفوق عائدات الهكتار الواحد من القمح بعشرة أضعاف.[3]

2/ زراعة الحبوب:

يعتبر الشعير من الحبوب الأكثر إنتاجا على نطاق واسع، فالمتوسط السنوي يحسب على مدى عشر سنوات، ويمثل عدد السكان الأصليين مساحة مزروعة تقدر بـ 1,277,136 هكتارا وإنتاجا يقدر بـ 7,195,245 قنطارا أو 5,6 قنطارا في الهكتار الواحد، أما عند الأوربيين وفي المتوسط 120,454 هكتار بانتاج يقدر ب 990,975 قنطار أو في 8 قنطار في 22 هكتارا وهنا نجد الفرق بين إنتاج السكان الأصليين وإنتاج الأوربيين ويستخدم الشعير للتغذية البشرية والماشية خاصة الأحصنة، علاوة على ذلك فهو مادة هامة للتصدير، لأن مصانع الجعة شمال فرنسا تتزود منه.

أما القمح فيزرع نوعان منه في الجزائر المستعمرة قمح صلب وقمح لين، عند السكان الأصليين هناك متوسط 957,880 هكتارا بإنتاج يقدر 4,567,919 قنطارا من القمح الصلب أو 4 قنطار في 76 للهكتار الواحد، أما عند الأوربيين هناك 135,179 هكتارا بإنتاج

[1] Achille Fillixs, géographie et politique de l'Algérie, hachett libraire rue pierre- Sarrazin, Paris, 1861, P 24

[2] بشير ملاح، المرجع السابق، ص ص 253 - 254.

[3] بشير ملاح، المرجع السابق، ص 254.

يقدر 881,718 قنطارا أو 6 قناطير ب 52 هكتار بإنتاج يقدر ب 881,718 قنطارا أو 6 قناطير بـ 52 هكتار وكل عام يزرع السكان الأصليين متوسط 63,209 هكتارا بإنتاج 267,868 قنطارا و 4 قنطار ب 23 هكتارا، والأوربيين يزرعون 127,790 هكتارا بإنتاج 927,455 قنطارا أو 7 قناطير ب 20 هكتارا، هذه الغلة كل هكتار هي أقل من تلك التي يتم الحصول عليها في فرنسا، حيث يقوم متوسط إنتاج الجزائر بـ 6,200,000 قنطارا من القمح، ويستهلك ما قيمته السنوية المقدرة بـ 5,000,000 قنطار ويتم التصدير منه بمقدار 120,000 قنطار.[1]

وزراعة الحبوب من القمح والشعير والشوفان والذرة والبشنة في 1874 م قد احتلت مساحة 2,733,3 هكتارا بعائد مقداره 16,000,00 حصة للأوربيين منه في المناطق المزروعة من هذه الأرقام هو 300,400 هكتارا وكان مردود الهكتار المزروع بالشوفان يتراوح من 8,5 قنطارا إلى 10 قناطير.

فوقع الطلب على هذا الإنتاج في الجزائر وبصفة أخص في فرنسا، وكان المستوطنون الأوربيون يطورون هذه الزراعة المربحة ونفس الأمر بالنسبة للذرة البيضاء التي ارتفعت أسعارها بانتظام منذ سنة 1900 م، وفي هذا الاختصاص كان المستوطنون هم السابقون وشرعوا في توسيع مساحتهم المزروعة وخاصة في السهول العليا الداخلية مثل منطقة سطيف والهضاب العليا القسنطينية وسهل السرسو.

3/ زراعة التبغ والحلفاء والفلين: كان التبغ من المنتجات التي كانت السوق الفرنسية في حاجة إليها، فقد لقي التبغ تشجيعا كبيرا من الإدارة الاستعمارية في محاولة منها لتفادي استيراد فرنسا كمية كبيرة منه من الخارج وتعتبر سنة 1854 م بداية امتداد مساحات التبغ إلى مناطق متعددة مثل: بجاية، عنابة، تلمسان ومعسكر ومتيجة وأصبح التبغ يمول مصانع فرنسا، ويزرع التبغ من قبل المستوطنين وبعض السكان الأصليين وهي صناعة مزدهرة وأعطت نتائج جيدة لكثير من المزارعين الأوربيين وهي من بين المنتجات التجارية التي تمنح المنتجين أرباحا كبيرة وزراعته على نطاق واسع.[2]

كذلك استثمر الاستعمار الفرنسي في مجال الحلفاء، وذلك مع بداية التوسع نحو الصحراء الجزائرية بمصادرة الأراضي الخصبة والغابات التي تنمو فيها نبات الحلفاء ومنع الجزائريين من الرعي فيها ومن أجل الاستغلال الأمثل لنبات الحلفاء والذي بموجبه تحصلت الشركة الفرنسية الجزائرية على امتياز الاستغلال لمدة 99 سنة.[3]

---

[1] نفس المرجع، ص 203.
[2] صالح عباد، المرجع السابق، ص 20.
[3] أندري بريان وآخرون: الجزائريين بين الماضي والحاضر، تر: رابح اسطمبولي ومنصف عاشور، ط 1، المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1984، ص 40.

وكان استعمال الحلفاء يكمن في صناعة الأوراق بصفة هامة وكان يعتبر مدخل هام للاستعمار الفرنسي، وخاصة في تلك الفترة التي كانت صناعة الورق غير كافي بسبب ندرة نبات الشوفان، الذي تناقص بشكل كبير ومن هنا وجدت فرنسا الحل البديل لذلك، وكانت فرنسا تقوم بشحن كميات كبيرة إلى فرنسا وبعدها إلى الدول الأوربية، واعتبرت فرنسا الاقتصاد في الحلفاء اقتصاد هامك لأنه يدخل لها مبالغ مالية ضخمة وكذلك لا يكلف نظرا لأن نبات الحلفاء نبات بري ينمو في الطبيعة ولا يتطلب الجهد في السقي أو الغرس، ويعتبر نبات الحلفاء ذو أهمية لدى فرنسا وهذا لسهولة نقله والحصول عليه وكذلك تسويقه، وكذلك بساطة المواد المضافة إليه وتوفير اليد العاملة، وهذا نظرا لبساطة نشاط صناعة الورق.[1]

وكانت الجزائر وحدها تمول ما يزيد عن 400 ألف طن من الحلفاء، والهكتار الواحد من الحلفاء يجني ما يزيد عن 3 آلاف حزمة وكل حزمة تزن من 500 إلى 1000 كيلوغرام، وكانت الجزائر تملك 5 ملايين هكتار من الحلفاء في كل من مقاطعة وهران، الجزائر وقسنطينة.

كما استغلت فرنسا الاستثمار في مجل الفلين والذي كان يشكل الجزء الأكبر من إنتاج الغابة حيث يعتبر المورد الأكبر أهمية في الغابات الجزائرية، ويعد الأكثر استغلالا في الغابات نظرا لكثرة إنتاجه

- جدول يوضح إنتاج الفلين من 1925 - 1929.[2]

السنوات	1925	1929
إنتاج الفلين (طن)	125776	470000

- الإنتاج الزراعي 1954 - 1962 (أثناء الثورة التحريرية):

أصبح من الضروري في أي دراسة في المجال الزراعي الرجوع إلى الأدلة الميدانية والمراسيم القانونية وبلغة الأرقام والإحصائيات والتقارير الرسمية لمعرفة استغلال الاستعمار الفرنسي لخيرات الجزائر وكذلك لتطبيق سياسة الاستعمارية في المجال الزراعي، وكذلك استعمال فرنسا للمجال الاقتصادي (الزراعي، للتصدي للثورة التحريرية الجزائرية ما بين 1954 - 1962 والضغط على الشعب الجزائري بمصدر رزقه ولقمة عيشه.

[1] بن قيطون حمزة، (2015) المشروع الاستيطاني الفرنسي بإقليم عين الصفراء العسكري 1882-1994م (مذكرة الماجستير)، وهران، جامعة وهران.

[2] مساك فاطمة الزهراء، الغابات في الجزائر وسياسة الإدارة الاستعمارية تجاهها 1830 - 1930، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر (غير منشورة)، .....: تاريخ المغرب العربي الحديث والمعاصر، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، قسم العلوم الإنسانية، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، 2018، ص 12- 14.

فبدأت فرنسا بتوسيع زراعة مساحات الكروم على حساب زراعة الحبوب فإن إنتاج الجزائريين للحبوب كان قليلا جدا، ومتقلب في الكمية لأنه يرتبط بتقلبات المناخ ولم يتقدم بل نقص باستمرار مقارنة مع إنتاج الأوربيين، وأثناء اندلاع حرب الجزائر تراجعت المساحات الزراعية المستغلة باستثناء الحلف من 4,5 مليون هكتار في سنة 1954 م إلى ما معدله 4,2 مليون هكتار في سنة 1955 م و 1959 م مع 3,8 مليون هكتار في 1959، إلا أن إنتاج الحبوب ظل مستقرا مع إنتاج ما معدله 20 مليون قنطار وارتفع إنتاج الحوامض بالرغم من انخفاض المساحات ونفس الأمر بالنسبة لإنتاج النبتة.

هذا وكانت الزراعات الجديدة الغنية معنية بالخصوص بتقليص المساحات وكان من المنتظر أن تزرع من طرف المستثمرات الزراعية الجزائرية الصغيرة والمتوسطة القابلة لعصرنة تجهيزاتها وهي القطن، التبغ التي تراجعت بنسبة 30 % أما إذا عدنا إلى دفاتر الإحصاء للجزائر لسنتي 1954 التي قد تمتد إلى سنة 1955 ودفاتر الاحصاء لسنة 1961 م والتي قد تعود إلى سنة 1959 م وإلى سنة 1960م، فنجد الغلال التالية للأوربيين والجزائريين معا:[1]

- محاصيل البطاطا للمواسم الثلاثية الشتاء، الخريف والصيف.

- محاصيل البقول الجافة.

- محاصيل المسكرة (باكورة) أي المدركة قبل أوانها من الخضر والفواكه وكذلك قامت فرنسا على نطاق واسع باستغلال المساحات الشاسعة للغابات وخاصة في منطقة التل، واستغلتها في إنتاج العديد من أصناف الحطب والفحم وخاصة الفلين الذي كان يستخدم خاصة من غابات البلوط بالإضافة إلى مادة الحلفاء.

ومن المنتجات المهمة نذكر منها الخشب المستعمل في الصناعة والتدفئة وفحم الخشب والصمغ، وقد قدرت المساحات الغالبية التي أحرقت ما بين سنوات 1956 م و 1961 م حوالي 60,000 هكتار، وقد ركزت قوات الاستعمار الفرنسي على غابات الونشريس (غابة عين عنتر)، وغابات منطقة القبائل الكبرى والغابات الموجودة في القطاع الوهراني وسيدي بلعباس، كما أنها أعلنتها مناطق محرمة التي أدت إلى التأثير على الغطاء النباتي الذي يحتاج سنوات طويلة للنمو وهناك الكثير من الغابات التي اختفت مثل غابات "الأرز" المتواجدة "بثنية الحد" حيث فرنسا دائما تستهدف المناطق الغابية الأكثر كثافة.

كذلك قامت فرنسا بنظام مراقبة المياه حيث أن استعمال الماء كان خاضعا للقانون والمراقبة خاصة تموين السكان في البلديات حسب قانون 28 أفريل 1954 حيث تهتم المصلحة أي "شرطة المياه" بكل المواضيع التي تتعلق بتوفير هذه المياه الحيوية من المياه الجوفية

[1] يوسفي زهرة: السياسة الاستعمارية في المجال الاقتصادي، ضغط واستنزاف 1954 - 1962، شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة سيدي بلعباس، السنة الجامعية 2021 - 2022، ص 219 - 220.

ومصادر ومنابع المياه والمجاري المائية، ولم توفر السلطات الفرنسية استثمارات اضافية من أجل إيصال المياه إلى الأراضي التي يجب أن تسقى بواسطة السدود وكانت تجهيزات الري مكلفة جدا ولا يمكن لصغار الفلاحين الجزائريين إقامة منظومات للري لأنهم لا يوفرون على رؤوس الأموال الضرورية ولم يتوصلوا إلى الحصول على الامدادات الكافية وتراجعت مساحات الأراض المسقية بـ 1,3 % وتراجعت معها كميات المياه الموزعة بقرابة 20%.[1]

[1] يوسفي زهرة، المرجع السابق، ص ص 214 - 215.

خاتمة:

يعتبر تاريخ الجزائر إبان الاحتلال محطات من البؤس والألم وحرمان والفقر، عمدت فيه الإدارة الاستعمارية الى حرمان شعب جزائري من بسط حقوقه المشروعة مستعملة في ذالك سياسة وإستراتجية مدروسة هدفها غرس وإبقاء الكيان الاستطاني في هاتة الأرض، وصاغة قوانين وشروط لإطفاء سبغة شرعية لهذا الوجود، حيث أحاطت أولوية للأقلية الأوروبية على حساب الجزائريين بهدف شدة مستوطن للأرض، من خلال ماسبق يمكن استخلاص مجموعة من النتائج وهي :

1- لم تراعي ادارة الاحتلال خصوصية المجتمع الجزائرية الذي كان مصدر عيشه قائم على خدمة الارض ,وبالتالي حرمانه منها يعنى تعريضه لتجويع ولم تراعي خصوصية اجتماعية قائمة على الاستغلال الجماعي للارض من خلال احلال الملكية الفردية مكان الملكية الجماعية.
2- قامت الادارة الفرنسية بتبني سياسة تسمح بحويل الممتلكات الجزائرية لصالحها حتى قامت بسلب الجزائريين ماكانوا يمتلكونه وجردتهم من كل شيئ سواء من مصادرة املاك البايلك و الاتراك , و مصادرة الاراضي التي تعتبر الثروة الحقيقية للفرد الجزائري وذلك لتعلقه الشديد بها دون ان ننسى مصادرة اراضي الاوقاف التي ركزت عليها فرنسا
3- عملت فرنسا على اصدار مجموعة من المراسيم و الامرياتالتي اتخذت منها اداة للسلب و النهب.
4- تسخير كافة الامكانيات المادية و البشرية لنجاح عملية الاستلاء على الاراضي الزراعية و اجودها بغرض افقار الجزائريين
5- عمدت فرنسا الى احداث تغييرات على مستوى الاجراءات القانونية الخاصة باراضي بعضها قانوني واخر غير قانوني .لكن لها هدف واحد وهو تحطيم المجتمع الجزائري حتى تضمن بقاءها الابدي في الجزائر.
6- نقل وتحويل املاك الجزائريين لصالح الكولون بمختلف اساليبه ،وبيع اوبيع بمزاد علني
7- بيع بتراض ،البيع بالسعر الثابت ، و تمكين المعمرين وخاصة الفرنسيين من اجود واخصب الاراضي .
8- راح تحت سياسة فرنسية فلاح جزائري فيها زادت بؤسه وشقاءه من عدة جوانب فاصبح سيدا خادما لدى المعمرين.

9- من خلال دراسة السياسية الزراعية الفرنسية الاستعمارية في الجزائر نتبين ان جل السياسة الفرنسية كان همها الاحتفاظ بالجزائر كموقع جيوسياسي واستغلال ثروتها وتصدير المنتوجات اليها

10-ان الاراضي التي سلبت من الجزائريين و نهبت منهم تحت شعار تنظيم الملكية الزراعية او بحجة متعة العامة , فهاذه السياسة جعلت نمط الحياة الريفية ينهار في كافة المجالات يتضح هذا الانهيار في زعزعة البنية الاقتصادية

11-تشويه بنية الاقتصاد الجزائري و ذلك من خلال اتباعة زراعة الكروم و التجارب الزراعية المباشر لتوجيه الانتاج الزراعي خدمة لاقتصادها, واتخذت من ارض الجزائر حقلا للتجارب الزراعية المختلفة ، ومصدرا للتموين مصانع فرنسا بالمواد الاولية الزراعية التجارية على حساب المحاصيل الغذائية كالحبوب سعيا وراء تحقيق الريح و الفائدة دون مبالات بالمجتمع الجزائري.

12-ان المؤسسات الزراعية المتخصصة التي انشأتها الادارة الفرنسية لغايات التنمية الزراعية ، ولتوفير الخدمات للفلاحين الجزائريين فإنه على العكس من ذلك حرت باساليبها البيروقراطية و عراقيلها الادارية الفلاحين الجزائريين من الخدمات الارشادية و الزراعية ووضعت امامهم عقبات ادارية للحيلولة دون ، تنفيذ مشاريعهم الرامية الى تحسين اوضاعهم ، وعرقلة كل قرض مالي استثماري من شأنه اخراج الفلاحين الجزائريين من دائرة الفقر و التخلف ، و انشئت هذه المؤسسات لهدف السيطرة على القطاع التقليدي-الجزائر-و احتوائه و جعله يدور في هذا القطاع الزراعي الاستعماري و خادما له

13-السياسة الزراعية الفرنسية المستجدة من سنة 1954الى1962 حرب التحرير الجزائرية كانت تهدف الى تضييق المساحات الزراعية الخاصة بالجزائريين وتوسيع عملية زراعة الكروم وكذا من زجل القضاء على معيشة الجزائريين من خلال سياسة التجويع .

كذلك اخماد ونار المقاومة الجزائرية والحاق الاقتصاد الجزائري بالاقتصاد الفرنسي.

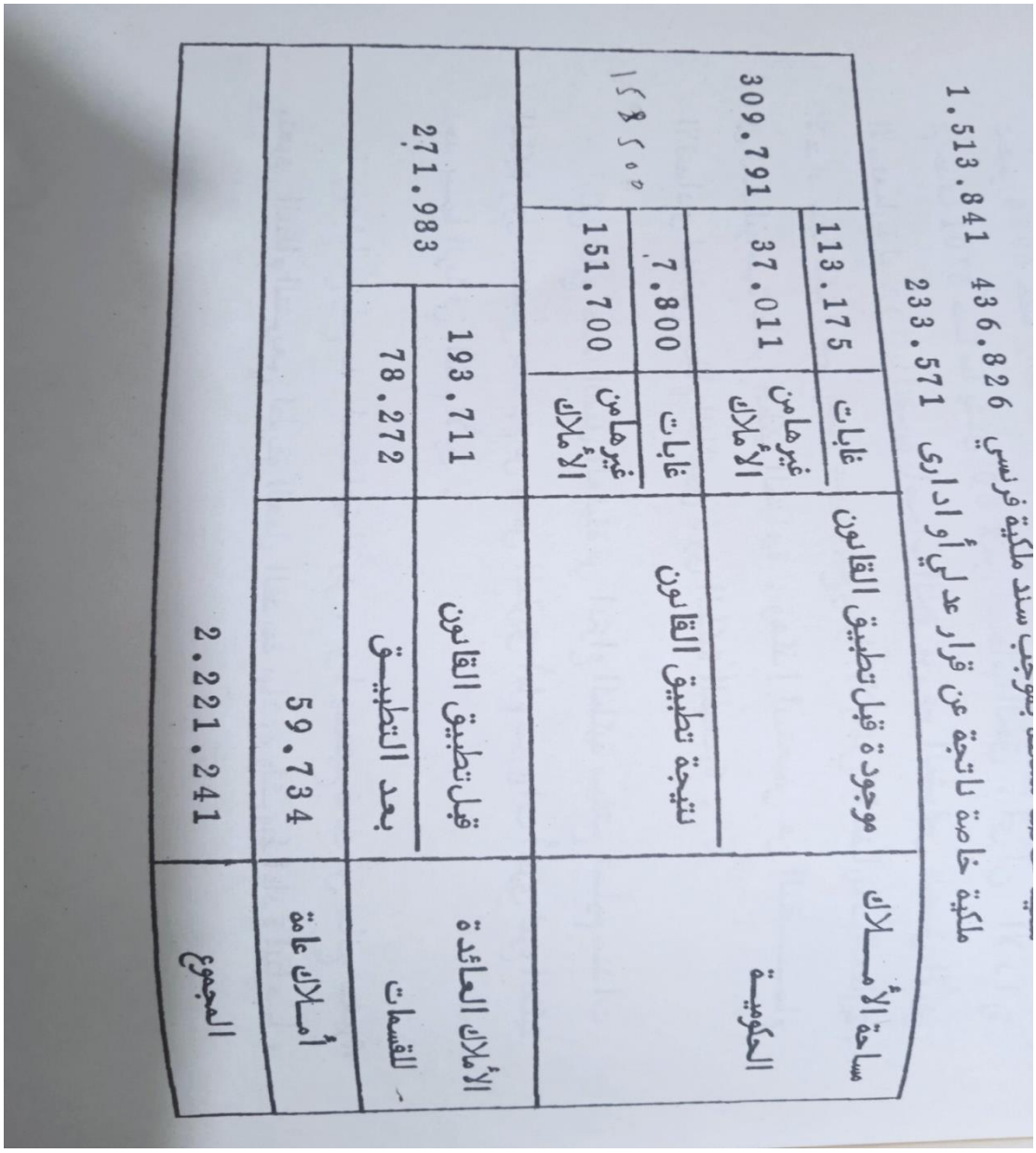
وخلاصة القول ان السياسة الزراعية الفرنسية التي طبقتها في حق الجزائريين كان سببا في تراجع النمو الاقتصادي و خاصة في مجال الزراعة و هذه الاثار لاتزال الى حد الساعة ، نخلص معاناة الجزائريين لا ينقص منهم شيئا بل يجعلنا نفتخر بهم يوما بعد يوم، لمعرفتنا بحجم معاناتهم ، ولتحملهم الكثير من اجل سيادة وحرية الوطن.

14- يضيف بن اشنهو ان الصناعة لم تتم بسبب ضعف راس المال الفرنسي على مستو الدولة

15- يلاحظ في جميع المؤسسات ارتفاع انتاجية العمل الضرورية لزيادة مردود رأس المال وذلك على الاقل منذ 1880

16- يشير بن اشنهو ان الفرض الإقتصادي المورث عن الإستعمار هو الجهاز الاداري اتلذي اقامته فرنسا وتم توسيعه 1954-1962

قائمة الملاحق



ملكية خاصة ناتجة عن قرار عدلي أو اداري 233.571 436.826 1.513.841

مساحة الأملاك	موجودة قبل تطبيق القانون			
الحكومية	نتيجة تطبيق القانون	غابات	113.175	309.791
		غيرها من الأملاك	37.011	
		غابات	7.800	١٥٨٥٠٠
		غيرها من الأملاك	151.700	
الأملاك العائدة للقسمات	قبل تطبيق القانون		193.711	271.983
	بعد التطبيق		78.272	
أملاك عامة	59.734			
المجموع	2.221.241			

السندات الملكية الفرنسية

جلد ثيران
22037
752
9062
—
4487

عدد الحرب القادمين الى السوق
495899
70537
76575
76040
118590

	قمح هـ.ك	شعير هـ.ل	خراف وحدة	ثيران وحدة	صوف ك.غ	أسبجة صوفية متر
قسطينة	40039	31193	87909	24284	493911	190597
وهران	7536	20207	20215	26657	17344	2334
عنابه	92754	26029	27693	12181	135000	37700
الجزائر	4698	3996	54900	22072	450	—
سطيف	2056	4922	20939	7860	12940	14603

(1) أنشأ هذا القانون الاتحاد الجمركي مع فرنسا .

ملكية البيع في السوق المحدودة

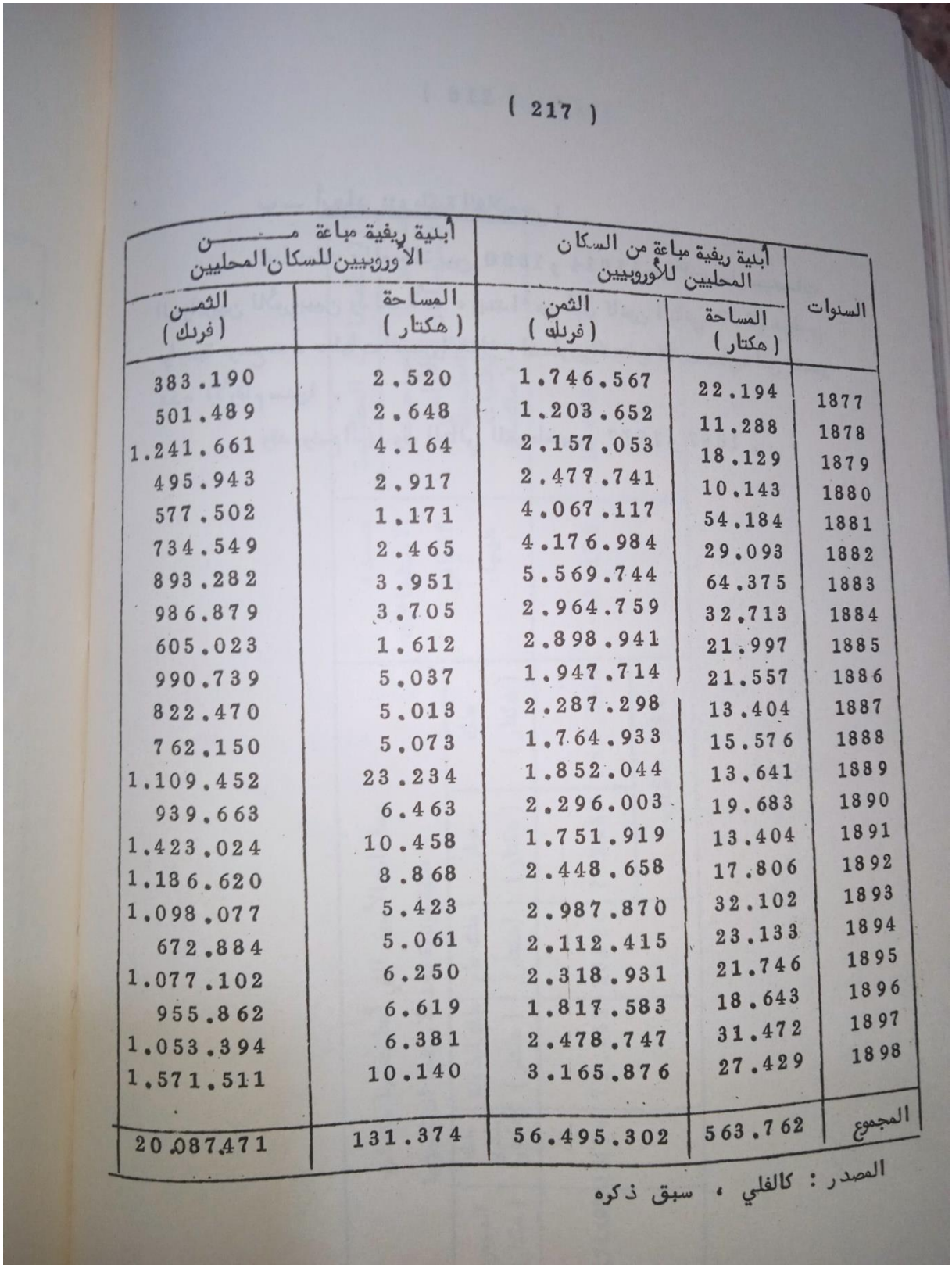
القمح . اذ أن التكاليف قد تصل الى 70 فرنك للهكتار الذى يباع بـ
10 — 15 فرنك " (1)

ويقدم لنا الكاتب اللوحة التالية البالغة الدلالة من وجهة النظر هذه :

الفـــــــترة	البيع الحقوقي	البيع بالمزاد	الحجز
1874 — 1870	362	118	116
1878 — 1875	371	150	188
1884 — 1880	604	241	320
1888 — 1885	1087	343	666
1894 — 1820	1022	221	644

عندما نعرف حجم المساحة في كل من هذه العمليات يمكن تقدير مدى سيرورة انتزاع الملكية التي يسمح **بها البيع بالمزاد** . يتكلم لوروا بوليو

جدول يمثل البيع

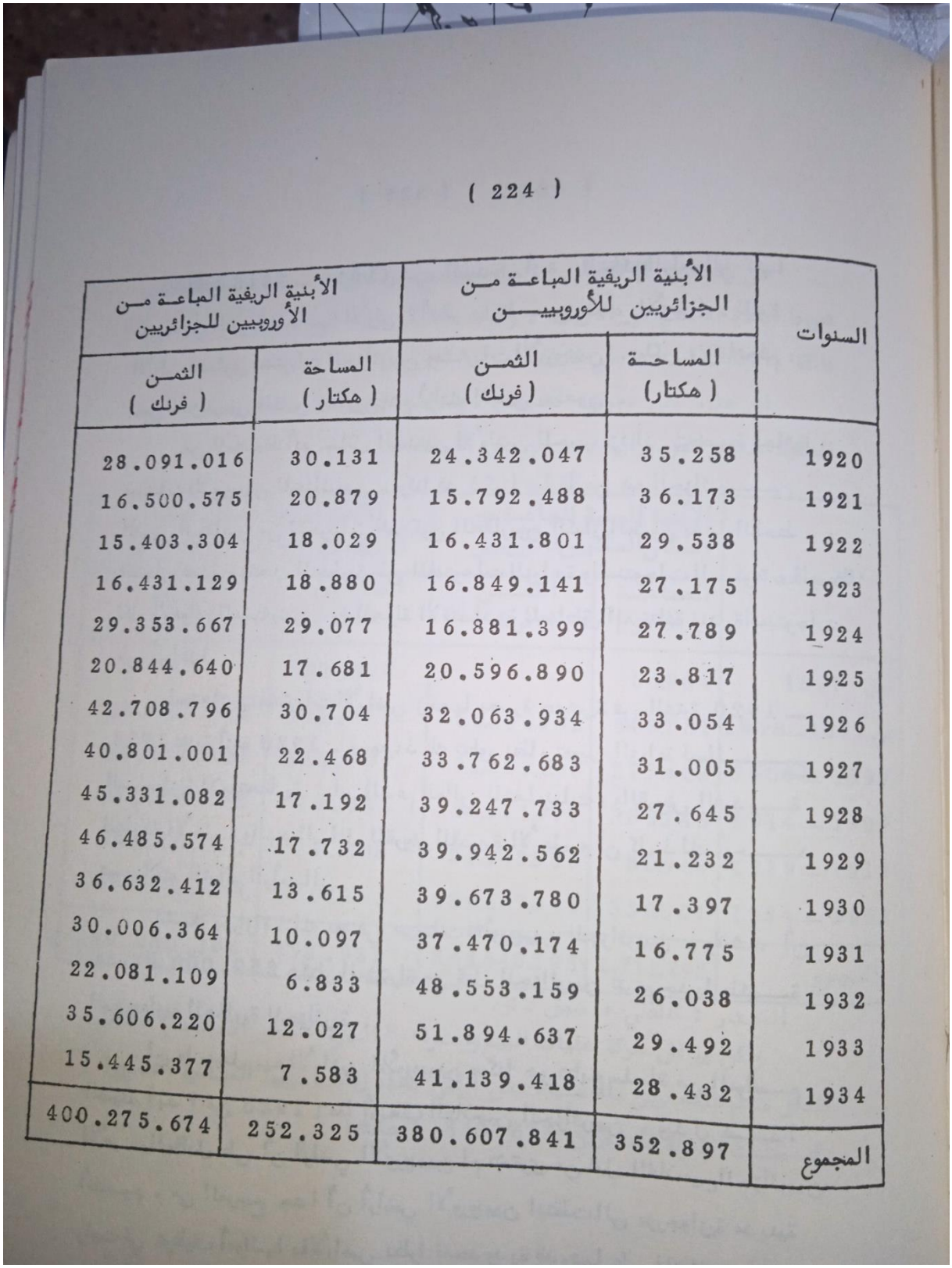


(217)

السنوات	أبنية ريفية مباعة من السكان المحليين للأوروبيين		أبنية ريفية مباعة من الأوروبيين للسكان المحليين	
	المساحة (هكتار)	الثمن (فرنك)	المساحة (هكتار)	الثمن (فرنك)
1877	22.194	1.746.567	2.520	383.190
1878	11.288	1.203.652	2.648	501.489
1879	18.129	2.157.053	4.164	1.241.661
1880	10.143	2.477.741	2.917	495.943
1881	54.184	4.067.117	1.171	577.502
1882	29.093	4.176.984	2.465	734.549
1883	64.375	5.569.744	3.951	893.282
1884	32.713	2.964.759	3.705	986.879
1885	21.997	2.898.941	1.612	605.023
1886	21.557	1.947.714	5.037	990.739
1887	13.404	2.287.298	5.013	822.470
1888	15.576	1.764.933	5.073	762.150
1889	13.641	1.852.044	23.234	1.109.452
1890	19.683	2.296.003	6.463	939.663
1891	13.404	1.751.919	10.458	1.423.024
1892	17.806	2.448.658	8.868	1.186.620
1893	32.102	2.987.870	5.423	1.098.077
1894	23.133	2.112.415	5.061	672.884
1895	21.746	2.318.931	6.250	1.077.102
1896	18.643	1.817.583	6.619	955.862
1897	31.472	2.478.747	6.381	1.053.394
1898	27.429	3.165.876	10.140	1.571.511
المجموع	563.762	56.495.302	131.374	20.087.471

المصدر : كالفلي ، سبق ذكره

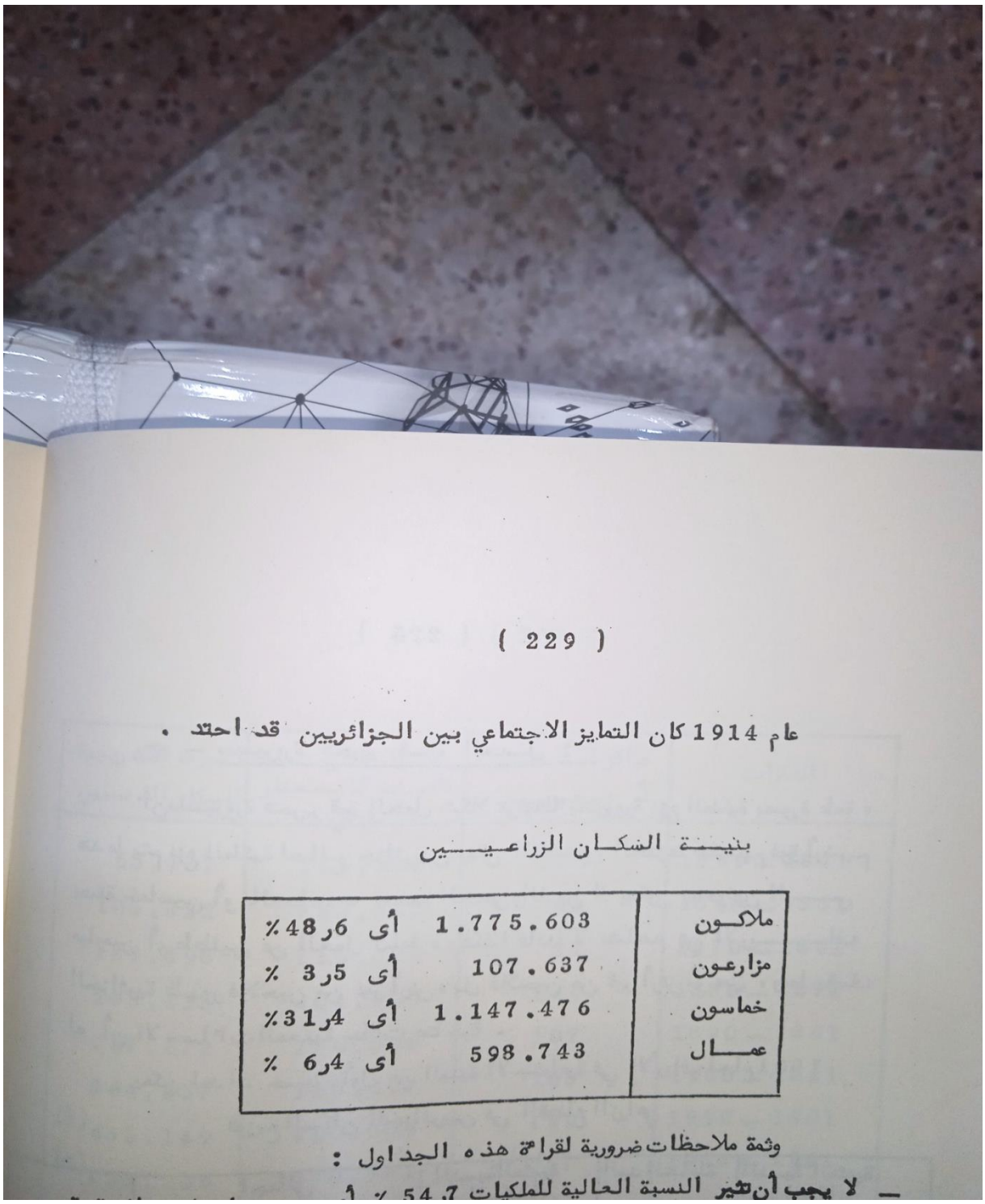
جدول يمثل الوضع مابين 1877 - 1897



(224)

السنوات	الأبنية الريفية المباعة من الجزائريين للأوروبيين		الأبنية الريفية المباعة من الأوروبيين للجزائريين	
	المساحة (هكتار)	الثمن (فرنك)	المساحة (هكتار)	الثمن (فرنك)
1920	35.258	24.342.047	30.131	28.091.016
1921	36.173	15.792.488	20.879	16.500.575
1922	29.538	16.431.801	18.029	15.403.304
1923	27.175	16.849.141	18.880	16.431.129
1924	27.789	16.881.399	29.077	29.353.667
1925	23.817	20.596.890	17.681	20.844.640
1926	33.054	32.063.934	30.704	42.708.796
1927	31.005	33.762.683	22.468	40.801.001
1928	27.645	39.247.733	17.192	45.331.082
1929	21.232	39.942.562	17.732	46.485.574
1930	17.397	39.673.780	13.615	36.632.412
1931	16.775	37.470.174	10.097	30.006.364
1932	26.038	48.553.159	6.833	22.081.109
1933	29.492	51.894.637	12.027	35.606.220
1934	28.432	41.139.418	7.583	15.445.377
المجموع	352.897	380.607.841	252.325	400.275.674

جدول يمثل التطور خلال فترة 1915-1934



(229)

عام 1914 كان التمايز الاجتماعي بين الجزائريين قد احتد .

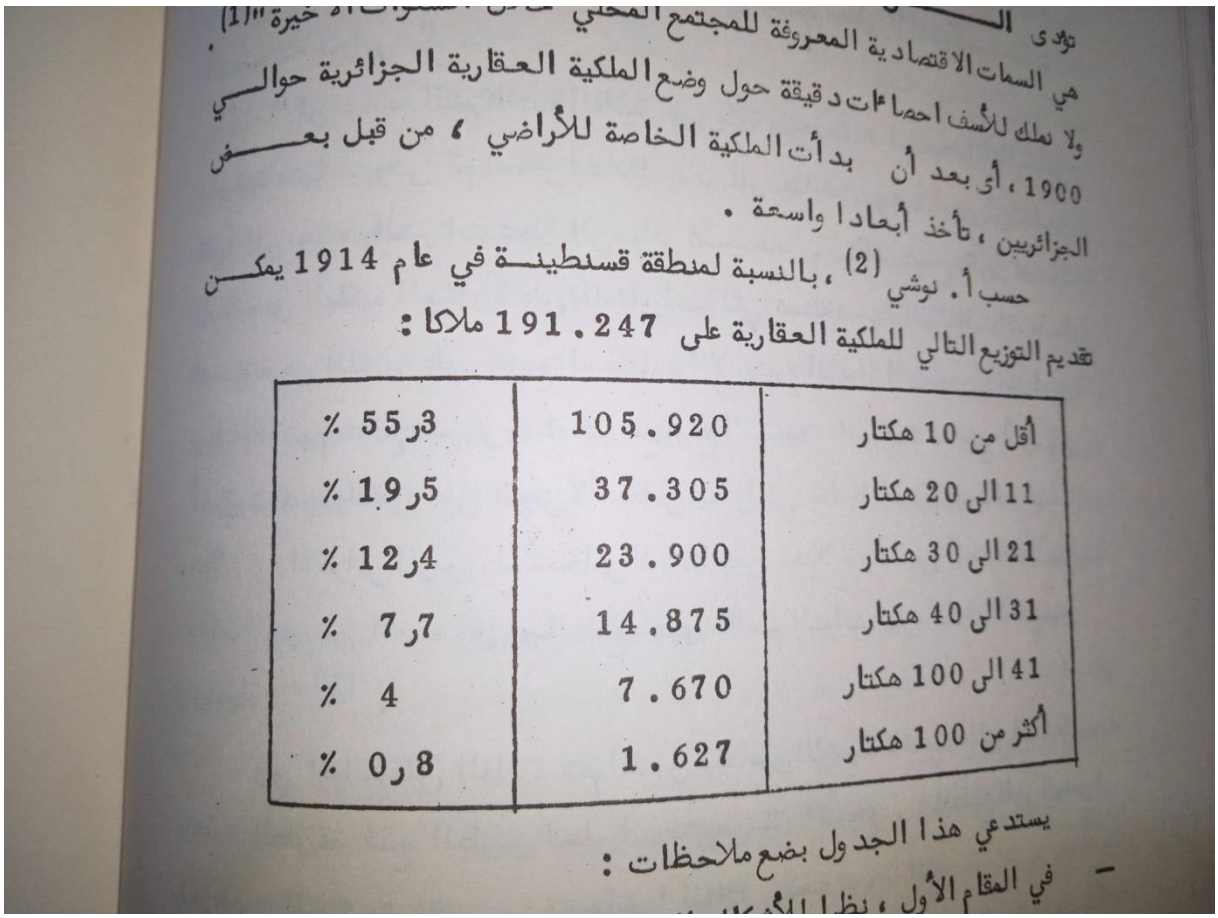
بنيـــة الســكـــان الزراعـــيـــين

ملاكـــون	1.775.603	أى 48ر6 ٪
مزارعـون	107.637	أى 3ر5 ٪
خماسون	1.147.476	أى 31ر4 ٪
عمـــال	598.743	أى 6ر4 ٪

وثمة ملاحظات ضرورية لقراءة هذه الجداول :

ـ لا يجب أن تثير النسبة العالية للملكيات 54.7 ٪ أ

جدول يمثل بنية السكان الزراعيين

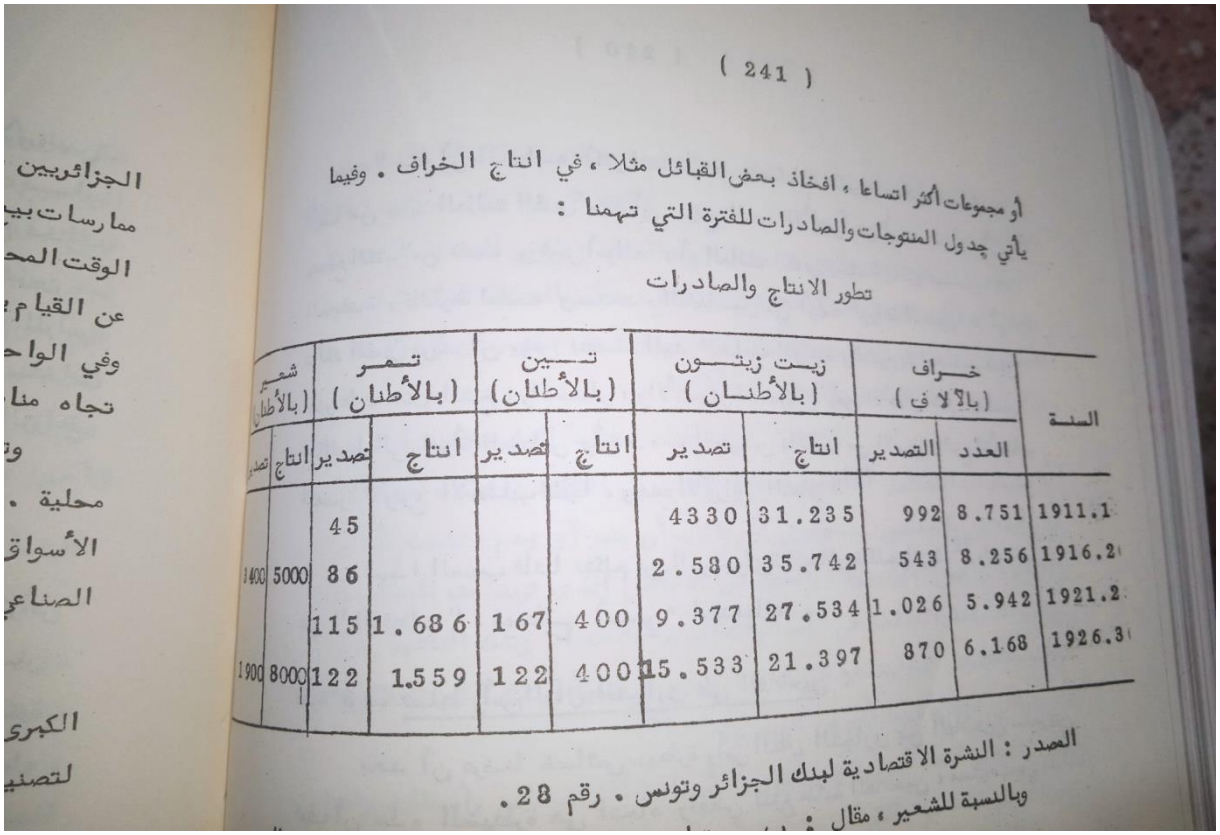


تؤدى الـــــ
هي السمات الاقتصادية المعروفة للمجتمع المحلي
ولا نملك للأسف احصاءات دقيقة حول وضع الملكية العقارية الجزائرية حوالـــي
1900، أي بعد أن بدأت الملكية الخاصة للأراضي ، من قبل بعـــــض
الجزائريين ، تأخذ أبعادا واسعة .
حسب أ. نوشي (2) ، بالنسبة لمنطقة قسنطينـــة في عام 1914 يمكـــن
تقديم التوزيع التالي للملكية العقارية على 191.247 ملاكا :

أقل من 10 هكتار	105.920	٪ 55ر3
11 الى 20 هكتار	37.305	٪ 19ر5
21 الى 30 هكتار	23.900	٪ 12ر4
31 الى 40 هكتار	14.875	٪ 7ر7
41 الى 100 هكتار	7.670	٪ 4
أكثر من 100 هكتار	1.627	٪ 0ر8

يستدعي هذا الجدول بضع ملاحظات :
- في المقام الأول ، نظرا

جدول يمثل الملكية العقارية



(241)

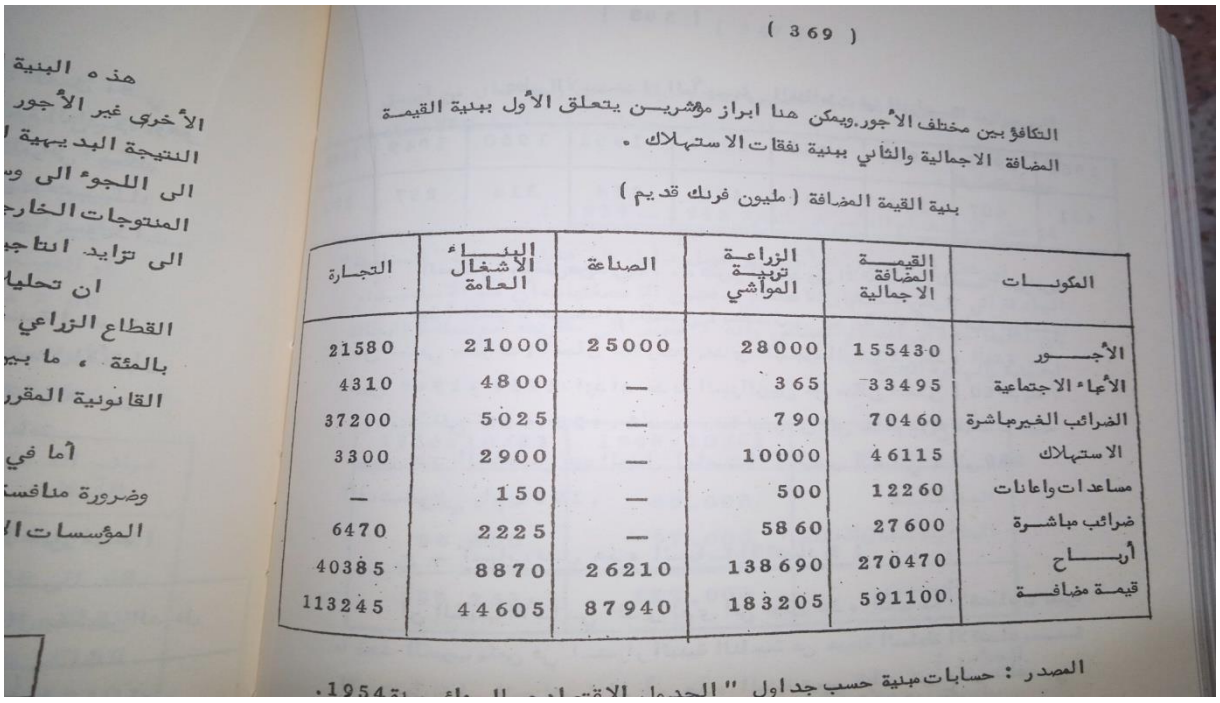
أو مجموعات أكثر اتساعا ، افخاذ بعض القبائل مثلا ، في انتاج الخراف . وفيما يأتي جدول المنتوجات والصادرات للفترة التي تهمنا :

تطور الانتاج والصادرات

السنة	خراف (بالآلاف)		زيت زيتون (بالأطنان)		تين (بالأطنان)		تمر (بالأطنان)		شعير (بالأطنان)	
	العدد	التصدير	انتاج	تصدير	انتاج	تصدير	انتاج	تصدير	انتاج	تصدير
1911.1	8.751	992	31.235	4330				45		
1916.2	8.256	543	35.742	2.580				86	5000	1400
1921.2	5.942	1.026	27.534	9.377	400	167	1.686	115		
1926.3	6.168	870	21.397	15.533	400	122	1.559	122	8000	1900

المصدر : النشرة الاقتصادية لبنك الجزائر وتونس . رقم 28 .
وبالنسبة للشعير ، مقال :

تطور الإنتاج والصادرات



(369)

التكافؤ بين مختلف الأجور.ويمكن هنا ابراز مؤشرين يتعلق الأول ببنية القيمة المضافة الاجمالية والثاني ببنية نفقات الاستهلاك .

بنية القيمة المضافة (مليون فرنك قديم)

المكونات	القيمة المضافة الاجمالية	الزراعة تربية المواشي	الصناعة	البناء الأشغال العامة	التجارة
الأجور	155430	28000	25000	21000	21580
الأعباء الاجتماعية	33495	365	—	4800	4310
الضرائب الغير مباشرة	70460	790	—	5025	37200
الاستهلاك	46115	10000	—	2900	3300
مساعدات واعانات	12260	500	—	150	—
ضرائب مباشرة	27600	5860	—	2225	6470
أرباح	270470	138690	26210	8870	40385
قيمة مضافة	591100	183205	87940	44605	113245

المصدر : حسابات مبنية حسب جداول " الجدول الاقتصادي

جدول يمثل بنية القيمة المضافة (ملون فرنك)

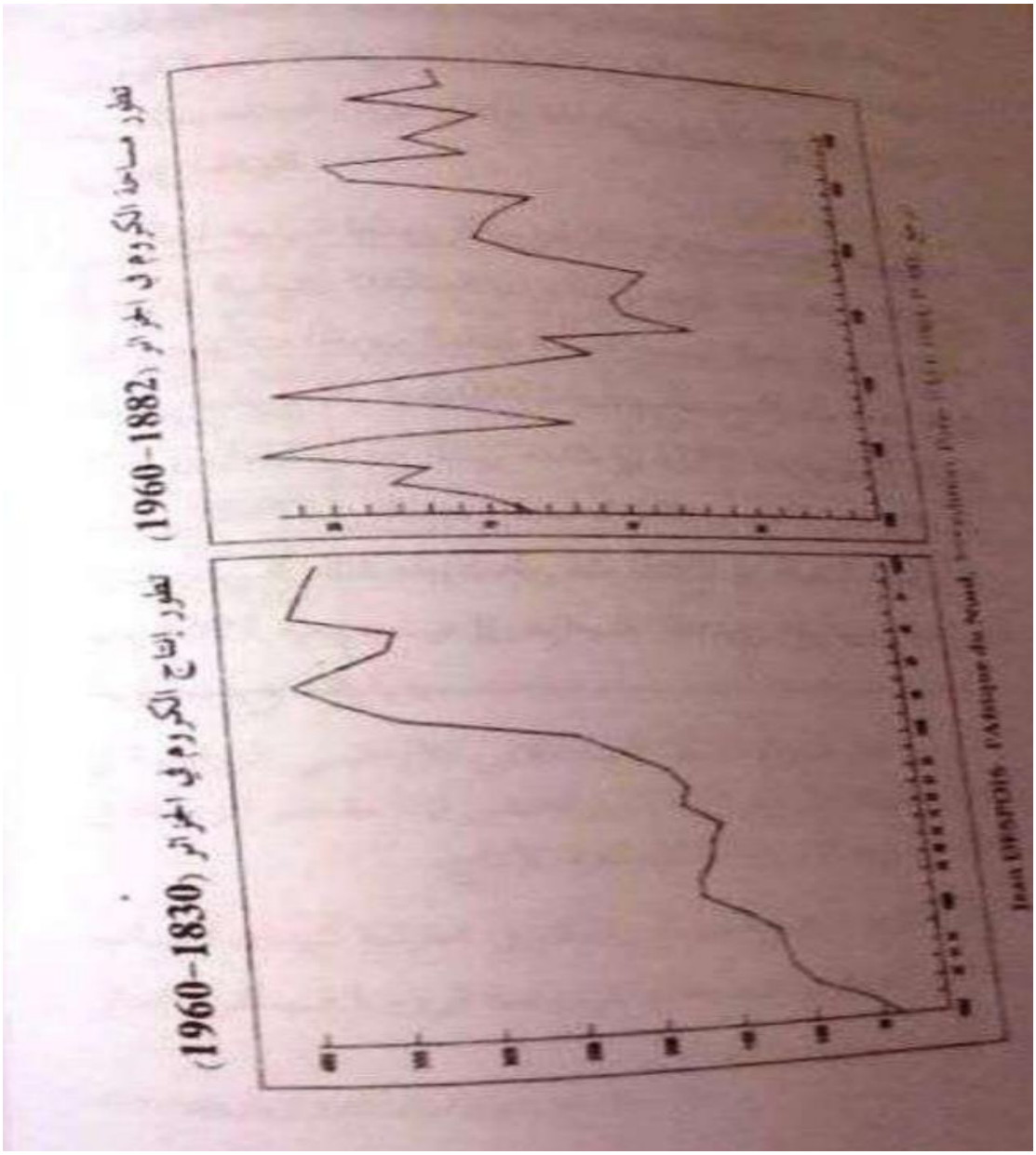
عدد القبائل	327
عدد الدوارات	667
عدد السكان	1.037.066
مساحة الأملاك الدولة	1.003.072 هكتار
مساحة املاك القسمة	1.336.492 هكتار
مساحة املاك الملك	2.840.591 هكتار
مساحة املاك العرش	1.523.013 هكتار
مساحة الأملاك العاملة	180.043 هكتار
المساحة الإجمالية	6.333.811 هكتار

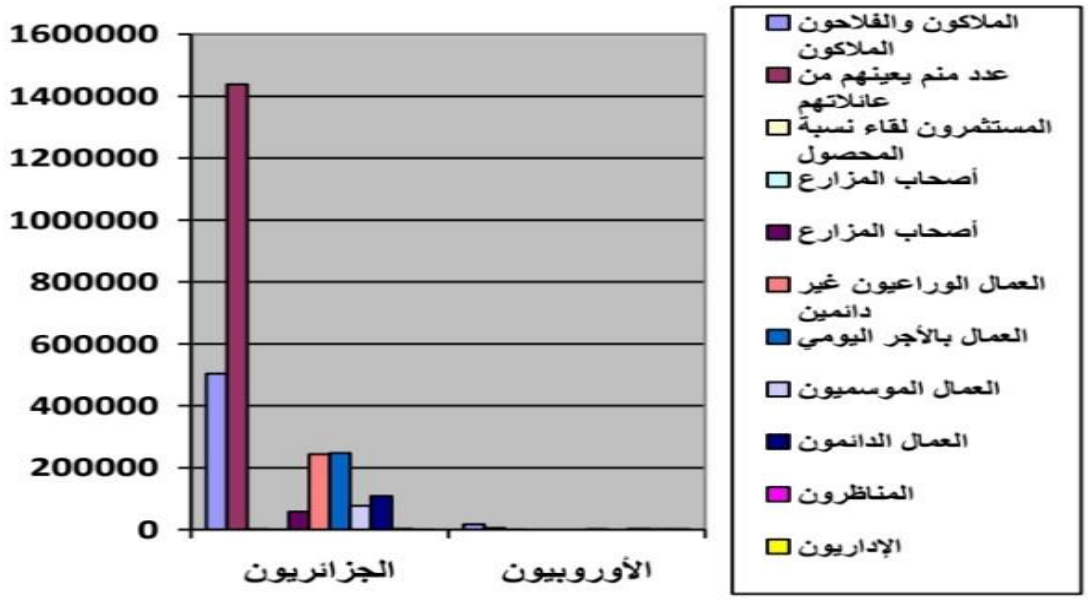
قرار مجلس الشيوخ في 31 كانون الأول 1870

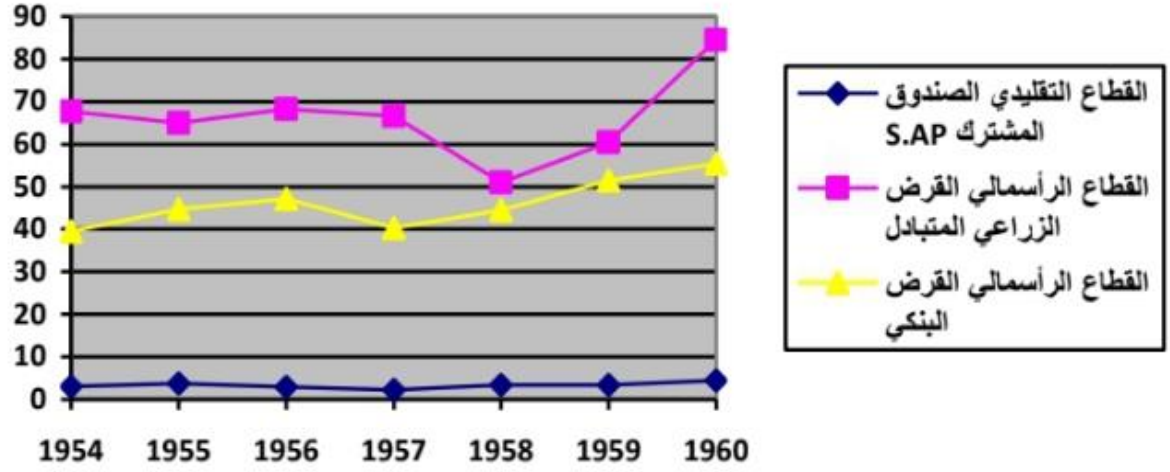
المصدر : تكون التخلف في الجزائر ، ص 60

جدول يوضح تصدير الخمور الجزائرية إلى فرنسا من 1880م إلى 1896م^2:

السنوات	الكمية بالهكتولتر
1880	17.061
1881	10.834
1882	9.516
1883	83.342
1884	187.529
1885	320.984
1886	487.926
1887	760.987
1888	1.224.628
1889	1.581.085
1890	1.959.273
1891	1.847.003


تطور مساحة الكروم في الجزائر (1882-1960)
تطور انتاج الكروم في الجزائر (1830-1960)


1600000
1400000
1200000
1000000
800000
600000
400000
200000
0
الجزائريون
الأوروبيون
الملاكون والفلاحون الملاكون
عدد منم يعيتهم من عائلاتهم
المستثمرون لقاء نسبة المحصول
أصحاب المزارع
أصحاب المزارع
العمال الوراعيون غير دائمين
العمال بالأجر اليومي
العمال الموسميون
العمال الدائمون
المناظرون
الإداريون


90
80
70
60
50
40
30
20
10
0
1954
1955
1956
1957
1958
1959
1960
القطاع التقليدي الصندوق المشترك S.AP
القطاع الرأسمالي القرض الزراعي المتبادل
القطاع الرأسمالي القرض البنكي

قائمة المصادر والمراجع بالعربية

1. أبو يوسف يعقوب كتاب الخراج ، دار المعرفة ، بيروت ، لبنان ، ط1399 هـ 1979م
2. احمد البحري الجزائر في عهد الدايات الدراسة للحياة الاجتماعية ابان الحقبة العثمانية ،ج 2 ، دار الكفاية الجزائر
3. أحمد توفيق المدني، كتاب الجزائر ، دار المعارف، الجزائر، د ت
4. أحمد محساس، الحقائق الاستعمارية والمقاومة، دار المعرفة، الجزائر108.
5. أحميدة عميداوي، السياسة الفرنسية والمقاومة الجزائرية في المنطقة سكيكدة 1838 - 1858، دار الهدى، الجزائر، 2004
6. الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض ابان الاحتلال الفرنسي للجزائر 1830 – 1962 ج1 عدة بن داهة ط 1 1434 هـ 2013 م ح ط م ص 54 ، المؤلفات للنشر والتوزيع حي الفاتح ماي المحل 5 حمام الضلعة للمسيلة ، ا ق 3269 - 2013
7. اسماعين شامة النظالم القانوني الجزائري للتوجيه العقاري ، دراسة وصفية دار هموة بوزريعة الجزائر ط ، 2004
8. أعميراوي أحميدة وآخرون: آثار السياسة الاستعمايةوالاستيطانية في المجتمع الجزائر (1954-1830) منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفبر 1954، الجزائر، 2007
9. التركي ، 1514- 1830 ، دار الأمومة ، الجزائر ، ط 2012
10. أندري بريان وآخرون: الجزائريين بين الماضي والحاضر، تر: رابح اسطمبولي ومنصف عاشور، ط 1، المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1984

11. أوضاع اقتصادية واجتماعية وثقافية الجزائرية وانعكاسها على حركة وطنية وتفجير ثورة تحرير 1900.1954 ، رسالة نيل مقدمة شهادة دكتوراه في تاريخ حديث ومعاصر ن دكتور رشيد صيادن 2014.2015ن

12. بختاوي خديجة، السياسة الزراعية في عمالة وهران بين النجاح والفشل، المجلة الجزائرية للبحوث والدراسات التاريخية المتوسطية، ع 2، جامعة الجيلالي ليابس، سيدي بلعباس - الجزائر، 2015

13. بشير ملاح، تاريخ الجزائر المعاصر، 1830، 1889، ج 1، دار المعرفة، الجزائر،رحيم محياوي، دراسة مستقبلية الاستيطان والتوطين، الاستعمار الفرنسي في الجزائر والحركة الصهيونية في فلسطين، منشورات جامعة باجي مختار، عنابة، 2006،

a. بن اشنهو ص 224 يشرح فيه الازمة التي خلفتها الحرب العالمية الاولى خلال 1915-1934

14. بن داهة عدة، الاستيطان والصراع حول ملكية الأراضي إبان الاحتلال الفرنسي للجزئر، 1830 - 1962، ج 1، طبعة خاصة لوزارة المجاهدين، د ب، 2008، ص 43.

15. بن قيطون حمزة، (2015) المشروع الاستيطاني الفرنسي بإقليم عين الصفراء العسكري 1882-1994م (مذكرة الماجستير)، وهران، جامعة وهران.

16. بوعلام بن حمودة: الثورة الجزائرية، ط 2، دار النهان للطباعة والنشر، الجزائر، 2014

17. جيلالي صاري ، تجريد الفلاحين ومن أراضيهم 1830- 1962ت ر : القندوز فوزية، لمركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطني وثورة اول نوفمبر 1954 د ط، 2010

18. حليسي علي: التنظيم الإداري للبلديات المختلطة في الأوراس 1870 / 1979/ بلدية باتنة- بلدية برية، نمودجت، شهادة ماجستير في التاريخ، جامعة باتنة

2014 - 2015، ص 36، وكمال بيرم: بلدية المسيلة المختلطة ودراسة اقتصادية واجتماعية بين 1884 - 1845، ماجستير في التاريخ، جامعة منتوري قسنطينة، السنة الجامعية، 2005 - 2006،

19. بختاوي خديجة ، منطقة سيدي بلعباس ومكانتها في سياسة فرنسا الاستعمارية 1842 - 1954 م، المصادر، مجلة سداسية تصدر عن المركز الوطني للدراسات والبحث عن الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، العدد 8

20. رابح تركي تقليدي قومي وشخصية جزائرية بين 1931 – 1956 ط 2 سركو وطنية لتوزيع ، الجزائر

21. سعد الله ، الحركة الوطنية 1900 – 1930 الجزء الثاني ، دار الغرب الإسلامي ،ط 4 ، بيروت

22. السياسة العقارية الفرنسية الجزائرية 1840 – 1940 مذكرة لنيل شهادة الماستر في تاريخ العربي الحديث والمعاصر ، د ياسر فركوس ، 2012-2020 جامعة قالمة

23. السياسة العقارية الفرنسية وتأثيرها على المجتمع الجزائري 1830 – 1900 ، مذكرة لنيل ماستر في التاريخ العربي المعاصر، ا ش د ، سعاد بولجويجة سنة 2019 -2020 جامعة 8 ماي 1945 قالمة

24. السياسة المالية الفرنسية في الجزائر1830 – 1962 قسم العلوم الإنسانية ، جامعة سكيكدة 20 اوت 1955 ، الجزائر ، ش ، 10 -2021 مجلة ابمعارف ، موقع ASJP

25. شارل روبير اجيرو ، الجزائريون مسلمون وفرنسا 1871-1919 جزء الثاني ، دار الرائد للكاتب حاج مسعود اكلي ، الجزائر 2007

26. شريف بن حيمريس جزائر فرنسية كما يراها اكثر أهالي در – عبد الله ، فيصل عمر ريدلة يوسف ، دار مسك جزائر 2012

27. صالح عباد: المعمرون والسياسة الفرنسية في الجزائر 1870 - 1900، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1984

28. عبد حميد زوزو ، نصوص وحقائق في تاريخ معاصر 1830-1900 مؤسسة وطنية للكتاب 1984 ص ص 141 -142

29. عبد الباسط قلفاظ، نقل ملكية الأراضي في الجزائر خلال العهد الإستعماري ، معارف ، جامع خميس مليانة ، العدد 20 ، جوان 1016

30. عبد الحكيم رواحنة: السياسة الاقتصادية الفرنسية في الجزائر 1870-1930، شهادة ماجستير في التاريخ، جامعة باتنة، السنة الجامعية 2013- 2014

31. عقيب محمد السعيد، "السياسة الاستعمارية الفرنسية في الجزائر 1870-1900" المؤتمر الدولي الثاني جرائم الاحتلال الفرنسي في الجزائر بين الجريمة المكتملة والمساءلة المؤجلة، قسم العلوم الإنسانية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة بسكرة 16 - 17 نوفمبر، 2011

32. عمراوي حميدة .محاظرات في تاريخ الجزائر الحديث ط2 دار هدى ، عين مليلة 2004

33. محمد بلقاسم حسن بهلول ن قطاع تقليدي في زراعة جزائرية تحديد ونظام دمجه في ثورة زراعية مؤسسة وطيدة للكتاب ، جزائر 1985

34. محمد عريبي زبيري الثورة الجزائرية في عامها الاول ط1ندار بعث الطباعة ونشر قسطبية الجزائر 1984

35. محمود السويدي، مقدمة في دراسة المجتمع الجزائري : تحليل سيسيولوجي لأهم مظاهر التغيير في المجتمع الجزائر المعاشر ، ديوان المطبوعات الجامعية ، بن عكنون ، الجزائر ، ديون تاريخ

36. مساك فاطمة الزهراء، الغابات في الجزائر وسياسة الإدارة الاستعمارية تجاهها 1830 - 1930، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر (غير منشورة)، .....:

تاريخ المغرب العربي الحديث والمعاصر، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، قسم العلوم الإنسانية، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، 2018

37. نصر الدين سعيدوني ، دراسات في الملكية العقارية المؤسسة الوطنية للكتاب الجزائر، ط 1986

38. نصر الدين سعيدوني الجزائر منطلقات وافاق ، مقاربات للواقع الجزائري من خلال القضايا والمفاهيم التاريخية ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ط 1 ، 2000

39. انطوان نعمة، عصام منور ، لويس عجيل –عنتري شماس، المتجدد في اللغة العربية المعاصرة ، دار المشرق ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الأولى ، لسنة 2000،

40. يحي بوعزيز، سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية 1830 - 1954، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007

41. يوسفي زهرة: السياسة الاستعمارية في المجال الاقتصادي، ضغط واستنزاف 1954 - 1962، شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة سيدي بلعباس، السنة الجامعية 2021 - 2022

42. Achille Fillixs, géographie et politique de l'Algérie, hachett libraire rue pierre- Sarrazin, Paris, 1861,

43. Mahfoud khaddacke, Djillalisari, L'Algérie péremité et resistanees (1830 - 1962) Office des publications universitaires, Alger, 2002

44. Moine André ;Maguette d’AlgerieEditiAnssocioles Paris ,

الفهرس

المحتوى	الصفحة
البسملة	
شـــــــكـــر وتـقديـــــر	
إهـــــــــــــداء	
قائمة المختصرات:	
مقدّمة:	
المبحث الأول: التعريف بالكاتب والكتاب	
ترجمة المؤلف	7
كتاب تكون التخلف في الجزائر " بطاقة قراءة"	
دوافع التأليف	8
مصادر الكتاب	8
أسلوب الكتاب ومنهجه	9
محتوى الكتاب	9
المبحث الثاني : تطور الملكية الفلاحية	
تمهيد:	14
ملكية الأراضي الفلاحية عشية الاحتلال	
اراضي البايلك	14
اراضي العزل	16
اراضي القبلية والقروية	16
تمهيد	17
سياسة الإستعار الفرنسي اتجاه الأرض	
السياسة الإستعمارية في الفترة 1830-1880	18
السياسة الإستعمارية في الفترة 1880-1930	25
السياسة الإستعمارية في الفترة 1930-1962	36
المبحث الثالث: السياسة الزراعية الفرنسية في الجزائر	
مظاهر السياسة الزراعية الفرنسية	
السياسة الزراعية في فترة 1830-1880	44
انشاء المؤسسات المالية	48
تحديث القطاع التقليدي	52
الإنتاج الزارعي.	

زراعة الكروم	54
زراعة الحبوب	55
زراعة التبغ والخلفاء والفلين	56
الإنتاج الزراعي	58
خاتمة	60
الملاحق	64
قائمة المصادر والمراجع	74